

النقد الصوتي والدلالي

في كتاب حياة الحيوان الكبرى للدميري (ت ٨٠٨هـ)

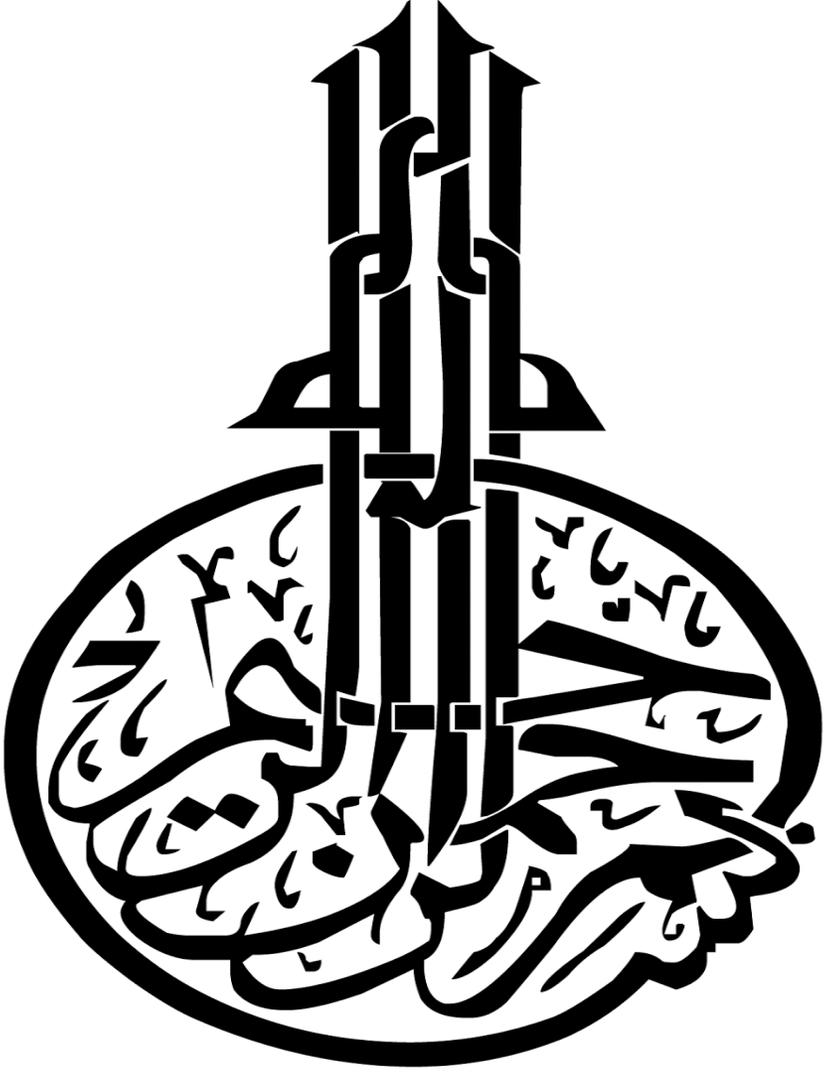
إعداد

دكتور/ محمد عبد المولى أحمد الوكيل

مدرس أصول اللغة

بكلية اللغة العربية فرع جامعة الأزهر بإيتاي البارود

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٥ م



النقد الصوتي والدلالي في كتاب حياة الحيوان الكبرى للدميري (ت ٨٠٨هـ)

محمد عبد المولى أحمد الوكيل

مدرس أصول اللغة - كلية اللغة العربية بإيتاي البارود - جامعة الأزهر

البريد الإلكتروني:

MohammedAlwekel.2034@azhar.edu.eg

المخلص

النقد اللغوي جانب من جوانب عناية العرب بلغتهم، ووسيلة من وسائل الحفاظ على سلامتها ونقاؤها، فالعرب في جاهليتهم تكلموا بالعربية عذبة سلسة فصيحة صحيحة، لكن لما اتسعت رقعة الدولة الإسلامية ودخل غير العرب في دين الإسلام، بدأ اللحن يتسرب إلى الألسنة حتى وصل إلى القرآن الكريم، مما جعل العلماء الغيورين على اللغة يعكفون عليها جمعاً وتصنيفاً وتقويةً وتضعيفاً، يوضحون الخلل، ويبرزون الزلل.

وكان للدميري نصيب من هذا التصويب وهذا الجهد الكبير في كتابه (حياة الحيوان الكبرى) فقد كان حريصاً على الحفاظ على سلامة اللغة من الانحراف والخطأ في التعبير، وموجهاً ودالاً على الاستعمال الفصيح والأسلوب الصحيح، وهذا مما جعل الكتاب جديرًا بالبحث والدراسة، كما أن دراسة النقد اللغوي عند عالم متأخر كالدميري ليست دراسة لكتابه فقط، بل هي دراسة لكل المؤلفات التي أفاد منها، وهي كثيرة جدًا. وقد أسفرت هذه الدراسة عن جملة من النتائج منها: أن كثيرًا من الأحكام النقدية التي ذكرها العلماء تحتاج إلى إعادة نظر. مصطلح (لغة العامة) من المصطلحات الموهمة، فقد يطلقه العالم ولا يريد به عدم الفصاحة. ليس للعلماء معيار دقيق مُعْتَمَدٌ في النقد يمكن أن يُحتَكَمَ إليه في مسألة التصويب أو التخطئة، فاللفظ الواحد تتعدد فيه الأحكام النقدية.

وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج منها أن الدميري اهتم بالتصويبات الصوتية والدلالية؛ لبيان وجه الصواب فيما يعرض له من مادة علمية -على عادة العلماء الكبار- حتى لا يقع القارئ في خطأ أو لبس عند الرجوع إلى كتابه، كما أن بعض النقود التي ذكرها الدميري كانت تحتاج منه إلى رَوِيَّة؛ للفصل فيها، كما في لفظ (فأرة المسك) والتي أثبت البحث أنها تُقال بالهمز والتسهيل على حدٍ سواء، من دون تفضيل للغة على أخرى.

الكلمات المفتاحية: النقد اللغوي - الصوتي - الدلالي - حياة الحيوان الكبرى -

الدميري.



Phonetic and semantic criticism in Al-Damiri's The Great Animal Life (c. 808 AH)

Mohamed Abdul Mawla Ahmed Al-Wekel

Lecturer of Language Fundamentals - Faculty of Arabic Language in Itai Al-Baroud - Al-Azhar University

Email: MohammedAlwekel.2034@azhar. edu.eg

Abstract

Linguistic criticism is an aspect of the Arabs' care for their language, and a means of preserving its integrity and purity, as the Arabs in their jahiliyyah spoke in sweet Arabic, but when the area of the Islamic state expanded and non-Arabs entered the religion of Islam, the language began to leak into the tongues until it reached the Holy Quran, which made scholars jealous of the language to collect, classify, strengthen and weaken them, clarify the flaws, and highlight the missteps.

Al-Damiri had a share of this correction in his book The Life of the Great Animal, as he was keen to preserve the integrity of the language from deviation and error in expression, and to guide and indicate the correct usage and style, and this made the book worthy of research and study, and the study of linguistic criticism for a late scientist like Al-Damiri is not a study of his book only, but a study of all the works he benefited from, which are very numerous. This study resulted in a number of findings, including: Many of the critical judgments made by scholars need to be reconsidered. The term "common language" is one of the most misleading terms, as the scholar may use it and not intend for it to mean lack of eloquence. The scholars do not have a precise criterion for criticism that can be used to judge the issue of correction or misinterpretation, as the same word has multiple critical judgments

The research concluded with a set of results, including that Al-Damiri was interested in phonetic and semantic corrections to indicate the correctness of the scientific material presented to him - as is the custom of great scholars - so that the reader does not fall into error or confusion when referring to his book, and that some of the points mentioned by Al-Damiri needed a novel to settle them, as in the word (musk mouse), which the research proved that it is said with both humming and tasheel, without favoring one language over the other.

Keywords: *Linguistic, phonetic, semantic, linguistic criticism - Al-Damiri's Great Animal Life.*



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد،
وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد،،،

فمما لا شك فيه أن اللغة العربية كانت تجري على ألسنة العرب في جاهليتهم عذبة
سهلة دون تكلف أو لحن، فكانت عندهم سجية وسليقة، وهكذا كان الأمر في صدر
الإسلام، فلما نزل القرآن بها عظمت مكانتها عندهم.

وقد زاد هذا الاهتمام بعد أن اتسعت رقعة الدولة الإسلامية فدخل في دين الله مع
العرب العجم، حين فتحت البلاد.

وكان لزاماً على هؤلاء الجُدُد أن يتعاملوا مع لغة القرآن تعاملًا مباشرًا؛ حيث لا تتم
لهم إقامة الدين وفهم كتاب الله وسنة رسوله إلا باقتحام حرم العربية، فلما اقتحموا
هجم الفساد على اللسان العربي، فخالط الإحسان الإساءة، فوقع الخلل في الكلام،
وبدأ اللحن والخطأ يتسربان إلى العربية حتى وصل إلى كتاب الله عز وجل.

وهذا جعل علماءها يعكفون عليها جمعًا وتصنيفًا وتقويةً وتضعيفًا، فشمَّر
الغيورون على اللغة يوضحون الخلل، ويبرزون الزلل، ومن أشهر هؤلاء
المصحِّحين: الكسائي في كتابه (ما تلحن فيه العامة)، وثلعب في (الفصيح)، وابن
السكيت في (إصلاح المنطق)، وابن قتيبة في (أدب الكاتب)، وعلي بن حمزة في (كتاب
التنبيهات على أغاليل الرواة في كتب اللغة والمصنفات) والزُّبيدي في (لحن العوام)،
وغيرهم كثير^(١).

وهذا ولم يقتصر التصحيح والتصويب وبيان وجه الخطأ أو الصواب في اللغة على
تلك الكتب التي حملت عناوين تدل على ذلك، فإن الذي يطالع كتب القدماء يعلم

(١) كابن مكي في (تنقيف اللسان وتلقيح الجنان)، والحريري في (درة الغواص في أوهام الخواص)،
والجواليقي في (التكملة فيما يلحن فيه العامة)، وابن هشام اللخمي في (المدخل إلى تقويم
اللسان)، وابن الحنبلي في (عقد الخلاص فيما تلحن فيه الخواص).

يقيناً أنهم لم يقتصروا فيها على علم واحد، أو موضوع بعينه، فقد اتسمت مؤلفاتهم بالشمولية وتعدد المعارف داخل الكتاب الواحد.

وكتاب (حياة الحيوان الكبرى) للدميري من هذا النوع، فقد جمع فيه مؤلفه كثيراً من أصناف المعارف، وتعرض لكثير من القضايا، منها قضية النقد اللغوي لبعض الألفاظ التي عرض لها تصويباً وتخطئة.

فقد كان الدميري حريصاً كل الحرص على الحفاظ على سلامة اللغة من الانحراف والخطأ في التعبير، وموجّهاً ودالاً على الاستعمال الفصيح والأسلوب الصحيح.

وهذا ما استرعى انتباهي وأنا أقلب في صفحات هذا الكتاب، فوجدته قد وقف مع كثير من الألفاظ بالنقد والترجيح وبيان وجه الصواب فيها، فأحببت أن ألقى الضوء عليها؛ لأقف على مدى صحة هذه الأحكام.

أسباب اختيار الموضوع

- ١- الدميري عالم ثقة، مؤلفاته قيمة تحتوي على الكثير من العلوم والمعارف.
- ٢- حياة الحيوان الكبرى من الكتب القلائل التي خصصت لدراسة الحيوان، جمع فيه الدميري الكثير من النواذر التي اعتمد عليها أصحاب المعاجم الذين جاءوا من بعده، فكان عمدة في بابه.
- ٣- الكتاب اشتمل على قدر كبير من الأحكام النقدية الجديرة بالبحث الدراسة.
- ٤- دراسة النقد اللغوي لعالم متأخر كالدميري ليست دراسة لكتابه فقط، بل هي دراسة لكل المؤلفات التي أفاد منها وأثبتها في كتابه، وهي كثيرة جداً.
- ٥- حاجة المكتبة العربية إلى مثل هذه الدراسات النقدية التي تُبرز أهمية صحة اللفظ، وتحديد دلالاته، وتحديد به عن موطن الخطأ والزلل.
- ٦- كثير من الأحكام النقدية التي ذكرها العلماء تحتاج إلى إعادة نظر ومزيد بحث، إما بتوسيع النظرة العلمية، وإما بالجمع بين أقوال العلماء.
- ٧- لم أقف على بحث أو رسالة علمية تناولت النقد اللغوي (الصوتي والدلالي) في كتاب حياة الحيوان الكبرى.

❖ مشكلة الدراسة

الدراسة النقدية من الدراسات الخصبة في مجال الدرس اللغوي، لكنها تحتاج إلى كثير من الجهد؛ حيث إنها تتعلق تعلقاً مباشراً بقضية من الخطورة بمكان، وهي قضية سلامة اللغة وتنقيتها من الخطأ أو اللحن وغيرهما.

وعلى الرغم من ذلك فإن الباحث يجد فيها متعة بالغة حين يصل إلى رأي يطمئن إليه، خاصة إذا كان مستنداً فيه إلى أدلة علمية قوية، ومعايير نقدية معتمدة. وعليه: فالبحث يجب عن عدة تساؤلات، هي:

إلى أي مدى استطاع العلماء وضع معايير نقدية يُحتكم إليها عند الاختلاف في مسألة لغوية؟ ما المقياس النقدي الذي احتكم إليه الدميري في التصويب أو التخطئة للألفاظ؟ هل انفرد الدميري بأحكام نقدية خاصة به خالف فيها من سبقه من أهل العربية؟ إلى أي جماعة لغوية يُنسب الدميري إلى المضيقيين المتشددين أم إلى المتوسعين المتسامحين؟ هل كان من أهداف الدميري في تأليفه لكتاب حياة الحيوان الكبرى البحث في المسائل النقدية اللغوية؟

❖ منهج الدراسة

اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي بأدواته، والذي يقوم على الاستقراء والتحليل.

❖ الدراسات السابقة:

سبقت هذه الدراسة دراسات في مجال النقد، منها:
 ✍️ النقد اللغوي في تهذيب اللغة للأزهري (رسالة ماجستير) للباحث/ بدران حمد عبد الفتاح، كلية اللغة العربية بالمنصورة ١٩٩٩م.
 ✍️ النقد اللغوي في جمهرة اللغة (رسالة دكتوراه)، للباحث/ عبد الظاهر الشناوي حسن، كلية اللغة العربية بالمنصورة ٢٠٠٦م.
 ✍️ النقد اللغوي لعلي بن حمزة البصري (٣٧٠هـ) والمدخل إلى تقويم اللسان، لابن هشام اللخمي (٥٧٧هـ) عرض وتحليل ومناقشة. (رسالة دكتوراه)، للباحث/ محمود الشويحي، بكلية اللغة العربية بالمنصورة، ٢٠١٠م.

✍️ **النقد اللغوي في كتاب النظم المستعذب في شرح غريب أفاض المذهب،**
د/ خالد سويلم، حولية كلية اللغة العربية بجرجاء، ع(٢٤)، ج(١٠)، ٢٠٢٠م.
أما فيما يتعلق بالكتاب الذي تقوم حوله الدراسة (حياة الحيوان الكبرى)
فقد سبقني إليه:

✍️ **بحث بعنوان كتاب الحيوان للجاحظ وحياة الحيوان الكبرى للدميري**
دراسة موازنة، م. د. نجلاء عبد الحسين عليوي الغزالي، مجلة جامعة
تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد(٢٠) العدد(١١) ٢٠١٣م^(١).

✍️ **بحث بعنوان الجهود الأدبية والنقدية في كتاب حياة الحيوان الكبرى**
للدميمري (ت٨٠٨هـ) م. د/ بشار لطيف جواد، وم. د/ جعفر علي عاشور،
مجلة دواة، المجلد التاسع، العدد(٣٤) ٢٠٢٢م^(٢).

✪ خطة البحث

اقتضت خطة البحث أن يخرج في مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة وفهارس:
المقدمة: أبرزت فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومشكلة الدراسة،
والدراسات السابقة، والخطة التي سرت عليها، والمنهج الذي اتبعته.

التمهيد: بعنوان إمطة اللثام عن مفردات العنوان، وقسمته إلى ثلاثة مطالب:

الطلب الأول: التعريف بالدميري.

الطلب الثاني: التعريف بكتاب حياة الحيوان الكبرى.

الطلب الثالث: التعريف بالنقد اللغوي.

المبحث الأول: النقد على المستوى الصوتي. وفيه مطالب:

الطلب الأول: النقد في الهمز والتسهيل.

(١) وهو بحث أدبي وازن فيه مؤلفه بين كتابي الحيوان للجاحظ وحياة الحيوان للدميري من خلال
ذكر نبذة عن أول ظهور الحيوان، وكتب الحيوان عند اليونان، وذكر مصادر الكتابين، ومنهج
كلا الكتابين في تناوله للحيوانات، ولا علاقة له بالنقد الصوتي والدلالي الذي هو مجال
الدراسة في هذا البحث.

(٢) هذا بحث أدبي -أيضاً- لا لغوي، قام على رصد اختيارات الدميري الشعرية والثرية، وأسس
تلك الاختيارات، وتتبع أزمنة الشعراء المستشهد بهم، فهو بعيد كل البعد عن مجال الدراسة
في هذا البحث، ولا علاقة له بالنقد اللغوي.

الطلب الثاني: النقد في الإبدال.

أولاً: النقد في الإبدال في الصوامت. ثانياً: النقد في الإبدال في الصوائت.

أ- الإبدال بين الفتح والكسر. ب- الإبدال بين الضم والكسر.

ج- المثلث اللغوي.

الطلب الثالث: النقد في حذف الحركة.

الطلب الرابع: النقد في التشديد والتخفيف.

الطلب الخامس: النقد في المخالفة الصوتية.

الطلب السادس: النقد في التصحيف والتحريف.

المبحث الثاني: النقد على المستوى الدلالي، وفيه مطالب.

الطلب الأول: الخطأ في بيان معنى اللفظ.

الطلب الثاني: النقد في الفروق اللغوية.

الطلب الثالث: النقد في العموم والخصوص.

الطلب الرابع: النقد في المشترك اللفظي.

ثم أتبع هذا بخاتمة سجلت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال

البحث، ثم أردفتها بالفهارس الفنية العامة.

وبعد

فهذا جهدي وهو جهد المقل. فإن كنت أصبت فبعون الله وتوفيقه، وإن كانت

الأخرى فحسبي أنني اجتهدت، وما قصدت إلا الصواب.

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ ﴿هود: ٨٨﴾



المطلب الأول: التعريف بالدميري

نسبه :

هو أبو البقاء كمال الدين محمد بن موسى بن عيسى الدميري^(١)، الشافعي، ولد في القاهرة سنة (٧٤٢هـ)، ونشأ بها، وعمل في أول نشأته بالخياطة^(٢).
أقبل على طلب العلم، فبدأ بالقراءة على أسياف بلده، ثم رحل إلى مكة، ثم رجع إلى مصر، ورحل إلى مكة ثانية سنة (٧٧٢هـ)، وجاور فيها عشرين عامًا بعد ذلك.

شيوخه :

تلقى الدميري العلم على يد أكابر أسياف عصره^(٣)، وقد برع في كثير من الفنون، فبرع في التفسير والحديث والفقه وأصوله والعربية والأدب وغيرها، وأذن له بالإفتاء والتدريس، وتصدى للإقراء فانتفع به جماعة^(٤)، فحدث بالقاهرة، وبمكة في جوف الكعبة، وأفتى وعاد إلى القاهرة فدرس بالأزهر وقبة البيرونية. وكان يُذكر الناس بمدرسة ابن البقري، وجاور فيها سنين^(٥)، وأخذ عنه العلم كثير من طلابه^(٦).
كان الدميري كثير التواضع، جميل المعاشرة، حسن المحاضرة، حسن السمات والهيئة، متودداً إلى الناس. توفي الدميري وترك تراثاً علمياً ضخماً^(٧).

وكانت وفاته في الثالث عشر من جمادى الأولى سنة (٨٠٨هـ)^(٨).

- (١) نسبة إلى دَمِيرَة قال الزبيدي: "وَدَمِيرَة: قَرْيَة بِمِصْر، بِالسَّمْنُودِيَّةِ الْقَبِيلِيَّةِ وَالْبَحْرِيَّةِ... وَمِنْ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَهْلِ الدَّمِيرَةِ: الْكَمَالُ الدَّمِيرِيُّ صَاحِبُ حَيَاةِ الْحَيَوَانِ. تاج العروس (دم ر)
- (٢) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٤/ ٦١، شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٧/ ٩٧.
- (٣) من أشهرهم: عبد الله بن محمد العفيف المطري، وابن عقيل النحوي، وعبد الرحمن بن الحسن الإسنوي، وبهاء الدين السبكي ولازمه كثيراً، وعبد الرحمن بن علي الثعلبي.
- (٤) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي ١٠/ ٥٩-٦٠.
- (٥) سلم الوصول إلى طبقات الفحول لحاجي خليفة ٣/ ٢٧٥.
- (٦) منهم: خليل بن محمد الأفهسي، ومحمد بن أحمد الفاسي، وأحمد بن علي المقرئ.
- (٧) أذكر منه: مختصر شرح لامية العجم، والديباجة شرح سنن ابن ماجه، وغاية الأرب في كلام حكماء العرب، والنجم الوهاج في شرح المنهاج في الفقه الشافعي.
- (٨) ينظر: طبقات الشافعية ٤/ ٦١، وحسن المحاضرة للسيوطي ١/ ٤٣٩.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب حياة الحيوان الكبرى

اسم الكتاب ونسبته: نصّ الدميري على اسم كتابه في مقدمته فقال: "واستخرت الله ... في وضع كتاب في هذا الشأن، وسميته حياة الحيوان"^(١)، ويكاد يجمع من ترجم للدميري على أنه صاحب كتاب حياة الحيوان الكبرى.

سبب تأليفه: أعلن الدميري عن سبب تأليفه لهذا الكتاب فقال في مقدمته: "فهذا كتاب لم يسألني أحد تصنيفه، ولا كلفت القريحة تأليفه، وإنما دعاني إلى ذلك أنه وقع في بعض الدروس، التي لا مخبأ فيها لعطر بعد عروس، ذكر مالك الحزين والذبيح المنحوس، فحصل في ذلك ما يشبه حرب البسوس، ومزج الصحيح بالسقيم، ولم يفرق بين نسر وظليم، وتحككت العقرب بالأفعى، واستنتت الفصال حتى القرعى، وصيروا الأروى مع النعام ترعى... فقلت عند ذلك في بيته يؤتى الحَكَم، وبإعطاء القوس باريها تتبين الحَكَم، وفي الرَّهَان سابق الخيل يُرَى، وعند الصباح يحمد القوم السُرَى. واستخرت الله -تعالى- وهو الكريم في وضع كتاب في هذا الشأن"^(٢).

وعليه: فالسبب في تأليف الكتاب هو تفسير الأسماء المبهمة من الحيوان وتوضيح دلالتها، حيث وقع فيها خلط وغلط لكثير من الناس في تفسيرها.

منهجه: اختط الدميري لنفسه منهجاً علمياً نصّ عليه في مقدمته فقال: "ورتبته على حروف المعجم؛ ليسهل به من الأسماء ما استعجم"^(٣). فرتبته على حروف المعجم، وضمه من أسماء الحيوانات ما تنامى إلى سمعه، ومن مصادر كثيرة ومختلفة تتراوح ما بين كتب يونانية وعربية قديمة أو ما كان قريباً لعهد المؤلف.

(١) مقدمة كتاب حياة الحيوان الكبرى ١ / ١٠.

(٢) مقدمة كتاب حياة الحيوان الكبرى ١ / ٩.

(٣) حياة الحيوان ١ / ٧.

أما طريقته في عرض المعلومات، فإنه يبدأ بوصف الحيوان، بعد أن يضبط اسمه ضبطاً تاماً بالشكل، ويعرّف بالأصل اللغوي له، ويقدم بعد ذلك عرضاً لبعض الأخبار والمرويات التي تدل على طبائع ذلك الحيوان، وفي هذا الإطار يستحضر طائفة من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، التي لها علاقة بالموضوع، فضلاً عما جاء حوله من أشعار قديمة وأمثال وحكم. ثم يورد ما قاله الفقهاء في شأن الحيوان المذكور من حيث الحكم الشرعي في أكله أو عدمه، وينتهي إلى ذكر الخواص الطبية من المنافع والمضار من أكل لحم ذلك الحيوان أو غيره^(١).

مميزات الكتاب

- ١- الكتاب متعدد العلوم متنوع المعارف، ضرب صاحبه بسهم في كل مجال: في اللغة والفقه والتفسير والرؤى والأحلام والتاريخ وغيرها، حتى الطب.
- ٢- الأمانة العلمية في نسبة الآراء إلى قائلها، واعتماده في النقل على أصحاب كل فن، ففي اللغة ينقل عن الثقات، وفي الفقه عن كبار الصحابة والتابعين، وهكذا.
- ٣- عنايته بضبط الألفاظ بدقة، من خلال النص على الضبط بالعبارة.
- ٤- البراعة في الاستشهاد على قضايا اللغة بالمصادر القوية من القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي، والشعر، والأمثال العربية.

المأخذ على الكتاب

- ١- عدم الالتزام بالمنهج الذي وضعه لنفسه في ترتيب كتابه، فقد وقع عنده خلط واضطراب في ترتيب بعض المواد اللغوية داخل الكتاب.
- ٢- الخطأ في نسبة بعض الأقوال إلى أصحابها، وقد بينت طرفاً من هذا في البحث.
- ٣- الاستطراد الكثير وغير المبرر أحياناً، مما يُصعب الوصول إلى المراد.
- ٤- لم يُعنى الماوردي بنسبة الأبيات الشعرية إلى قائلها.

(١) ينظر: مقدمة التحقيق ١/٨.

المطلب الثالث: التعريف بالنقد اللغوي

النقد اللغوي " جانب من جوانب عناية العرب بلغتهم، ووسيلة من الوسائل التي اتخذوها لبيان سحرها، والحفاظ على سلامتها ونقاها"^(١)، وهو كذلك من العلوم التي لها جذور ضاربة في القِدَم تصل إلى العصر الجاهلي، والشواهد على ذلك كثيرة، فقد "بدأ النقد في مسائل اللغة ومؤلفاتها منذ أَلْفَ فيها، فوجدنا النقد مُوجَّهًا إلى المعاجم اللغوية والقراءات القرآنية واللهجات العربية واستعمالات الأفراد والشعراء والعلماء والكتَّاب"^(٢).

ويعرّف النقد بأنه: تمييز جيد الشيء من رديئه. قال الزبيدي: "النقد: تَمييزُ الدَّرَاهِمِ وإِخْرَاجُ الزَّيْفِ مِنْهَا، وَكَذَا تَمييزُ غَيْرِهَا، كَالْتَنقَادِ وَالتَّنْقُدِ، وَقَدْ نَقَدَهَا يَنْقُدُهَا نَقْدًا، وَأَنْتَقَدُهَا، وَتَنْقُدُهَا، إِذَا مَيَّرَ جَيِّدَهَا مِنْ رَدِيئِهَا"^(٣).

والنقد اللغوي هو: "فن تَمييز جيد الكلام من رديئه وَصَحِيحِهِ من فاسده"^(٤). من ناحية الأصوات والبنية والتركيب والدلالة.

وهذا التمييز ليس بالمهمة السهلة أو اليسيرة على الناقد، فهي تحتاج منه إلى التزود بأدوات العلم، والإلمام بأصول الترجيح والتضعيف وفق المعايير النقدية السليمة والدلائل العلمية القوية؛ لأن مسألة "الخطأ والصواب في الاستعمال اللغوي مسألة ذات خطر؛ لأنها حكم بمصير لبعض الألفاظ والتراكيب اللغوية أو عليها، فإما حياة ممتدة متجددة وجريان على الألسنة في ثقة واطمئنان؛ وإما موت عاجل يندثر به اللفظ أو التركيب، ويطويه الإهمال والنسيان"^(٥).



(١) النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن الرابع الهجري د/ نعمة رحيم العزاوي ص ٢٤.

(٢) النقد اللغوي بين أبي عبيد وابن قتيبة، د/ حلمي أبو الحسن ص ٢٨.

(٣) تاج العروس (ن ق د).

(٤) المعجم الوسيط (ن ق د).

(٥) في النقد اللغوي دراسة تقويمية د/ عبدالفتاح سليم، ص ٤٥.

المبحث الأول: النقد على المستوى الصوتي

لا يخفى أن الوحدات الصوتية تشكل عنصرًا أساسيًا في الدراسات اللسانية، فهي اللبنة الأولى، والركيزة الأساسية، التي تظهر من خلالها الكلمات والجمل. والنقد على المستوى الصوتي يقصد به: تلك الأخطاء التي تحدث من ناطق اللغة ولها تعلق بالصوت، من تخفيف الهمزة أو تحقيقها، أو جعل حرف مكان حرف، أو حركة مكان حركة... وغير ذلك. وأتناول في هذا المبحث الألفاظ التي تدخل في دائرة النقد وتنتمي للمستوى الصوتي، من خلال كتاب (حياة الحيوان الكبرى).

المطلب الأول: النقد في الهمز والتسهيل

الهمز والتسهيل مظهران من المظاهر اللهجية التي اختلفت فيها القبائل العربية، وقد حظيت هذه الظاهرة باهتمام علماء اللغة قديمًا وحديثًا؛ لأن الهمزة من أكثر الأصوات عرضة للتغيير، فتكتب ألفًا، ومرة ياءً، ومرة واوًا، فليس لها صورة تخصها. وقد اختلفت القبائل العربية في نطقها، ففريق منهم يحققها أي: يبقى على نبرتها من دون حذف، أو تخفيف، أو تغيير. وآخر يخففها بإبدالها حرفًا من جنس حركة ما قبلها، أو يجعلها بين بين، أو يحذفها^(١). وتكاد تجمع كتب العربية على أن تحقيق الهمزة من لهجات تميم، وقيس، وأسد ومن جاورها، أي قبائل وسط شبه الجزيرة وشرقيها، وأن تخفيفها لهجة أهل الحجاز^(٢).

وفيما يلي ذكر لأمثلة النقد في الهمز والتسهيل التي ذكرها الدميري.

١- (صِبَّان) (صِبَّان)

قال الدميري: "الصُّوَابَةُ: بالهمزة، بِيَضَّةِ الْقَمَلَةِ. والجمع: صُؤَابٌ وصِئْبَانٌ،

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٥٤١، والمقتضب للمبرد ١/ ١٥٥، والأصول لابن السراج ٢/ ٤٠١.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٠٧، وجمع الهوامع للسيوطي ٣/ ٥٠٤.

والعامة تخففه فتقول صَيَّبان، والصواب الهمز^(١).
 الصُّوابة بالهمزة ك (غُرَابَة) تجمع على صُؤَاب وصَيَّبَان ك(غُرَاب وِغْرِبَان)،
 فالأوَّل اسمُ جنس؛ لأنَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُفْرَدِهِ سُقُوطُ الهَاءِ. الثَّانِي جَمْعٌ تَكْسِيرٌ^(٢).
 وقد ذكر الدميري في جمع تكسييره لغتين، هما:
 الأولى: (صَيَّبَان) بالهمزة، ونصَّ على أن هذا هو الصواب.
 الثانية: (صَيَّبَان) بإبدال الهمزة حرف علة من جنس حركة ما قبلها، ونصَّ على
 أنه من كلام العامة.

وبالرجوع إلى كتب أهل اللغة تبين صحة ما ذكره الدميري، فهناك إجماع
 على أن اللفظ بالهمزة المحققة. والعلماء في تقريرهم للغة الهمز على
 طريقتين:

الأولى: اكتفى أصحابها بإيراد اللفظ بالهمز، في إشارة منهم إلى أنه الأصل.
 قال الخليل: "والصُّوابةُ واحدةُ الصَّيَّبَان، وهي بِيضَةُ البُرْعُوث ونحوه من القمل
 وغيره"^(٣). وقال ابن مكِّي: "ويقولون: صَيَّبَانة. والصواب: صُّوَابَة، وجمعهما
 صُؤَاب، وجمع الجمع صَيَّبَان، كما يقال -أيضاً- غُرَاب وِغْرِبَان"^(٤).
 الثانية: نصَّ أصحابها صراحة على الهمز.

قال ابن دريد: "والصُّوَاب: وَاحِدُ الصَّيَّبَان، مَهْمُوز، وَهُوَ بِيضُ القَمَل"^(٥).
 وتابعه على هذا كثير^(٦).
 وقد سبق الدميري في نسبة اللفظ بالتخفيف إلى العامة غير واحد من
 العلماء.

(١) حياة الحيوان الكبرى ٢ / ٧٩.

(٢) ينظر: تاج العروس (ص أ ب).

(٣) العين (أ ص ب). وينظر: المحكم (أ ص ب).

(٤) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص ١٥٧. وينظر: تصحيح التصحيف للصفدي ص ٣٥٢.

(٥) الجمهرة (أ ب ص).

(٦) ينظر مادة (ص أ ب): في الصحاح، واللسان، والتاج، والمعجم الوسيط.

قال ابن السكيت في باب ما يهزم مما تركت العامة همزة: "وتقول: في رأسه صُؤَابٌ، والجميع صِئْبَانٌ، وقد صِئِبَ رأسُه" (١).

وقال ابن درستويه: "والصُّؤَاب في الرأس، مهموز؛ فإنه يعني صغار القمل، وواحدتها: صُؤَابَةٌ. والجميع: الصُّؤَاب. وجمع الصُّؤَاب: صِئْبَان، وقد سمي صغار الذهب الذي يستخرج من تراب المعدن: صُؤَابًا، وهو مهموز الثاني. والواحدة صُؤَابَةٌ على فُعَالَةٍ. والعامة لا تهمز الصِئْبَان، ولا الصُّؤَابَةٌ" (٢).

وعلى لغة الهمز جاءت أقوال الشعراء.

قال جرير: (٣)

كثيرة صِئْبَانِ النَّطَاقِ كَأَنَّهَا
إِذَا رَشَحَتْ مِنْهَا الْمَغَابِنُ، كِيرُ
قَالَ حُمَيْدُ الْأَرْقَطِ: (٤)

كَأَنَّهُ يَوْمَ الرَّهَانِ الْمُخْتَضِرُ
وَقَدْ بَدَأَ أَوَّلَ شَخْصٍ يُتَنَطَّرُ
دُونَ أَنِّي مِنَ الْخَيْلِ زَمَرُ
ضَارٍ غَدَايَنْفُضُ صِئْبَانِ الْمَدْرُ
وقال أبو عثمان الخالدي: (٥)

كَأَنَّ مَا قُمْلُ أَبِي رِيَاشٍ
مَا بَيْنَ صِئْبَانِ فَقَاهُ الْفَاشِي

مما سبق يتضح صحة ما ذكره الدميري من أن الصواب في لفظ (صِئْبَانَة) الهمز لا غير، وأن اللفظ بالتسهيل خطأ، ومن ألفاظ العامة.

(١) إصلاح المنطق ص ١١٤

(٢) تصحيح الفصيح وشرحه ص ٤٠٦.

(٣) البيت من الطويل، ولم أجده في ديوانه، وهو له في المحكم (أ ص ب) واللسان (ص أ ب) وله أيضاً في شرح نقائض جرير والفرزدق لأبي عبيدة معمر بن المثنى ١/ ١٩٧.

(٤) الأبيات من الرجز، وهي له اللسان (ث ب أ).

(٥) الرجز، وهو له في التذكرة الحمدونية لأبي المعالي محمد بن حمدون ٥/ ٣٠١.

وضابط التصويب هنا إجماع اللغويين على أن المسموع والثابت في اللفظ بالهمزة، ولم ينص واحد منهم على أن تسهيل الهمزة فيه لغة منقولة عن ثقة.

٢- (فأرة المسك) (فارة المسك)

قال الدميري: " فارة المسك: هي غير مهموزة؛ لأنها من فَاَرٍ يَفُورُ، وهي النَّافِحَةُ كذا قاله الجوهري^(١). وفي التحرير^(٢): فأرة المسك مهموزة كفأر الحيوان، ويجوز ترك الهمز كما في نظائره. وقال الجوهري وابن مكي^(٣): ليست مهموزة وهو شذوذ منهما"^(٤).

فارة المسك: دويبة تَكُونُ بِنَاحِيَةِ تُبَّتْ يَصِيدُهَا الصَّيَّادُ، فَيَعَصِبُ سُرَّتَهَا بِعَصَابٍ شَدِيدٍ، وَسُرَّتُهَا مَدْلَاةٌ فَيَجْتَمِعُ فِيهَا دُمُهَا ثُمَّ تُدْبِحُ، فَإِذَا سَكَنْتْ قَوَّرَ السَّرَّةَ الْمُعَصَّرَةَ ثُمَّ دَفَنَهَا فِي الشَّعِيرِ حَتَّى يَسْتَحِيلَ الدَّمُ الْجَامِدُ مِسْكَاً ذَكِيًّا بَعْدَ مَا كَانَ دَمًا لَا يُرَامُ نَتْنًا^(٥).

وقال الأزهري: " قال عمرو بن بحر: سألت رجلاً عطَّاراً مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ عَنْ فَأَرَةِ الْمِسْكِ، فَقَالَ: لَيْسَ بِالْفَأَرَةِ وَهُوَ بِالْخِشْفِ أَشْبَهَ"^(٦).

ذكر الدميري في لفظ (فأرة المسك) لغتين، هما:

الأولى نقلاً عن الجوهري: (فارة المسك) بتسهيل الهمزة فقط.

الثانية نقلاً عن النووي: (فأرة المسك) بتحقيق الهمزة وجواز تسهيلها.

(١) ينظر: الصحاح (ف أ ر).

(٢) ينظر: تحرير ألفاظ التنبيه للنووي ص ١٧٧.

(٣) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص ١٢٣.

(٤) حياة الحيوان الكبرى ٢ / ٢٧٢.

(٥) ينظر: الحيوان للجاحظ ٥ / ١٦٢. وُتِّبَتْ "مملكة متاخمة لمملكة الصين. ومن جهة الشرق للهند. ومن جهة الغرب لبلاد الترك، ولهم مدن وعمائر كثيرة، ولبلادهم خواص في هوائها ومياهها، وبها طباء المسك، ومسكها أفضل من الصيني لخاصية مراعيها" مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع لابن شمائل القطيفي ١ / ٢٥١.

(٦) التهذيب (أ ر ف). الخِشْفُ: ولد الظبي. ينظر: العين (خ ش ف).

ثم نقل عن النووي -أيضاً- إنكاره على الجوهري وابن مكي القول بتسهيل
الهمزة في اللفظ ووصفه بالشذوذ، ولم يعلق الديميري على كلا القولين.

وبالرجوع إلى أقوال العلماء في تحقيق همزة (فأرة المسك) وتسهيلها، يتضح
أن أقوالهم متعددة، أسردها على النحو التالي:

الأول: اكتفى بذكر لغة الهمز دون غيرها. قال الخليل: "الفأر مهموز،
والواحدة: فأرة، والجميع: الفئران... وفأرة المسك: نافجته"^(١).

الثاني: نص على أن لفظ (فأرة المسك) غير مهموز. قال كراع: "وأما فأرة
المسك فإنها غير مهموزة"^(٢). وتابعه في هذا الجوهري وابن مكي كما سبق.

الثالث: جَوَزَ الأمرين، غير أنه جعل لغة الهمز أعلى وأثبت. قال ابن سيده: "
وقد اختلف في فأرة المسك وفأرة الإنسان... والأعلى في فأر المسك الهمز"^(٣).

وقال الفيومي: "وفأرة المسك مهموزة ويجوز تخفيفها نص عليه ابن فارس. وقال
الفارابي في باب المهموز: وهي الفأرة، وفأرة المسك. وقال الجوهري غير مهموز
من فأر يفور، والأول أثبت"^(٤).

وبالنظر في الأقوال السابقة يتضح أن العلماء لم تتحد كلمتهم، ولكل فريق
وجهته، فالذين قالوا بعدم الهمز (التسهيل) يرون أن اللفظ مأخوذ من فأر يفور،
بمعنى: فوح الريح وفورانها وانتشارها. يقال: "فارت القدر تفور فوراً وفوراناً:
جاشت"^(٥)، "وفأر المسك يفور فواراً بالضم، وفوراناً محركةً: انتشر"^(٦).

(١) العين (أ ر ف). وينظر: المقاييس (ف أ ر).

(٢) المنجد في اللغة ص ٧٨.

(٣) المخصص (باب الريح الطيبة). وينظر: شمس العلوم لنشوان (ف أ ر).

(٤) المصباح (ف أ ر).

(٥) الصحاح (ف و ر).

(٦) تاج العروس (ف و ر).

قال القاضي عياض: "فارة المسك ... سميت بذلك عند بعضهم لفوران ريحها، ولا تهزم عند قائل هذا"^(١).

ومن قال بالهمز نظر إلى تشابه فارة المسك مع فارة البيت في الشكل والهيئة، فأجرى الشبه في اللفظ على الشبه في الهيئة. قال ابن فارس: "الفأر معروف، يُقال منه: مكان فئر، أي كثير الفأر. وفارة المسك معروف، وهي على معنى التشبيه"^(٢).

وهذا رأي معتبر، ولا يمكن وصفه بالشذوذ كما قال النووي، ومأخذه الاشتقائي صحيح، خاصة وأن كثيراً من أصحاب المعاجم لم ينكروه، بل بينوا العلة التي من أجلها منع الجوهري الهمز في اللفظ. قال الضيروز آبادي في مادة (ف أر): "الصواب إيراد فارة المسك في (ف و ر)، لفوران رائحتها، أو يجوز همزها، لأنها على هيئة الفأرة"^(٣).

والسبب الداعي إلى هذا الاختلاف يرجع إلى اختلاف المأخذ الاشتقائي للفظين عند بعضهم، فالعلماء على أن فأر البيت مهموز بلا خلاف، ومأخوذ من (ف أ ر): بمعنى هرب وتوارى.

وفارة المسك - غير مهموزة - مأخوذة من (فار يفور)، بمعنى: فاح وانتشر. قال أبو موسى المديني: "وفارة المسك من الفور والفوران، وهو فوح الريح، فأما فارة البيت فمهموز، من فأر: أي هرب وتوارى"^(٤).

وقال الصفيدي: "فارة المسك غير مهموزة، والفأرة من الحيوان مهموزة"^(٥).

(١) مشارق الأنوار (ف و ر) ٢ / ١٦٤.

(٢) المقاييس (ف أر).

(٣) القاموس المحيط (ف أر).

(٤) المجموع المغيث (ف و ر) ٢ / ٦٤٥.

(٥) تصحيح التصحيف وتحريير التحريف ص ٣٩٩.

فهؤلاء يفرقون بين الحيوانين، هذا التفريق في الشكل والهيئة جعلهم يفرقون في اللفظ، فهمزوا (فأرة البيت)، ومنعوه في (فارة المسك).

وذكر البعلي أن المشهور عند أهل اللغة عدم التفريق، فقال: " وفرق الصقلي عمر الحميدي فقال: فارة المسك غير مهموزة؛ لأنها من فار يفور، وفأرة الحيوان مهموزة، والمشهور بين أهل اللغة أن لا فرق" (١).

وقد ورد اللفظ بالهمز والتسهيل في أشعار العرب الفصحاء ومن ذلك:

قال علقمة الضحل:

كَأَنَّ فَارَةَ مِسْكِ فِي مَفَارِقِهَا لِلْبَاسِطِ الْمُتَعَاطِي وَهُوَ مَزْكُومٌ (٢)

وقال الأحوص:

كَأَنَّ فَارَةَ مِسْكِ فُضَّ حَاتِمُهَا صَهْبَاءَ طَيِّبَةً مِنْ مِسْكِ دَارِينَا (٣)

مما سبق يتضح أن

• اللفظ يجوز فيه الهمز والتسهيل، فالهمز على التشبيه بفأرة البيت وهي مهموزة بلا خلاف، والعرب لا تفرق بينهما.

• والتسهيل على القياس حيث وقعت الهمزة ساكنة وقبلها متحرك فأبدلت حرف مد من جنس حركة ما قبلها، فليس الهمز أعلى، وليس التسهيل شاذًا.

فاللغتان صحيحتان فصيحتان وارتدان عن العرب الذين يحتج بكلامهم و"الناطق

على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيرًا منه" (٤).



(١) المطلع على ألفاظ المقنع ص ٢٧٥.

(٢) البيت من البسيط، في ديوانه ص ٤٨.

(٣) البيت من البسيط في ديوانه ص ٢٠٨.

(٤) الخصائص لابن جني ١٤ / ٢.

المطلب الثاني: النقد في الإبدال

الإبدال في اللغة مصدر الفعل أبدل، الذي يدل على التغيير، ويدور المعنى الأصلي لمادة (ب د ل) حول: جعل شيء مكان شيء آخر^(١)، يقال: "وبدّل الشيء: غيّرهُ"^(٢)، وقال الفيومي: "وأبدلته بكذا إبدالاً: نَحَيْتُ الأول، وجعلت الثاني مكانه"^(٣). وفي اصطلاح اللغويين: جعل حرف مكان حرف، أو حركة مكان أخرى^(٤). أو هو: النطق بصوت، أو أكثر مكان غيره في الكلمة^(٥).

وقد ورد في كتاب (حياة الحيوان الكبرى) أمثلة نقدية، تدرج ضمن الإبدال، وبيّناها على النحو التالي:

أولاً: النقد في الإبدال في الصوامت

١- (بصق) (بزق) (بسق)

قال الدميري: "قال الصيدلاني^(٦)، في شرح المختصر: كل كلمة فيها صاد وقاف ففيها اللغات الثلاث، كالبصاق والبزاق والبساق. وأنكر ابن السكيت بسق^(٧). وقال: إنما معناه: طال، قال الله تعالى: ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ﴾ [ق: ١٠] أي: مرتفعت^(٨). عرض الدميري لكلام الصيدلاني، الذي يقول: إن كل كلمة فيها صاد وقاف يجوز

(١) المقاييس (ب د ل).

(٢) اللسان (ب د ل).

(٣) المصباح (ب د ل) ص ٣٩.

(٤) اللهجات العربية د/ إبراهيم نجا ص ٦٩.

(٥) لغة تميم دراسة وصفية تاريخية د/ ضاحي عبد الباقي ص ٦٧.

(٦) عمارة بن زاذان الصيدلاني مولى تيم الله بن ثعلبة، من أهل البصرة، كنيته أبو سلمة، يروي عن

مكحول، وروى عنه أهل البصرة. ينظر: الثقات لابن حبان ٧/ ٢٦٣.

(٧) ينظر: إصلاح المنطق ص ١٣٨.

(٨) حياة الحيوان الكبرى ٢/ ٨٩.

فيها ثلاث لغات، ثم مثل لذلك بلفظ (البصاق)، وذكر أن فيه أيضاً (البزاق والبساق).
ثم عرض لإنكار ابن السكيت للفظ (بسق) في إفادة معنى إلقاء الريق من الفم،
بحجة أنها لا تفيد هذه الدلالة، إنما هي بمعنى: الطول والارتفاع، واستشهد على
كلامه بقول الله تعالى: ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ﴾.

وهذا اللفظ من الألفاظ التي دار حولها جدل كبير بين العلماء، وبيانه فيما يأتي:
أولاً: العلماء على أن كل لفظ فيه حرف من حروف الاستعلاء يجوز أن تبدل سینه
صاداً. قال الأزهري: " وَقَالَ الْفَرَّاءُ: إِذَا كَانَ بَعْدَ السَّيْنِ طَاءٌ أَوْ قَافٌ أَوْ غَيْنٌ أَوْ خَاءٌ
فَإِنَّ تِلْكَ السَّيْنَ تُقْلَبُ صَاداً. قَالَ: وَنَفَرٌ مِنْ بَلْعَنْبِرٍ يَصِيرُونَ السَّيْنَ إِذَا كَانَتْ مَقْدَمَةً ثُمَّ
جَاءَتْ بَعْدَهَا طَاءٌ أَوْ قَافٌ أَوْ غَيْنٌ أَوْ خَاءٌ صَاداً"^(١).

وفي هذا إشارة إلى ظاهرة صوتية، وهي تأثير الأصوات المتجاورة بعضها على
بعض، والتي سماها سيويه بالمضارعة أو التقريب^(٢). وأطلق عليها المحدثون
مصطلح (المماثلة) (Assimilation)^(٣). وهناك من الباحثين من فاضل بين
المصطلح العربي ونظيره الأجنبي^(٤).

ثانياً: ما أنكره ابن السكيت من (بسق) في هذا المعنى، لم ينفرد به بل قال به غيره.
قال ابن قتيبة في باب (ما جاء بالصاد وهم يقولونه بالسين): " وقد بصق الرجل
وبزق وهو البصاق والبزاق، ولا يقال بسق إلا في الطول"^(٥).

(١) التهذيب (س ط ر). وينظر: غريب الحديث ٢/٧١٢. البارع لأبي علي القالي (غ ص ب)

(٢) الكتاب ٤/٤٧٧-٤٧٨. وينظر: الخصائص ١/٣٢١، ٢/١٤١-١٤٧.

(٣) ينظر: أسس علم اللغة ماريوباي ترجمة د/ أحمد مختار عمر ص ١٤٧.

(٤) قالت د/ صالحة راشد: "لعل تسميتها بالمضارعة أدق من تسمية بعض المحدثين (المماثلة)؛

لأن المماثلة من الممكن أن تجرى على الإدغام، ولكنها لا تجرى على الإبدال". ينظر:

اللهجات في الكتاب لسيويه ص ٢٤٢.

(٥) أدب الكاتب ص ٣٨٧.

ثالثاً: ما أنكره ابن السكيت وابن قتيبة خالفهم فيه كثير من العلماء، حيث جَوَّزوا اللغات الثلاثة في اللفظ. قال الخليل: "بَسَقٌ وبَصَقٌ وبَزَقٌ لغات" (١).

وقال أبو حاتم السجستاني: "البُزَاقُ يُقَالُ: هُوَ البُزَاقُ والبُسَاقُ والبُصَاقُ. ويُقَالُ: بَزَقَ وبَسَقَ وبَصَقَ" (٢). وقال الأزهري: "وبسق وبصق وبزق واحداً" (٣).

رابعاً: العلماء لم تتحد كلمتهم في أصل اللفظ هل هو بالصاد أم بالسين أم بالزاي. فذهب الخليل إلى أن أصله السين فقال: "بَصَقَ لغة في بَسَقَ، وبُصَاقُ الجراد لعبه" (٤). فجعل السين أصلاً والصاد فرعاً.

وذهب ابن درستويه إلى أن أصله الصاد في معنى النفل. فقال: "بسق الرجل، وهو البصاق، وبسق النخل، أي طال؛ فإنهما مما ذكرنا أنه يتداخل فيه الصاد والسين والزاي، لتقارب مخارجها وتجانسها؛ فمن ذلك: أن البصاق فيه ثلاث لغات؛ البصاق بالصاد، والبزاق بالزاي، والبساق بالسين. والأصل الصاد. وهو ما يبصقه الإنسان من فيه ومن ريقه... وكل هذا يقال بالزاي، والزاي فيه أكثر من السين" (٥).

كما ذكر أن البساق في معنى الطول أصله السين، فقال: "وأما السين فهو في النخل وفي كل شيء طويل من الشجر والناس، تقول: بسقت النخلة تبسق بسوقا، فهي باسقة، والجميع: بواسق وباسقات... ولا يجوز في هذا الصاد ولا الزاي. وإنما جاز في الأول؛ لأن أصله الصاد" (٦).

(١) العين (ق س ب).

(٢) الفرق ص ٢٣٨. وتابعه على ذلك ابن الأنباري ينظر: المذكر والمؤنث ١٢٩ / ٢.

(٣) التهذيب (ق س ب).

(٤) العين (ق ص ب).

(٥) تصحيح الفصيح وشرحه ص ٥١٩.

(٦) السابق نفسه.

وذهب الراغب إلى أن أصله الزاي، فقال: "وَبَسَقَ وَبَصَقَ أَصْلُهُ: بَزَقٌ"^(١).

خامساً: كثير من العلماء على تفضيل لغة الصاد، دون إنكار للعتي السين والزاي.

قال أبو موسى المديني: "وقال الخليل: بَصَقَ، وَبَزَقَ، وَبَسَقَ، وَالصَّادُ أَجْوَدُهَا"^(٢).

وقال النووي: "وقوله: بَصَقَ هَكَذَا هُوَ فِي أَكْثَرِ الْأَصُولِ، وَفِي بَعْضِهَا بَسَقَ وَهِيَ

لُغَةٌ قَلِيلَةٌ. وَالْمَشْهُورُ بَصَقَ وَبَزَقَ وَحَكَى جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ بَسَقَ لَكِنَّهَا قَلِيلَةٌ"^(٣).

وقال الزبيدي: "وَبَسَقَ: مِثْلُ بَصَقَ وَالصَّادُ أَفْصَحُ، وَالزَّيُّ وَالسَّيْنُ لُغَتَانِ ضَعِيفَتَانِ أَوْ

قَلِيلَتَانِ"^(٤).

مما سبق يتضح أن الخلاف يكمن في إخراج مادة (ب س ق) من معنى التفل، فلا

تستعمل فيه كما الحال في مادتي (ب ص ق) و(ب ز ق)، حيث ذكروا أن دلالتها تدور

حول الطول والارتفاع فقط^(٥)، ولا تستعمل إلا في هذا.

مع أن الجوهري ذكر الدالتين، وجعل التفرقة بينهما بالمصدر، فقال: "البُصَاقُ:

البُصَاقُ. وَقَدْ بَسَقَ بَسَقًا. وَبَسَقَ النَّخْلَ بُسُوقًا: أَي طَالَ"^(٦).

وقد أخرج ابن فارس معنى التفل من الدلالة المحورية للجذر (ب س ق)، بحجة

أنه ليس من هذا القياس، فقال: "الْبَاءُ وَالسَّيْنُ وَالْقَافُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ ارْتِفَاعُ

الشَّيْءِ وَعُلُوُّهُ... فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَقَدْ جَاءَ بَسَقَ، وَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْقِيَاسِ. قِيلَ لَهُ: هَذَا

لَيْسَ أَصْلًا لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْإِبْدَالِ، وَذَلِكَ أَنَّ السَّيْنَ فِيهِ مَقَامُ الصَّادِ، وَالْأَصْلُ بَصَقَ"^(٧).

(١) المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني (ب س ق).

(٢) المجموع المغيث (ب ص ق).

(٣) المنهاج شرح صحيح مسلم ٢١٧/١٣.

(٤) تاج العروس (ب س ق).

(٥) ينظر: (ب س ق) في المقاييس والمفردات.

(٦) الصحاح (ب س ق).

(٧) المقاييس (ب س ق).

ومن الممكن أن يجاب على هذا بأن ما ذكره ابن فارس وغيره يحتاج إلى تدقيق نظر، فهو نفسه الذي ذكر في مادة (ب ص ق) ما يعارض ذلك، فقال: "الْبَاءُ وَالصَّادُ وَالْقَافُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يُشَارِكُ الْبَاءَ وَالسَّيْنَ وَالْقَافَ، وَالْأَمْرُ بَيْنَهُمَا قَرِيبٌ. يُقَالُ: بَصَقَ بِمَعْنَى بَزَقَ وَبَسَقَ"^(١). هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى فهناك من العلماء من توسع في الدلالة المحورية للجذر (بسق) كما فعل الدكتور/ محمد حسن جبل، ومن ثم فقد أدخل دلالة التفل في دائرة المعنى المحوري لمادة (ب س ق) فقال: "المعنى المحوري هو: اندفاع الشيء نافذاً أو ممتداً من عمقه بأقوى من المعتاد: كَبَسُوقِ النَّخْلَةِ - وَيُلْحِظُ وَصْفُ الطُّوْلِ بِالتَّمَامِ، وَالبُسَاقُ مِنَ الْجَوْفِ فَيُخْرِجُ بِدْفَعٍ، وَالبَّبْنُ الحَارِجُ قَبْلَ وَفِيهِ"^(٢). وهذا الدفع القوي صفة ملازمة للفظ لا تنفك عنه بحال.

وقد جاءت شواهد كثيرة تؤيد استعمال اللفظ في هذه الدلالة. قال النووي: "وبصق وبزق وبسق ثلاث لغات بمعنى واحد، وَلَغَةُ السَّيْنِ قَلِيلَةٌ، وَقَدْ أَنْكَرَهَا بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَإِنْكَارُهَا بَاطِلٌ؛ فَقَدْ نَقَلَهَا الثَّقَاتُ، وَثَبَّتَ فِي الحَدِيثِ الصَّحِيحِ"^(٣). ومن ذلك حديث الرّاية، يقول سلمة بن الأكوع: "ثُمَّ أَرْسَلَنِي -أَي رَسُولَ اللَّهِ- إِلَى عَلِيٍّ وَهُوَ أَرْمَدٌ، فَقَالَ: "لَأُعْطِينَ الرّايةَ رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ" أَوْ "يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ"، قَالَ: فَاتَيْتُ عَلِيًّا، فَحِجْتُ بِهِ أَقْوَدَهُ وَهُوَ أَرْمَدٌ، حَتَّى آتَيْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، فَبَسَقَ فِي عَيْنَيْهِ فَبَرَأَ وَأَعْطَاهُ الرّايةَ"^(٤). وحديث أَبِي سَهْلَةَ "أَنَّ رَجُلًا أُمَّ قَوْمًا فَبَسَقَ فِي القِبْلَةِ وَرَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

(١) المقاييس (ب ص ق).

(٢) المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن د/ محمد حسن جبل (ب س ق).

(٣) المجموع شرح المذهب ٤/ ١٠٠.

(٤) صحيح مسلم، (بَابُ غَزْوَةِ ذِي قَرْدٍ وَغَيْرِهَا)، حديث رقم (١٨٠٧).

وَسَلَّمَ - يَنْظُرُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ حِينَ فَرَّغَ: لَا يُصَلِّ لَكُمْ^(١).

وعليه: فلا مجال لإنكار دلالة البُساق في معنى البصاق والبزاق، فكلها لغات واردة ذكرها العلماء الثقات، وعليها جاءت الشواهد القوية.

أما عن العلة الصوتية لهذا الإبدال فقد ذكرها ابن السَّيِّد فقال: " وإنما قلبوها صاداً مع هذه الحروف؛ لأنها حروف مستعلية، والسين حرف مستفل، فنقل عليهم الاستعلاء بعد التسفل؛ لما فيه من الكلفة، فإذا تقدم حرف الاستعلاء لم يكره وقوع السين بعده؛ لأنه كالانحدار من العلو، وذلك عليهم خفيف لا كلفة فيه"^(٢).

٢- (قَدُومُ ضَانٍ) (قَدُومُ ضَالٍ)

قال الدميري: " روى البخاري في كتاب الجهاد، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَهُوَ بِخَيْبَرَ بَعْدَ مَا افْتَتَحُوهَا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَسْهَمَ لِي، فَقَالَ بَعْضُ بَنِي سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ: لَا تُسْهِمَ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: هَذَا قَاتِلُ ابْنِ قَوْقِلٍ^(٣)، فَقَالَ ابْنُ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ^(٤): وَاعْجَبًا لِيُؤَبِّرَ تَدَلَّى عَلَيْنَا مِنْ قَدُومِ ضَانٍ، يَنْعَى عَلَيَّ قَتْلَ رَجُلٍ مُسْلِمٍ أَكْرَمَهُ اللَّهُ عَلَيَّ يَدِيَّ، وَلَمْ يُهْنِي عَلَيَّ يَدِيهِ^(٥)... قال البكري، في معجمه^(٦): هكذا رواه الناس عن البخاري (قَدُومُ ضَانٍ)

(١) مسند أحمد، (باب حَدِيثُ: السَّائِبُ بْنُ خَلَادٍ أَبُو سَهْلَةَ)، حديث رقم (١٦٥٦١).

(٢) الفرق بين الحروف الخمسة ص ٧١٠ وينظر: المزهر للسيوطي ٤٦/١.

(٣) هو النعمان بن مالك بن ثعلبة بن قوقل، واسمه غنم بن عوف، وقوقل لقب جده، فنسب إليه، شهد بدرًا، واستشهد يوم أُحد. تهذيب الأسماء واللغات للنووي ١٣٠/٢.

(٤) هو أَبَانُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ أَسْلَمَ قَبْلَ خَيْبَرَ، تُوْفِيَ النَّبِيُّ وَأَبَانُ عَامِلُهُ عَلَيَّ الْبَحْرَيْنِ، خَرَجَ إِلَيَّ الشَّامَ مُجَاهِدًا، وَأَسْتَشْهِدُ فِي أَيَّامِ عُمَرَ. معرفة الصحابة لأبي نعيم ٣٢٥/١.

(٥) صحيح البخاري، (بَابُ الْكَافِرِ يَقْتُلُ الْمُسْلِمَ، ثُمَّ يُسْلِمُ...)، حديث رقم (٢٨٢٧).

(٦) ينظر: معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ٣/ ١٠٥١-١٠٥٢.

بالنون، إلا الهمداني فإنه رواه من (قَدُوم ضال) باللام، وهو الصواب^(١).
نقل الدميري عن أبي عبيد البكري أن لفظ (قَدُوم ضان) -بفتح القاف وضم
الدال- اسم للمكان الذي قصد أبان بن سعيد نسبة أبي هريرة -رضي الله عنه- له،
رواه الناس عن البخاري بالنون، إلا الهمداني فإنه رواه باللام (قَدُوم ضال)، وذكر أن
هذا هو الصواب، كما أن اللفظ يقال بالهمز وبغيره.

والكلام في هذا اللفظ يأتي في عدّة نقاط، هي:

أولاً: ما قاله البكري ونقله الدميري قاله كثير من العلماء. قال الخطابي: "وقدوم
ضأن: اسم موضع جبل، أو ثنيّة، أو نحوها، وهو في أكثر الروايات ضأل باللام"^(٢).
وقال ابن الجوزي: "وقدوم ضأن وتروى ضال -باللام- اسم موضع إمّا جبل أو ثنيّة
فشبهه به لاحتقاره"^(٣).

ثانياً: هذا الكلام من أبان بن سعيد قصد منه التقليل من شأن أبي هريرة -رضي
الله عنه- وتحقيره. قال أبو موسى المديني: "ضأل: مكان أو جبل بعينه، يُريد به
توهين أمره وتحقير قدره"^(٤).

ثالثاً: ذهب بعض العلماء إلى أن المراد بالضأن: الضأن من الغنم، ونقل هذا ابن
الجوزي فقال ومن الممكن: "أن يكون المراد بالضأن الشاة ويكون معنّى تدلّي عليه:
أشرف أو وقع من رأس الشاة، ويكون الوبر مثل الدود، وهذا مذّهب بعض
العلماء"^(٥).

لكن على هذا التأويل يتحتم أن تكون لفظة وِبْرٍ -بفتح الباء-؛ لأن الوبر بسكون

(١) حياة الحيوان الكبرى ٢/ ٥٣٣-٥٣٤.

(٢) أعلام الحديث شرح صحيح البخاري ٢/ ١٣٧١.

(٣) غريب الحديث ٢/ ٤٥٠.

(٤) المجموع المغيث ٢/ ٣٤٠. وينظر: النهاية لابن الأثير (ق د م).

(٥) غريب الحديث ٢/ ٤٥٠.

الباء: "دُوَيْبَةٌ كَالسَّنُورِ غَبْرَاءُ أَوْ بِيضَاءُ مِنْ دَوَابِّ الصَّحْرَاءِ، حَسَنَةُ الْعَيْنَيْنِ شَدِيدَةٌ الْحَيَاءِ تَكُونُ بِالغُورِ. وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: هِيَ طَحْلَاءُ اللَّوْنِ لَيْسَ لَهَا ذَنْبٌ، تَدْجُنُ فِي الْبُيُوتِ"^(١).

وهذا هو المقصود من الحديث. أما الوَبَرُ -بفتح الباء- فهو "صُوفُ الْإِبِلِ وَالْأَرْنَبِ وَمَا أَشْبَهَهُمَا"^(٢).

ولعل هذا هو الذي دفع العلماء إلى رد هذا التأويل، قال ابن قرقول: "وتأوله بعضهم علي أنه الضأن من الغنم، وجعل قدومها، أي: رؤوسها المتقدم منها... وهذا تكلف وتحريف والله أعلم"^(٣). وقال أيضاً: "وتأوله بعضهم: "قَدُومٌ ضَأْنٌ" أي: المتقدم منها، وهي رؤوسها، وهو وهم بين"^(٤).

رابعاً: ما ذكره البكري من أن اللفظ باللام هو الصواب لم يسبق إليه، بل ذكره قبله أبو عبيد^(٥)، ومع ذلك فليس عليه دليل، فاللفظ بالنون في صحيح البخاري، وهو في أعلى درجات الصحة، وكذلك أجمع عليه الرواة، عدا الهمداني، وعليه: فاللفظ بالنون ليس خطأً، بل هو صواب.

خامساً: نصّ كثير من العلماء على أن اللفظ يقال بالنون واللام على حد سواء. قال القاضي عياض: "وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ يُقَالُ ذَلِكَ فِي الْجَبَلِ ضَانٌ وَضَالٌ بِالنُّونِ وَاللَّامِ"^(٦). وقال ياقوت: "... يُقَالُ فِي الْجَبَلِ ضَانٌ وَضَالٌ"^(٧).

(١) تاج العروس (وب ر).

(٢) العين (رب و).

(٣) مطالع الأنوار ٤ / ٣٦١.

(٤) السابق ٥ / ٣١٧.

(٥) ينظر: عمدة القاري للبدر العيني ١٤ / ١٢٥.

(٦) مشارق الأنوار ٢ / ٦٣.

(٧) معجم البلدان ٤ / ٣١٣.

ومن العلماء من نص على الإبدال في اللفظ، قال زكريا الأنصاري: " وضبط بعضهم (ضأن) بلام بدل النون؛ لأنها قد تبدل منها، وبعضهم بلا همز ولام ومعناه: السدر البري"^(١).

سادساً: العلماء على أن اللفظ (قُدوم) بفتح القاف وضم الدال اسم مكان. قَالَ ابن قرقول: " قُدومِ ضَآنٍ: بِفَتْحِ الْقَافِ وَتَخْفِيفِ الدَّالِ: اسْمٌ مَوْضِعٌ، وَضَمِ المَرُوزِيِّ الْقَافِ وَالْأَوَّلِ أَكْثَرُ، وَتَأْوَلَهُ بَعْضُهُمْ قُدُومِ ضَآنٍ، أَي: الْمُتَقَدِّمِ مِنْهَا، وَهِيَ رُؤُوسُهَا، وَهُوَ وَهْمٌ بَيْنَ"^(٢).

مما سبق يتضح :

١- اللفظ يقال بالنون واللام في المعنى نفسه، فهما لغتان فصيحتان صحيحتان، اسم لجبل، أو ثنية في أرض دؤس- بلد أبي هريرة- أو اسم لشجر في البادية، (شجر السدر).

٢- وقع بين اللفظين إبدال بين اللام والنون، وهو شائع في العربية؛ لما بين الصوتين من علاقة تسمح بالإبدال، حيث الاتحاد في المخرج. فالصوتان من حيز واحد، فاللام من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان، من بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى، مما فوق الضاحك والناب والرابعة والثنية. ومخرج النون من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا^(٣).

كما أن الصوتين يتفقان في صفات الجهر، والتوسط بين الشدة والرخاوة، والانفتاح، والذلاقة، والاستفال^(٤). وهذه العلاقة تسمح بأن يبدل كل صوت من

(١) منحة الباري بشرح صحيح البخاري ٥/ ٦٤١.

(٢) مطالع الأنوار ٥/ ٣١٧.

(٣) الكتاب ٤/ ٤٣٣، والمنتخب ١/ ٦٧٨-٦٧٩، وشرح المفصل ٥/ ٥١٧.

(٤) دراسات في التجويد والأصوات د/ إبراهيم أبو سكين ص ٦٠، وأصوات اللغة العربية د/ جبل

الآخر. وقد وقع هذا الإبدال كثيراً في لغة العرب، ومن ذلك (إسماعيل وإسماعين)^(١)، (سجيل وسجين)^(٢)، (تَخَوَّلَهُ وَتَخَوَّنَهُ)^(٣).

٣- ورد اللفظ بالروايتين في كتب الحديث، وبالإسناد الصحيح لرسول الله -صلى الله عليه وسلم- عند البخاري بالنون، وعند أبي داود^(٤) باللام.

٣- (نَعَقَ) (نَغَقَ)

قال الدميري: "الغَرَابُ: معروف... وأما قوله: وَيَنَغِقُ بين الخلان والأحباب فهو بالغين المعجمة، عند جمهور أهل اللغة، وهو الذي قاله ابن قتيبة، وجعل غيره خطأً. ونقل البطليوسي عن صاحب المنطق، أنه قال: نَعَقَ الغراب وَنَغَقَ. قال: وهو بالغين المعجمة أحسن. وحكى ابن جنى مثل ذلك"^(٥).

في النص السابق ذكر الدميري قولين لأهل اللغة في اسم صوت الغراب: الأول: يرى أصحابه أنه (نَغَقَ) بالغين المعجمة، ويذكر أنه رأى جمهور أهل اللغة، ثم عرض لكلام ابن قتيبة الذي يرى أن ما خالف ذلك فهو خطأً. فقال في (باب ما تُصَحَّفُ فيه العوام): "ويقولون: نَعَقَ الغراب وذلك خطأً، إنما يقال نَغَقَ - بالغين معجمة- فأما نَعَقَ فهو زَجْرُ الراعي الغنم"^(٦).

الثاني: يرى أصحابه أن اللفظ يجوز فيه (نَعَقَ) بالمعجمة، و(نَغَقَ) بالمهملة، وإن كان بالمعجمة أحسن، وذكر في استدلاله لهذا الرأي اعتراض ابن السيد

(١) ينظر: الإبدال لابن السكيت ص ٦٨، والإبدال والمعاقبة للزجاج ص ٩٢.

(٢) ينظر: الإبدال لأبي الطيب اللغوي ٢/ ٤٠٦.

(٣) التهذيب (خ ن و).

(٤) ينظر: سنن أبي داود، (باب فيمن جاء بعد الغنيمَة لاسْتَهْمَ له)، حديث رقم (٢٧٢٤).

(٥) حياة الحيوان الكبرى ٢/ ٢٣٨.

(٦) أدب الكاتب ص ٣٨٦.

البطليوسي على كلام ابن قتيبة السابق، فقال: " ... هذا الذي قاله، قول جمهور اللغويين.

وقد حكى صاحب كتاب العين أنه يقال: نَعَقَ وَنَعَّقَ. قال: وهو بالغين معجمة أحسن، ورأيت ابن جني قد حكى مثل ذلك^(١)، ولا أدري من أين نقله^(٢).
وقبل الذهاب إلى أقوال العلماء في اللفظ أقف مع نص الدميري في نقطتين:

١- الدميري ذكر الرأيين دون ترجيح لأحدهما.

٢- لم يكن الدميري دقيقاً في نقل كلام البطليوسي، فهو ذكر أن البطليوسي نقل عن صاحب المنطق، والحقيقة أنه نقل عن صاحب العين (الخليل بن أحمد).
بالنظر في أقوال العلماء في اسم صوت الغراب وجد أنهم ليسوا على رأي واحد، فقد تعددت آراؤهم وتنوعت، على النحو التالي:
فبعضهم يرى أن اللفظ بالغين المعجمة، وأنه بالعين المهملة خطأ، ومن ذلك ما حكاه الفيومي عن الأصمعي بقوله: " وَأَنْكَرَ الْأَصْمَعِيُّ الْمُهِمَلَةَ، وَقَالَ الْكَلَامُ بِالْمُعْجَمَةِ. فَعَلَى هَذَا يُقَالُ: نَعَقَ الرَّاعِي وَنَعَّقَ الْغُرَابُ بِالْمُهِمَلَةِ مَعَ الْمُهِمَلَةِ وَبِالْمُعْجَمَةِ مَعَ الْمُعْجَمَةِ"^(٣).

(١) هذا الكلام لم يحكه ابن جني بهذا التحديد، بل إنه مدرج ضمن أقواله، في مواضع متفرقة، حيث ذكر في الخصائص في (باب القول على أصل اللغة ألهام هي أم اصطلاح): عند عرضه لرأي المحاكاة: " وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات كدوي الريح ... ونعيق الغراب " ٤٧/١، وذكر في باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟ عند بيان علة تسمية الغراب " وسموا الغراب غاق حكاية لصوته " ٦٦/١. وقال في المحتسب: " ووضعوا الطائر أيضا موضع مسبيه وهو التَّشْوَمُ، لما كانوا يألّفونه من تكرارهم نعيق الغراب أو بُرُوحَه ونحو ذلك " ٢٠٦/٢.

(٢) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ١٩٥/٢.

(٣) المصباح المنير (ن غ ق).

وقال ابن مكي الصقلي: " يقولون: نعق الغراب. والصواب: نعق، بالغين معجمة" (١).

ونسبها ابن الجوزي إلى العامة فقال: "وقد نعق الغراب، بالغين المعجمة. والعامة تقولها بالعين المهملة" (٢).

وبعضهم يرى أن اللفظ يقال: بالغين (المعجمة) والعين (المهملة) معاً، وهذا الفريق على قسمين، هما:

الأول: يفاضل بين الغين والعين، ويُفضّل لغة الغين. قال الخليل: " ونَعَقَ الْغُرَابُ يَنْعَقُ نَعِيقًا وَنَعِيقًا. وبالغين أحسن" (٣). وقال ابن دريد: " وَيُقَالُ: نَعَقَ الْغُرَابُ وَنَعَقَ، بِالْعَيْنِ وَالغَيْنِ، وَهُوَ بِالغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ أَعْلَى وَأَفْصَحُ" (٤).

الثاني: ذكر اللغتين دون تفضيل. قال أبو حاتم السجستاني: " وَيُقَالُ فِي الْغُرَابِ: نَعَقَ يَنْعَقُ نَعِيقًا، وَنَعَقَ يَنْعَقُ نَعِيقًا" (٥). وقال ابن القطاع: " وَنَعَقَ الْغُرَابُ نَعِيقًا: صَاحَ بِخَيْرٍ، وَبِالْعَيْنِ كَذَلِكَ" (٦). وقال الفيومي: " وَنَعَقَ بِالْمُهْمَلَةِ: لُغَةٌ حَكَاهَا ابْنُ كَيْسَانَ، فَعَلَى هَذَا يُقَالُ فِي الْغُرَابِ بِالْعَيْنِ وَالغَيْنِ" (٧).

وبعضهم اقتصر في اللفظ على العين المهملة فقط. قال الفارابي: " وَيُقَالُ: نَعَقَ الرَّاعِي بِالغَنَمِ نَعِيقًا، أَي صَاحَ بِهَا. وَنَعِيقُ الْغُرَابِ: صَوْتُهُ" (٨).

(١) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص ٤٣.

(٢) تقويم اللسان ص ١٧٨.

(٣) العين (ع ق ن). وينظر: المحكم (ع ق ن).

(٤) الجمهرة (ع ق ن). وينظر: أساس البلاغة للزمخشري (ن ع ق).

(٥) الفرق ص ٢٥٤.

(٦) كتاب الأفعال ٣/ ٢٤٩.

(٧) المصباح المنير (ن غ ق).

(٨) ديوان الأدب ٢/ ١٧٧. وينظر: المحيط في اللغة لابن عباد (ع ق ن).

وفرق الأزهري بين اللفظ بالمعجمة والمهملة، فقال: "كلام العَرَب نَعَقَ بالغين، ونَعَقَ الرَّاعِي بالشاءِ بِالعينِ، وَلَمْ أَسْمِعْهُمْ يَقُولُونَ فِي الْغُرَابِ نَعَقَ، وَلَكِنَّهُمْ يَقُولُونَ نَعَبَ بِالعينِ"^(١).

وذهب أبو هلال العسكري إلى رأي غريب انفرد به، فقال: "ونعب الغراب نعيباً، ونعق نعيقاً. ولا يُقالُ نَعَقَ. إِلَّا قَلِيلاً. إِنَّمَا يُقَالُ: نَعَقَ الرَّاعِي بِالغَنَمِ"^(٢). وهذا الرأي خالف فيه جمهور العلماء، ولم يتابعه أحد عليه.

وقد وردت الشواهد الشعرية على استعمال اللفظ بالغين بالمعجمة، والعين المهملة للغراب، ومن ذلك:

قال جرير:

مُتَوَرِّكِينَ بَنَاتِهِمْ، وَبَنِيهِمْ
يَتَنَّاغِقُونَ تَنَّاغِقِ الْغُرَبَانِ^(٣)

قال الشاعر:

وَأَزْجُرُوا الطَّيْرَ، فَإِنْ مَرَّ بِكُمْ
نَاغِقُ يَهْوِي، فَقُولُوا: سَنَحَا^(٤)

قال مسكين الدارمي:

إِنَّمَا الْفُحْشُ وَمَنْ يَعْتَادُهُ
كَغُرَابِ السُّوءِ مَا شَاءَ نَعَقُ^(٥)

(١) التهذيب (ع ق ن).

(٢) التلخيص في معرفة أسماء الأشياء ص ٤٠١.

(٣) البيت من الكامل، وهو بهذه الرواية في الشعر والشعراء لابن قتيبة، ولم أجده في ديوان جرير، طبعة دار بيروت، ووجدته في كتاب/ شرح ديوان جرير لمحمد بن حبيب ص ٤٩٣، وكتاب شرح ديوان جرير لمحمد إسماعيل الصاوي ص ٥٨١، لكن ورد الشطر الثاني بروايتين، هما: (يَتَنَّاغِبُونَ تَنَّاغِبِ الْغُرَبَانِ) و(صَغُرُ الْأَنْوْفِ لِرِيحِ كُلِّ دُحَانِ).

(٤) البيت من الرمل، بلا نسبة في التهذيب (غ ق ن)، واللسان، والتاج، ينظر: (ن غ ق).

(٥) البيت من الرمل، في ديوانه ص ٥٦.

قال زهير ابن أبي سُلمى

فعدَّ عمّا ترى إذ فاتَ مَطْلَبُهُ أَمْسَى بِذَاكَ غُرَابُ الْبَيْنِ قَدْ نَعَمًا^(١)

مما سبق يتضح أن العلماء مجمعون على أن صوت الغراب يقال: بالغين، وهو محل اتفاق بين جميع أهل اللغة، ولم يُحَطَّطْها واحد منهم.

كما أن علماء الأصوات على أن الغالب في الإبدال أن يبدل الأضعف من الأقوى، والغين أقوى من العين، فالغين مستعلية، والعين مستفلة^(٢).

ولعل العلماء الذين فضّلوا لغة الغين وجعلوها أحسن وأعلى وأفصح، فعلوا ذلك؛ لأنها هي الأقرب لمحاكاة صوت الغراب، فالذي يستمع إلى صوت الغراب يجده كأنه يقول: غَاقَ غَاقَ، أو كما قال الخليل: غِيقَ غِيقَ^(٣). ومحاكاة الأصوات نظرية هامة من نظريات نشأة اللغة.

أما اختلافهم ففي (نعق) بالغين، وهم منقسمون في هذا ما بين مُحَطَّطٍ ومصحح مع تفضيل الغين، ومصحح دون تفضيل.

والذي أميل إليه هو الرأي القائل بجواز اللغتين في اللفظ، وذلك لأمر:

- ١ - كثرة العلماء القائلين بهذا الرأي، ومنهم من شافه العرب وسمع منهم.
- ٢ - من خطأ لغة العين ردّ عليه العلماء وخطّوا تحطّطه، يضاف إلى ذلك ما قاله قال الفاسي: "والصواب أنه بالمعجمة أفصح لا أن المهملة مهملة"^(٤).

٣ - اعتماد بعض العلماء على عدم دلالة (نعق) على الصوت، وبهذا يكون خارجاً عن الدلالة المحورية للفظ كلام مردود عليه، حيث إن اللفظ بالغين والعين لا

(١) البيت من البسيط، في ديوانه ص ٧٤.

(٢) عن علم التجويد القرآني في ضوء علم الصوتيات الحديثة د/ عبد العزيز علام ص ١٢٣.

(٣) العين (غ ق ن).

(٤) شرح كفاية المتحفظ ٣٦٧.

يخرج معناه عن دلالة الصوت وهي الدلالة المحورية. قال ابن فارس: "النُّونُ وَالْغَيْنُ وَالْقَافُ كَلِمَةٌ تُدُلُّ عَلَى صَوْتٍ" (١). وقال أيضاً: "النُّونُ وَالْغَيْنُ وَالْقَافُ. لَيْسَ فِيهِ إِلَّا نَغَقُ الْغُرَابِ نَغِيقًا" (٢). وقال د/ محمد حسن جبل المعنى المحوري: "هو نفاذُ صوتٍ غليظٍ حادٍّ ممتدٍّ عن حَيٍّ، كدعاء الراعي ونعيق الغراب" (٣).

٤ - العلاقة الصوتية بين الصوتين تتيح لأحدهما إن يبدل من الآخر، فالعين والغين متجاوران في المخرج، فالعين مخرجها من وسط الحلق (٤)، والغين من أدنى الحلق إلى الفم (٥). وعند بعض المحدثين من أقصى الحنك (٦)، كما أن الحرفين متفقان في صفات كالانفتاح، والإصمات، والجهر (٧).

٥ - ورود الشواهد القوية على اللغتين عن العرب الفصحاء المعتمد بكتلامهم.

٦ - الأكثر استعمالاً والأوسع شهرة في اللفظ في زمننا هو (نعق) بالعين، وإن كانت نعق بالعين المعجمة أعلى، ولكنها غير شائعة الآن (٨).

(١) المقاييس (ن ع ق).

(٢) السابق (ن ع ق).

(٣) المعجم الاشتقافي (ن ع ق).

(٤) الكتاب ٤/ ٤٣٣، وشرح المفصل ٤/ ٤٢٨، والأصوات اللغوية د/ إبراهيم أنيس ص ٨٩.

(٥) الكتاب ٤/ ٤٣٣، وسر الصناعة ١/ ٤٧، وعلم الصوتيات د/ إبراهيم أبو سكين ص ١١٧.

(٦) علم اللغة د/ السعران ص ١٤٨، وعلم الأصوات د/ كمال بشر ص ٣٠٣ - ٣٠٦.

(٧) ينظر: الكتاب ٤/ ٤٣٤ - ٤٣٥، والرعاية لمكي بن أبي طالب ص ١٢٣ - ١٢٤.

(٨) معجم الصواب اللغوي (ن ع ق).

ثانياً: النقد في الإبدال في الصوائت

الصائت: صوت مهتز يخرج الهواء عند النطق به بصفة مستمرة دون وجود عقبة تعوق خروجه، أو تسبب فيه احتكاكاً مسموعاً^(١).

وصوائت العربية ثلاثة قصيرة: الفتحة، والضمة، والكسرة، أخفها الفتحة، تليها الكسرة، ثم الضمة أثقل الحركات، وثلاثة طويلة الألف والواو والياء.

ولا فرق بين الصوائت القصيرة والطويلة إلا في الكم^(٢)، وهذا ما قاله ابن جنى: الحركات أبعاض حروف المد واللين، وقد كان متقدمو النحاة يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة^(٣).

وتتميز الصوائت بأنها مجهورة، ومنتسعة المخرج فالهواء معها يمر حرّاً طليقاً من دون إعاقة^(٤) وكذلك فهي تعتمد اعتماداً كلياً على عضوين من أعضاء النطق: اللسان والشفتان، ولا يمكن أن تخرج إلا بعملهما، فعند نطق الفتحة يتحرك اللسان ليستقر مستوياً في قاع الفم، وتتخذ الشفتان شكلاً محايداً دون الاستدارة، ودون الانفراج. ومع الكسرة يتحرك مقدم اللسان إلى الأعلى نحو الحنك الأعلى، وتنفرج الشفتان بأقصى درجة. ومع الضمة يتحرك مؤخر اللسان إلى الحنك الأعلى، وتستدير الشفتان معاً^(٥). وهذا الاشتراك في المخرج يجعل انتقال إحداها إلى الأخرى أمراً ميسوراً، وذلك بحسب الناطقين، ولهذه القرابة المخرجية والوصفية بين الصوائت حدث التعاقب بينها.

(١) علم الصوتيات د/ عبد الله ربيع، د/ عبد العزيز علام ص ١٥٤.

(٢) الأصوات اللغوية د: إبراهيم أنيس ص ٣٨.

(٣) ينظر: سر الصناعة ١/ ٣٣. بتصرف.

(٤) علم الصوتيات د/ عبد الله ربيع ص ١٥٦، علم الأصوات لبرتيل مالبرج ص ٧٥.

(٥) المدخل إلى علم اللغة د/ محمود حجازي ٤٠.

وفيما يلي ذكر للأمثلة التي وقع فيها النقد على مستوى الحركات القصيرة، في كتاب (حياة الحيوان الكبرى).

أ- الإبدال بين الفتح والكسر

١- (تَعَس) (تَعِس)

قال الدميري: "وتعس بفتح العين وكسرها، والفتح أشهر، ولم يذكر الجوهري غير الفتح"^(١).

التَّعَسُ في كلام العرب: الشَّرُّ، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمُ﴾ [محمد: ٨]، أراد: ألزمهم الله الشر. ويقال: التَّعَسُ: البعد^(٢). وقيل تعس: عَثَرَ. وقيل: هَلَكَ. وقيل: بَعُدَ. وقيل: سَقَطَ بِوَجْهِهِ خَاصَّةً^(٣).

وذكر ابن فارس المعنى المحوري فقال: "التَّاءُ وَالْعَيْنُ وَالسِّينُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ وَهُوَ الْكَبُّ، يُقَالُ: تَعَسَهُ اللهُ وَأَتَعَسَهُ"^(٤).

نص الدميري على أن لفظ (تعس) تتعاقب على عينه حركة الفتح والكسر بالمعنى نفسه، وأن الفتح فيه أكثر، ثم أكد ذلك بالنص على اقتصار الجوهري على لغة الفتح وحدها دون غيرها^(٥).

وهذا الذي رجَّحه الدميري لم يَسْبِقْ إليه، ولم ينفرد به، فهناك من العلماء قبله من جعل اللفظ بالفتح هي اللغة الفصحى. قال الصغاني: "تَعَسَ يَتَعَسُ - مثال مَنَعَ يَمْنَعُ - وهذه هي اللغة الفصحى"^(٦).

(١) حياة الحيوان الكبرى ١ / ٤٨٩.

(٢) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس ٢ / ٢٤٨.

(٣) ينظر: شرح النووي ١٧ / ١٠٧.

(٤) المقاييس (ت ع س).

(٥) ينظر: الصحاح (ت ع س).

(٦) العباب الزاخر واللباب الفاخر (ت ع س).

ونص الزمخشري على عدم فصاحة اللفظ بالكسر. فقال: "تَعَسَ فلانٌ بالفتح، والكسر غير فصيح"^(١).

ومنهم من كان أقل حدة من سابقه، فذكر اللغتين، ورجَّح لغة الفتح. قال الضيومي: "تَعَسَ تَعَسًا مِنْ بَابِ نَفَعَ أَكَبَّ عَلَيَّ وَجْهَهُ فَهُوَ تَاعَسَ. وَتَعَسَ تَعَسًا مِنْ بَابِ تَعَبَ لُغَةً فَهُوَ تَعَسَ مِثْلُ: تَعَبٌ"^(٢).

وهناك من العلماء من رجَّح كون اللفظ بالكسر. قال القاضي عياض: "قوله تَعَسَ عبد الدينار^(٣)، بِكَسْرِ الْعَيْنِ. وَيُقَالُ: بَفَتْحِهَا"^(٤). وقال ابن الأثير: "في حديث الإفك «تَعَسَ مُسْطَح»^(٥) يُقَالُ تَعَسَ يَتَعَسُ، إِذَا عَثَرَ وَانْكَبَّ لَوَجْهِهِ، وَقَدْ تُفْتَحُ الْعَيْنُ، وَهُوَ دُعَاءٌ عَلَيْهِ بِالْهَلَاكِ"^(٦).

ومنهم من سَوَّى بينهما من غير تفضيل ولا ترجيح. قال ابن الجوزي: "تَعَسَ... عَثَرَ وَانْكَبَّ، فِيهِ لُغَتَانِ: فَتَحَ الْعَيْنَ وَكَسَرَهَا"^(٧). وقال النووي: "وَأَمَّا تَعَسَ فَبِفَتْحِ الْعَيْنِ وَكَسَرِهَا: لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ، وَافْتَصَرَ الْجَوْهَرِيُّ عَلَيَّ الْفَتْحِ، وَالْقَاضِي عَلَيَّ الْكَسْرِ. وَرَجَّحَ بَعْضُهُمُ الْكَسْرَ وَبَعْضُهُمُ الْفَتْحَ"^(٨).

ومن العلماء من ذهب إلى وجود فرق بين اللفظين، فاللفظ عنده بالفتح يقال للمخاطب، وبالكسر يقال للغائب. نقل هذا الكلام أبو عبيد الهروي عن الفراء،

(١) أساس البلاغة (ت ع س).

(٢) المصباح (ت ع س).

(٣) صحيح البخاري، (بابُ مَا يَتَّقَى مِنْ فِتْنَةِ الْمَالِ)، حديث رقم (٦٤٣٥).

(٤) مشارق الأنوار (ت ع س).

(٥) صحيح البخاري، (باب حديث الإفك)، حديث رقم (٤١٤١).

(٦) النهاية (ت ع س).

(٧) غريب الحديث ١/١٠٨.

(٨) شرح النووي ١٧/١٠٧. وينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن ١٧/٥٨٣.

فقال: " وقال الفراء: يقال: تَعَسْت، بفتح العين، إذا خاطبت، فإذا صرت إلى فعل قلت: تعس بكسر العين، وقد أتعسه الله" (١).

وهذا الكلام وصفه ابن سيده بالغرابة، فقال: " وَقَالَ الْهَرَوِيُّ فِي الْغَرِيبِينَ: الْفَرَاءُ: إِذَا خَاطَبَ بِالذُّعَاءِ، قَالَ تَعَسْتُ، بِفَتْحِ الْعَيْنِ، وَإِنْ دَعَا عَلَى غَائِبٍ كَسَرَهَا. وَهَذَا مِنَ الْغَرَابَةِ بِحَيْثُ تَرَاهُ" (٢).

مما سبق يتضح أن العلماء لم تتحد كلمتهم في ضبط عين (تعس) والذي يبدو لي أن اللفظ تتعاقب على عينه حركتا الفتح والكسر دون تفضيل للغة على لغة، وهذا ما نص عليه كثير من أهل اللغة.

والذين اختاروا لغة الفتح لعل ذلك راجع إلى أن العين من حروف الحلق التي تفضل حركة الفتح.

وحكم الزمخشري على لغة الكسر بأنها غير فصيحة، وحكم الصغاني بأن لغة الفتح هي اللغة الفصحى أمر يحتاج إلى إعادة نظر. فاللفظ قال بالكسر فيه علماء كبار ثقات كالكسائي وقطرب والقاضي عياض وابن الجوزي وابن التين وغيرهم، فكيف يجمعون على القول بلغة غير فصيحة، ومن أين يأتيها عدم الفصاحة؟! يضاف إلى ذلك أن اللفظ ورد بالكسر في حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كما في صحيح البخاري ومسلم.

وأيضاً فإن التعاقب بين الفتح والكسر كثير في لغة العرب، والقوانين الصوتية تسوغه وتقره، فالفتحة والكسرة من مخرج واحد وهو طرف اللسان، ولكن شكل اللسان معهما هو الذي يحدد نوع الحركة، فمع الفتحة يكاد يكون مستويًا في قاع الفم مع ارتفاع خفيف في مؤخره. أما مع الكسرة فإن مقدم اللسان يرتفع نحو وسط الحنك

(١) الغريبين في القرآن والحديث (ت ع س).

(٢) المحكم (ع س ت).

الأعلى بحيث يكون الفراغ كافيًا لمرور الهواء دون احتكاك^(١).

كما أن الحركتين تتفقان في صفة الجهر. إلا أن الفتحة تعد من أصوات اللين المتسعة، بخلاف الكسرة فإنها من أصوات اللين الضيقة^(٢).

وعليه: فاللفظ بالفتح والكسر لغتان فصيحتان صحيحتان مشهورتان.

٢- (الشُّقْرَاقُ)

قال الدميري: "الشُّقْرَاقُ: بفتح الشين وكسرها. قاله في المحكم، وابن قتيبة في أدب الكاتب. قال البطليوسي، في الشرح: الكسر في شين الشُّقْرَاقِ أقيس؛ لأن فِعْلًا لا، بكسر الفاء، موجود في أبنية الأسماء نحو طِرْمَاحٍ وَسِمْنَارٍ، وَفِعْلًا بفتح الفاء، مفقود فيها. قال: وبكسر الشين قرأناه في الغريب المصنف، وهكذا حكاه الخليل"^(٣).

الشُّقْرَاقُ: طائر صغير يسمى الأخيل، وهو أخضر مليح، بقدر الحمامة، وخضرتة حسنة مشبعة، وفي أجنحته سواد، والعرب تتشاءم به، وفي طبعه شره وشراسة وسرقة فراخ غيره. وهو لا يزال متباعدا من الإنس، ويألف الرّواي وروؤوس الجبال^(٤).

تعددت اللغات في لفظ (الشقراق) إلى ست لغات هي: الأولى: (الشُّقْرَاقُ) بفتح الشين. الثانية: (الشُّقْرَاقُ) بكسرها مع كسر القاف وتشديد الراء. الثالث: (الشُّقْرَاقُ) بكسر الشين وسكون القاف. الرابعة: (الشُّقْرَاقُ) بكسر الشين وكسر الراء الأولى وفتح الثانية مخففة. الخامسة: (الشُّقْرَاقُ) بفتح الشين وكسر الراء الأولى وفتح الثانية مخففة. السادسة: (الشُّقْرَاقُ) على وزن سَفْرَجَلٍ^(٥).

والذي يعيننا منها - هنا - ما نص عليه الدميري من أن شين الشُّقْرَاقِ فيها لغتان،

(١) ينظر: الأصوات اللغوية د/ أنيس ص ٣٣، الأصوات والتجويد د/ نجا ص ٣٥.

(٢) الأصوات اللغوية د/ أنيس ص ٤٣، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث ص ٩٤.

(٣) حياة الحيوان الكبرى ٧٦/٢.

(٤) السابق ٧٦/٢.

(٥) هذه اللغات ذكرها الزبيدي في تاج العروس. ينظر: (ش ق ر ق).

الفتح والكسر، حكى ذلك عن صاحب المحكم^(١)، وابن قتيبة^(٢)، ثم نقل كلام البطليوسي في شرحه لأدب الكاتب^(٣) بأن الكسر في اللفظ أقيس، واعتمد على أن وزن (فِعْلَالَا)، بكسر الفاء، موجود في أبنية الأسماء في العربية، ومثّل لذلك بـ(طِرِمَّاح وَسَمَنَارٍ)، أما وزن (فِعْلَالٌ) بفتح الفاء، فمفقود فيها، كما اعتمد البطليوسي على أن اللفظ جاء بالكسر عند أبي عبيد^(٤)، والخليل^(٥).

وبالنظر في كلام العلماء وجد أن منهم من يقدم لغة الفتح، ومنهم من يقدم لغة الكسر، لكن دون نصّ على تفضيل للغة على أخرى.

قال الأزهري: "أبو عبيد عن الفراء: الأخيل: الشَّقْرَاقُ عِنْدَ الْعَرَبِ، بِكَسْرِ الشَّيْنِ. وَرَوَاهُ أَبُو الْعَبَّاسِ عَنِ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ أَنَّهُ قَالَ: الْأَخْطَبُ هُوَ الشَّقْرَاقُ بِفَتْحِ الشَّيْنِ. وَقَالَ اللَّحْيَانِيُّ: شَقْرَاقٌ فِي بَابِ فِعْلَالٍ"^(٦). وقال القلقشندي: "الشَّقْرَاقُ: بفتح الشين المعجمة وسكون القاف وألف بين الراء المهملة والقاف الثانية- ويجوز فيه كسر الشين أيضا، وربما قلبوه فقالوا: الشَّقْرَاقُ؛ ويسمى: الأخيل أيضا"^(٧). وقال الزبيدي: "الشَّقْرَاقُ بِفَتْحِ الشَّيْنِ وَكَسْرِ الْقَافِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ وَفِي بَعْضِ نَسْخِ الْعَبَابِ، وَبِكَسْرِ الشَّيْنِ أَيْضَا أَيْ مَعَ كَسْرِ الْقَافِ... طَائِرٌ مَعْرُوفٌ"^(٨).

(١) لم أجد هذا الكلام في المحكم، على الرغم من وجود مادته، ولكن ربما تكون النسخة التي اطلع عليها الدميري غير التي بين أيدينا الآن.

(٢) ينظر: أدب الكاتب ص ٣٨٩.

(٣) ينظر: الإقتضاب شرح أب الكتاب ٢/ ٢٠١.

(٤) ينظر: الغريب المصنف ص ٣٧٧.

(٥) ينظر: العين (ق ش).

(٦) التهذيب (ش ق).

(٧) صبح الأعشى ٢/ ٩١.

(٨) تاج العروس (ش ق ر ق).

ومن العلماء من اكتفى بلغة الكسر، دون الإشارة إلى غيرها، قال نشوان:
"الشَّقْرَاقُ: طائرٌ في لونه حمرةٌ وحُضْرَةٌ، ويقال: شِقْرَاقٌ، بكسر القاف أيضاً" (١).

وأنكر ابن قتيبة لغة الكسر وذكر أن اللفظ بالفتح، وكسره من لحن العامة، فقال:
في باب ما جاء مفتوحاً، والعامة تكسره "وهو الشَّقْرَاقُ" للطائر، بفتح الشين" (٢).

ونقله عنه الفيومي فقال: "وَالشَّقْرَاقُ طَائِرٌ يُسَمَّى الْأَخْيَلُ، وَفِيهِ لُغَاتٌ إِحْدَاهَا:
فَتَحُّ الشَّيْنِ وَكَسْرُ الْقَافِ مَعَ التَّثْقِيلِ، وَالثَّانِيَةُ: كَسْرُ الشَّيْنِ مَعَ التَّثْقِيلِ. وَأَنْكَرَهَا ابْنُ
قُتَيْبَةَ وَجَعَلَهَا مِنْ لَحْنِ الْعَامَّةِ. وَالثَّلَاثَةُ: الْكَسْرُ وَسُكُونُ الْقَافِ" (٣).

والذي يبدو من كلام العلماء أن اللفظ بالكسر ليس من لغة العامة، وليس خطأً،
كما يفهم من كلام ابن قتيبة، إذ كيف يكون خطأً وقد نصَّ عليه كثير من العلماء؟!
وعليه: فمن الممكن أن يكون ابن قتيبة لم يقصد من نسبته إلى العامة خطأً، فهناك
بعض الكلمات قد توافق لغة العامة لهجة عربية فصحية.

ومما يؤيد هذا أن ابن قتيبة نفسه ذكر اللفظ بالكسر في (باب معرفة الطير)،
فقال: "وَالأَخْيَلُ هو الشَّقْرَاقُ، والعرب تتشاءم به، وأهل اللغة يقولون: الشَّقْرَاقُ" (٤).
وعلى هذا يكون اختياره للغة الفتح على أنها الأعلى أو الأجود، وليس تخطئة للكسر.
فاللفظ تتعاقب على شينه الكسرة والفتحة، دون تفضيل لواحدة، أو تقليل من
واحدة، وهذا ما ذكره جمهور العلماء، وأشار إليه الدميري حين عرض لكلام ابن
قتيبة، وذكر أنه يقول في اللفظ بالفتح والكسر، دون تفضيل للغة الفتح.

(١) شمس العلوم (رق).

(٢) أدب الكاتب ص ٣٨٩.

(٣) المصباح (ش رق).

(٤) أدب الكاتب ص ١٩١.

٣- (الضَّفَدَع)

قال الـدميري: "الضَّفَدَع: بكسر الضاد، وسكون الفاء، والعين المهملة بينهما دال مهملة، مثال الخنصر، واحد الضَّفَادِع، والأنثى ضفدعة، وناس يقولون: ضَفَدَع بفتح الدال، قال الخليل: ليس في الكلام فِعْلَل إلا أربعة أحرف: دَرَهَم، وهَجْرَع، وهو: الطويل، وهَبْلَع، وهو: الأكل، وبِلَعَم وهو اسم. وقال ابن الصلاح: الأشهر فيه من حيث اللغة كسر الدال، وفتحها أشهر في ألسنة العامة وأشباه العامة من الخاصة. وقد أنكره بعض أئمة اللغة، وقال البطليوسي، في شرح أدب الكاتب: وحكي -أيضا- ضَفَدَع، بضم الضاد وفتح الدال، وهو نادر. وحكاها المطرزي أيضا"^(١).

الضَّفَدَعُ: حيوان برمائي، ذو نقيق، يُقال: للذكر وَالْأُنثَى^(٢)، وهو أجحظ الخلق عينًا، ويصبر عن الماء أيامًا، وهي تعظم ولا تسمن كالأرنب^(٣).

ولفظ الضَّفَدَع من الألفاظ التي تعددت فيها لغات العرب، وقد ذكر الـدميري منها ثلاث لغات، هي: (الضَّفَدَع) بكسر أوله وثالثه على وزن (فِعْلَل). و(الضَّفَدَع) بكسر أوله وفتح ثالثه، على وزن (فِعْلَل). و(الضَّفَدَع) بضم أوله فتح ثالثه على (فُعْلَل)، حكاها عن البطليوسي، وزعم أن هذا البناء فيه نادر. ومع هذه الندرة فهو الشائع في العامية المصرية الآن.

وزاد غيره من العلماء (الضَّفَدَع) بضم أوله وثالثه على (فُعْلَل)، نقلها البدر العيني محكيّة عن ابن دحية^(٤).

والذي يعيننا -هنا- اللغة الأولى والثانية، بكسر الدال وفتحها، فالعلماء مجمعون على صحة وفصاحة لغة كسر الدال، وأنها هي الأشهر والأكثر، قال

(١) حياة الحيوان الكبرى ١١٧/٢.

(٢) ينظر: المعجم الوسيط (ض ف د ع).

(٣) ينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٣٩٩/٢٦.

(٤) ينظر: عمدة القاري ١٠٦/٢١.

الرازي: " الضَّفْدَعُ بِوَزْنِ الْخَنْصِرِ وَاحِدٌ (الضَّفَادِعُ) وَالْأُنْثَى (ضِفْدَعَةٌ). وَنَاسٌ يَقُولُونَ بِفَتْحِ الدَّالِ وَأَنْكَرَهُ الْخَلِيلُ"^(١). وقال النّووي: "الضَّفْدَعُ بِكَسْرِ الدَّالِ وَفَتْحِهَا، وَالْكَسْرُ أَشْهَرُ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَأَنْكَرَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الْفَتْحُ"^(٢).

ومنهم من يرى أن اللفظ بفتح الدال لغة فصحية، قال ابن سيده: "والضَّفْدَعُ وَالضَّفْدَعُ مَعْرُوفٌ، لُغَتَانِ فَصِيحَتَانِ"^(٣). وحكاها البطلوسي عن أبي حاتم، فقال: "وحكى أبو حاتم في ضَفْدَعٍ: أن فتح الدال لغة"^(٤).

ونسب جماعة من العلماء اللفظ بفتح الدال إلى العامة، قال ابن قتيبة في (باب ما جاء مكسوراً، والعامة تفتحها): "وهو الضَّفْدَعُ بكسر الدال"^(٥). وقال ابن الجوزي: "والضَّفْدَعُ بكسر الضاد. والعامة تفتحها"^(٦).

وذهب جماعة منهم إلى تخطئة اللفظ بفتح الدال. قال الزبيدي: "ويقولون: ضَفْدَعٌ بفتح الدال... والصواب: ضَفْدَعٌ بالكسر على مثال فِعْلَلٍ"^(٧). وتردد الفيروز آبادي في لغة الفتح ما بين قلتها وردّها، فقال: "الضَّفْدَعُ، كزَبْرَجٍ وجعفرٍ وجُنْدَبٍ وِدْرَهَمٍ، وهذا أَقْلٌ، أو مَرْدُودٌ"^(٨).

وهؤلاء العلماء اعتمدوا في تخطئتهم وإنكارهم للغة فتح الدال على قلة وزن (فِعْلَل) في كلام العرب، كما قال الزبيدي: "وفِعْلَلٌ -بالفتح- قليل في أبنية

(١) مختار الصحاح (ض ف د ع). وينظر: المصباح المنير للفيومي (ض ف د ع).

(٢) تحرير ألفاظ التنبيه ص ١٧١.

(٣) المحكم (ع ض د ف).

(٤) الإقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢/ ٢٠٣.

(٥) أدب الكاتب ص ٣٩٠.

(٦) تقويم اللسان ص ١٣١.

(٧) لحن العوام ص ١٥٠-١٥١. وينظر: تصحيح التصحيف وتحريف التحريف ص ٣٥٩.

(٨) القاموس (ض ف د ع).

كلامهم"^(١). وكذلك ما حكاها الجوهري^(٢) عن الخليل من عدم ورود هذا الوزن إلا في أربعة كلمات فقط.

وهذا الكلام يحتاج إلى إعادة نظر، فقد ذكر العلماء كلمات أخرى جاءت على هذا الوزن ذكرها البطليوسي في شرحه لكتاب (أدب الكتاب)، فقال: " هذا الكلام يوهم أنه ليس في الكلام اسم على (فَعَلَل) إلا هذه الأربعة؛ ولم يقطع سيبويه في كتابه أنه ليس في الكلام غير هذه الألفاظ إنما قال: ويكون على فَعَلَل (بمعنى الاسم والصفة). فالأسماء نحو قَلَعَم وِدْرَهَم، والصفة هَجْرَع وهِبَلَع. وقد حكى ابن الأعرابي أنه يقال: سِرَجَع (بمعنى) هَجْرَع، وقد حكى ضِفْدَع وِصْنَدَد: اسم موضع والمشهور صِنْدَد، بكسر الدال"^(٣).

وذكر ابن دريد في باب: (مَا جَاءَ عَلَى فَعَلَل وَهُوَ قَلِيل) بعض أمثلة على هذا الوزن زيادة على ما ذكر، منها: " وَقْلَعُ وَقَالُوا قْلُفَع، وَهُوَ الطين اليابس المتفلق في الغدران وَغَيْرَهَا. وَقِرْطَع وَقِرْدَع، وَهُوَ قمل كبار يكون في الإبل"^(٤).

وعليه: فاللفظ تتعاقب عليه الحركتان، فيقال: بكسر الدال وفتحها، وهما فيه لغتان فصيحتان صحيحتان، فلا مجال لإنكار لغة الفتح أو تخطئتها أو نسبتها إلى العامة، فلا يكفي لردِّ لغة قلة ورود بناءها، فما دام قد ثبت أنها لغة ونقلها الثقات فلا مجال لردِّها أو إنكارها، لاسيما وأن التعاقب بين الفتح والكسر كثير في لغة العرب، والقوانين الصوتية تسوغه وتقره؛ لما بينهما من علاقة صوتية.



(١) لحن العوام ص ١٥٠-١٥١.

(٢) ينظر: الصحاح (ض ف د ع).

(٣) الإقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢ / ٣٣١.

(٤) الجمهرة ٢ / ١١٨٣.

ب- الإبدال بين الضم والكسر

(البرغوث)

قال الدميري: "البرغوث: بالثاء المثلثة واحد البراغيث. وَضَمُّ بَائِهِ أَشْهَرُ مِنْ كَسْرِهَا"^(١).

البرغوث: دُوَيْبَةٌ سوداء صغيرة تَثْبُ وَثَبَانًا^(٢)، وهي على صورة الفيل^(٣)، وذكر المبرد أنها أُنْثَى وَلَا تَذَكَّرُ^(٤).

وقد نصّ الدميري على أن في باء البرغوث لغتين، الضم والكسر، وذكر أن الضم أشهر، وقد أيد هذا غير واحد من العلماء، وذلك بالنص على لغة الضم دون غيرها، في إشارة منهم إلى أنها الأصل، أو الأشهر أو الأكثر. قال الرازي: "البرغوث: بِضَمِّ الْبَاءِ حَشْرَةٌ وَثَابَةٌ عَضُوضٌ"^(٥). وقال الفيروز آبادي: "البرغوث بالضم: معروف"^(٦).

وأضاف السيوطي إلى اللفظ لغة ثالثة هي لغة الفتح، فذهب إلى أن اللفظ مثلث الباء، وذكر كذلك أن الضم في بائه أكثر. فقال: "البرغوث: بضم الباء أكثر من كسرها وفتحها، وثناء مثلثة، وجمعه براغيث"^(٧).

وأيد الزبيدي ما ذهب إليه الدميري فقال: "البرغوث بالضمّ، كَذَا ثَبَّتَ فِي نُسَخَتِنَا، وَقَدْ سَقَطَ ذَلِكَ مِنْ أَكْثَرِهَا، وَوَجْهُهُ الْاعْتِمَادُ عَلَى الْقَاعِدَةِ الْمُقَرَّرَةِ: أَنَّهُ لَيْسَ

(١) حياة الحيوان الكبرى ١/ ١٧٧.

(٢) العين (غ ث ر ب).

(٣) ينظر: الحيوان للجاحظ ٥/ ٢١٠.

(٤) ينظر: التهذيب (غ ث ر ب).

(٥) مختار الصحاح (ب ر غ ث).

(٦) القاموس (ب ر غ ث).

(٧) الطرثوث في خبر البرغوث ص ٢٤١.

فِي كَلَامِ الْعَرَبِ (فَعْلُولٌ) بِالْفَتْحِ غَيْرِ صَعْفُوقٍ، وَقَدْ ذَكَرَ الْجَلَالُ السَّيْوِطِيُّ فِي كِتَابِ
الْبُرْعُوثِ أَنَّهُ مُثَلَّثُ الْأَوَّلِ، وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِ الدَّمِيرِيِّ: الضَّمُّ فِيهِ أَشْهُرٌ مِنَ الْفَتْحِ،
وَكَلاهُمَا يَحْتَاجُ إِلَى تَبَيُّنٍ، قَالَه شَيْخُنَا، قُلْتُ: وَكَفَى بِهِمَا قُدْوَةٌ وَتَبَيُّنًا... وَهِيَ دُوَيْبَةٌ
شَبَّهَ الْحَرْقُوسِ، وَجَمَعَهُ الْبَرَاغِيثُ" (١).

مما سبق يتضح أن:

- ١- في لفظ البرغوث لغتين، الضم والكسر، والضم أشهر وأكثر.
- ٢- حكى السيوطي الفتح لغة ثالثة في اللفظ، فأدخله في دائرة المثلث اللغوي، وهذه التي زادها السيوطي هي الشائعة في العامية المصرية اليوم، ولعل سبب ذلك هو خفة الفتحة عن الضمة والكسرة، وكذلك كثرة الاستعمال.
- ٣- اعتمد العلماء في القول بكثرة الضم في اللفظ على علة صرفية، وهي عدم وجود صيغة (فعلول) بالفتح في كلام العرب في غير لفظ (صعقوق)، قد أيد هذا الكلام ابن دريد في نصحته على اشتقاق اللفظ، فقال: "والبرغوث: لونٌ شبيه بالطحلة، ومنه اشتقاق البرغوث، وهو فعلول من ذلك" (٢).



-
- (١) تاج العروس (ب ر غ ث). غير أن الزبيدي لم يكن دقيقاً في نقل نص الدميري، فذكر عن الدميري أن الضم أشهر من الفتح، والذي قاله الدميري أن الضم أشهر من الكسر.
 - (٢) الجمهرة (ب ث ر غ).

ج- المثلث اللغوي

(خشاش)

قال الدميري: "الخَشَّاشُ: -بفتح الخاء المعجمة- هوام الأرض وحشراتهما، وقيل: صغار الطير. وحكى القاضي عياض فتح الخاء وضمها وكسرها. وحكى أبو علي الفارسي فيها الضم أيضا، وجعل الزُّبَيْدِي ضمها من لحن العامة. والفتح هو المشهور"^(١).

الخشاش: هوام الأرض وحشراتهما، سميت به لأنخَشَّاشِهَا فِي الْأَرْضِ واستتارها بها، ولكن ابن سيده وصف علة التسمية هذه بأنها غير قوية^(٢).

وقد نص الدميري على أن القاضي عياض^(٣) حكى في خاء اللفظ التثليث، وهذا قاله كثير من العلماء. قال أبو عبد الله المازري: "الخشاش-بكسر الخاء وفتحها وضمها- كلها بمعنى واحد، وهو اللطيف الرأس. قاله ابن السكيت"^(٤).

قال الفيروز آبادي: "الخَشَّاشُ، بالكسر: ما يُدْخَلُ فِي عَظْمِ أَنْفِ البعيرِ من حَشَبٍ... ومُثَلَّثَةٌ: حَشَرَاتُ الْأَرْضِ، والعَصَافِيرُ ونحوها"^(٥). وقال الزبيدي: "والخشاشُ، مُثَلَّثَةٌ: حَشَرَاتُ الْأَرْضِ"^(٦).

غير أن القول بتعاقب الحركات الثلاث على الخاء ليس محل إجماع من العلماء، فهناك من اقتصر في اللفظ على لغتي الفتح والكسر. قال الجوهري: "الخَشَّاشُ

(١) حياة الحيوان الكبرى ١/ ٤٠٩.

(٢) المحكم (خ ش ش).

(٣) ينظر: مشارق الأنوار (خ ش ش)، وإكمال المعلم بفوائد مسلم ٣/ ٣٤٢-٣٤٣.

(٤) المعلم بفوائد مسلم ١/ ٣٣٠.

(٥) القاموس (خ ش ش).

(٦) تاج العروس (خ ش ش).

بالكسر: الحشرات، وقد يُفتح^(١). وجاء في اللسان^(٢) والخشاش، بالكسر: الحَشْرَاتُ، وقد يُفْتَحُ. وفي الحديث: أن امرأة رَبطت هِرَّةً فلم تُطعمها ولم تدعها تأكل من حَشَاشِ الأَرْضِ^(٣). قال أبو عبيد: يعنى من هوامّ الأرض وحشراتها ودوابها وما أشبهها^(٤).

ومن العلماء من رجح لغة الفتح. قال النووي: "خَشَاشِ الأَرْضِ بِفَتْحِ الخَاءِ المُعْجَمَةِ وَهِيَ هَوَامُّهَا وَحَشْرَاتُهَا وَقِيلَ صِغَارُ الطَّيْرِ وَحَكَى القَاضِي فَتَحَ الخَاءِ وَكَسَرَهَا وَضَمَّهَا وَالفَتْحُ هُوَ المُشْهُورُ"^(٥). وقال ابن الملقن "الخَشَاشُ بفتح الخاء وكسرها والفتح أشهر"^(٦). وقال السيوطي: "خَشَاشِ الأَرْضِ بِفَتْحِ الخَاءِ المُعْجَمَةِ أشهر من كسرها وضَمَّهَا: هوامها وحشراتها"^(٧).

بل هناك من ضيق الخناق وجعل اللفظ بالفتح فقط. قال الخليل: "والخَشَاشُ من الطير: صغارها، وخَشَاشُ الأَرْضِ: صغار دوابها"^(٨). وحكى ابن الأنباري عن الأصمعي قوله: "الخَشَاشُ مكسور أبداً، إلا في قولهم: خَشَاشُ الطَّيْرِ: لردالها"^(٩). وقال أبو هلال العسكري: "فأما الخَشَاشُ، بفتح الخاء فالنَّذْلُ من كلِّ شيءٍ، مثل الرِّخْمِ من الطَّيْرِ، وما لا يصيدُ منه"^(١٠).

(١) الصحاح (خ ش ش).

(٢) صحيح البخاري، باب (خمس من الدواب فواسق، يقتلن في الحرم)، رقم (٣٣١٨).

(٣) اللسان (خ ش ش).

(٤) شرح النووي ٦/٢٠٧.

(٥) البدر المنير ٨/٣٣٨.

(٦) اللديباج على صحيح مسلم بن الحجاج ٢/٤٨٩.

(٧) العين (خ ش).

(٨) الزاهر في معاني كلمات الناس ٢/٢٣٤.

(٩) التلخيص في معرفة أسماء الأشياء ص ٧٧.

وكما أن العلماء لم تتفق كلمتهم على أي الحركين أصل (الفتح أو الكسر)، فذهب جماعة إلى أنه بالكسر والفتح فيه لغة، كما في نص الجوهري السابق، وحكى ابن سيده عن ابن الأعرابي أنه بالكسر، فقال: " وَقَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: هُوَ الْخَشَاشُ، بِالْكَسْرِ " -وتعقبه في قوله هذا بأنه مخالف في رأيه لجماعة اللغويين-، فقال: " فَخَالَفَ جَمَاعَةَ اللَّغَوِيِّينَ " (١).

وكذلك خالف الزبيدي رأي شيخه في قوله بالكسر في اللفظ. فقال: " وَالْخَشَاشُ، مُثَلَّثَةٌ: حَشْرَاتُ الْأَرْضِ، هُوَ بِالْكَسْرِ، وَقَدْ يُفْتَحُ، كَمَا فِي الصَّحَاحِ، وَهُوَ يُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْكَسْرَ أَفْصَحُ اللَّغَاتِ فِيهِ، وَفِي شَرْحِ شَيْخِنَا أَنَّ الْفَتْحَ أَفْصَحُ، قَالَ: كَمَا صَرَّحَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أئِمَّةِ اللَّغَةِ وَالْغَرِيبِ " (٢).

وذهب من أَلَّفَ في التصويب إلى أن اللفظ صوابه بالفتح، قال ابن مكّي: " ويقولون: خَشَاشُ الْأَرْضِ. وَالصَّوَابُ: خَشَاشُ، بفتح الخاء " (٣). وقال اللخمي: " يقولون لحشرات الأرض خَشَاشٌ -بضم الخاء- وَالصَّوَابُ: خَشَاشٌ بفتحها " (٤). وذهب الفيومي إلى أن اللفظ أصله بالفتح والكسر لغة، فقال: " خَشَاشُ الْأَرْضِ، وَزَانَ كَلَامٌ، وَكَسَرَ الْأَوَّلَ لُغَةً: دَوَّابُّهَا. الْوَاحِدَةُ خَشَاشَةٌ وَهِيَ: الْحَشْرَةُ وَالْهَامَةُ " (٥). ولغة الضم وإن كان بعض العلماء قد نصَّ عليها، إلا أنها قليلة في اللفظ، وذكر الدميري أن الزبيدي جعلها من لحن العامة (٦).

(١) المحكم (خ ش ش).

(٢) تاج العروس (خ ش ش).

(٣) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص ٢١٤. ولحن العوام ص ١٩٩.

(٤) لحن العوام ص ١٩٩. وينظر: تصحيح التصحيف وتحريف التحريف للصفدي ص ٢٤٥.

(٥) المصباح (خ ش ش).

(٦) المصباح (خ ش ش).

والذي يبدو لي أن اللفظ تتعاقب عليه الحركات الثلاث، وكلها فصيحة صحيحة، فقد رواها الثقات الذين يعتد بكلامهم، ولكن ليست بنفس الدرجة من القوة والجودة والكثرة، فأعلى هذه اللغات وأشهرها لغة الفتح، فقد نصَّ عليها كل من تكلم في اللفظ -تقريباً- بل هناك من اكتفى بها دون ذكر لغيرها؛ لخفة هذا البناء، وكثرة استعماله في كلام العرب، كما أن الصوت الذي تتعاقب عليه الحركات من أصوات الحلق، والفتح مناسب لهذه الأصوات.

ولعل مما يؤيد هذا ما ذكره الخطابى من التفرقة بين اللفظ بالفتح والكسر، فقال: "خَشَاش -مفتوحة الخاء- وهو حشرات الأرض وهوامها، فأما الخِشَاش -مكسورة الخاء- فهو العود الذي يُجعل في أنف البعير"^(١). واللفظ بالفتح هو الشائع في العامية المصرية اليوم.

ثم بعد ذلك تأتي لغة الكسر، وهي كثيرة في اللفظ، ومن العلماء من جعلها الأصل في اللفظ، ثم الضم وهو أقلها وأضعفها، وربما كان هذا هو الذي دفع كثيراً من العلماء إلى إهمال النص عليه، بل لعل هذا هو ما دفع الزبيدي لنسبته للعوام، وليس الأمر كذلك.

ومن الممكن أن يكون العلماء الذين تركوا الضم في اللفظ راعوا الخفة، فالضمة من الحركات الثقيلة التي تتطلب جهداً عضلياً كبيراً حين النطق بها.

(١) أعلام الحديث شرح صحيح البخاري ١/ ٤٨٩.

المطلب الثالث: التقدي في حذف الحركة

الحذف نغمة: الرَّمْيُ والقَطْعُ والإسقاطُ، يقال: حَذَفْتُ الأرنَبَ بالعصا: إذا رميتها بها. وحَذَفْتُ رأسه بالسَّيْفِ: إذا ضربته به فقطعت منه قِطْعَةً^(١).

وفي الاصطلاح "إسقاط صوت أو تقصيره، فيشمل إسقاط الحركات والحروف، ويكون التقصير خاصاً بحروف المد واللين أو الحركات الطوال في حالة قصرها"^(٢).

والحذف من مظاهر اختلاف اللهجات، وهو "أن تَرِدَ للكلمة صيغتان أو أكثر بحيث أن تكون إحداها مشتملة على الكلمة كاملة، والأخرى تشمل الكلمة وقد حُذِفَ أو نقص شيء من أصواتها، فكل كلمة توفر فيها هذان الشرطان فهي داخلة في الحذف، وهما ورودها كاملة، وورودها ناقصة"^(٣).

فبعض القبائل تجنح في نطقها إلى تقصير بنية الكلمة بالحذف رغبة في التخفيف، وميلاً إلى الاقتصاد في المجهود العضلي بطرح بعض أصوات الكلمة، فالعربي كان يكتفي باللمحة الدالة، والإشارة الخاطفة^(٤).

والحذف يقع في الأصوات الصامتة وكذلك الصائتة. وقد ورد الحذف في كتاب (حياة الحيوان الكبرى) في مثال واحد لحذف الحركة.

(الشَّبْتُ) (الشَّبْتُ)

قال الدميري: "الشَّبْتُ: بالتحريك العنكبوت. قال في المحكم: هي دويبة لها ست قوائم طوال، صفراء الظهر، وظهور القوائم سوداء الرأس، زرقاء العينين وقيل: دويبة كثيرة الأرجل، عظيمة الرأس، واسعة الفم، مرتفعة المؤخر... وهي التي تسمى

(١) ينظر: الجمهرة (ح ذ ف)، والصحاح (ح ذ ف).

(٢) الحذف والتعويض في اللهجات العربية من خلال معجم الصحاح للجوهري د/ سلمان سالم السحيمي ص ١١٧.

(٣) نفسه.

(٤) ينظر: اللهجات العربية في التراث د/ أحمد علم الدين الجندي ٢/ ٦٧٤.

شحمة الأرض، والجمع أشبآت وشبثان. وقال الجوهري: الشبث، بالتحريك، دويبة كثيرة الأرجل. ولا تقل: شبث بإسكان الباء الموحدة^(١).

ذكر الدميري أن لفظ الشبث محرك الوسط، ثم نقل تعريفها عن ابن سيده^(٢)، ثم رجع إلى ضبط اللفظ مرة أخرى فنقل عن الجوهري^(٣) عدم جواز اللفظ بحذف حركة عينه، فلا يقال بإسكان الباء الموحدة.

وبالرجوع لأقوال العلماء وجد أن كثيراً منهم نصّ على كون اللفظ بتحريك عينه. قال الفيومي: "الشبثُ بفتح حين: دويبةٌ من أحناش الأرض"^(٤).

وقال أبو جعفر الأندلسي: "وشبثان: جمع شبث بالتحريك، وهي دويبة كثيرة الأرجل من أحناش الأرض"^(٥).

وقال الزبيدي: "الشبث ... وبالتحريك: العنكبوت عمّ به بعضهم، وقيل: هي العنكبوت كثيرة الأرجل، الكبيرة"^(٦).

وبالرجوع إلى نص الجوهري اتضح أن الجوهري لم يقل: ولا تقل: شبث بإسكان الباء الموحدة فالجوهري اقتصر لفظه على قوله: "ولا تقل شبث"^(٧)، هكذا، أما زيادة (بإسكان الباء الموحدة)، فمن قول الدميري، وربما كان هذا استنتاجاً منه، أو تكمله لما يراه في قول الجوهري^(٨). ولعل مما يؤيد كونه من كلام الدميري ما يأتي:

(١) حياة الحيوان الكبرى ٢/ ٦٧.

(٢) ينظر: المحكم (ش ب).

(٣) ينظر: الصحاح (ش ب).

(٤) المصباح (ش ب).

(٥) اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر ص ٢٢٢.

(٦) تاج العروس (ش ب).

(٧) الصحاح (ش ب).

(٨) أو لعل الدميري اطلع على نسخة من الصحاح غير التي بين أيدينا.

١- أنني لم أجد من العلماء من نصَّ على جواز تسكين الباء، أو أنه لغة فيه، فجلُّهم نصَّ على التحريك في (الباء).

٢- محقق معجم الصحاح^(١)، علَّق على عبارة الجوهري "ولا تقل شِبْث" ، بقوله أي: "بكسر الشين" ، وعليه: فالذي منعه الجوهري كسر الشين، وليس إسكان الباء. ومما يؤيد هذا أن العلماء فرَّقوا بين اللفظ بفتح الشين وكسرها. قال الفيروزآبادي: " والشَّبْثُ، بالكسر: بَقْلَةٌ، وبالتحريك: العنكبوتُ، ودُوَيْبَةٌ كثيرة الأَرْجُلِ، ج: شِبْثَانٌ"^(٢).

ولعل الذي دفع الدميري إلى إنكار تخفيف الباء في اللفظ هو أنه محرَّك بالفتح، ومسبوق بفتح، والفتح لخفته لا يخفف، وهذا الرأي قال به كثير من العلماء.

قال سيبويه: " وأما ما توالى فيه الفتحان فإنهم لا يسكنون منه، لأن الفتح أخف عليهم من الضم والكسر، كما أن الألف أخف من الواو والياء"^(٣).

وحكى ابن خالويه عن الأصمعي قال: " العرب تُسكِّن المضموم والمكسور، ولا تسكن المفتوح، ألا ترى إلى حكاية الأصمعي عن أبي عمرو وقال: قلت له: أنت تميل في قراءتك إلى التخفيف فلم لم تقرأ: ﴿رَعْبًا وَرَهَبًا﴾ [الأنبياء: ٩٠] بالإسكان؟ فقال لي: ويلك! أجمَل أخف أم جمَل؟"^(٤).

غير أن حذف حركة الفتح وارد في اللغة ومسموع عن العرب، ومن ذلك ما حكاه أبو عبيد عن الكسائي في لفظ النطع، فقال في باب الحروف التي فيها أربع لغات: " الكسائي: وهو النَّطْعُ والنَّطَعُ والنَّطْعُ والنَّطَعُ"^(٥).

(١) أحمد عبد الغفور عطار.

(٢) القاموس (ش ب ث).

(٣) الكتاب ٤ / ١١٥.

(٤) الحجة في القراءات السبع ص ٢٧٧.

(٥) تهذيب اللغة (ع ط ن).

وواضح من كلام القدامى أن المعيار عندهم راجع إلى خفة الحركة وثقلها فقط، غير أن الأمر فيه ما هو أوسع وأشمل كما قال د/المواي في الببلي: "ويبدو أن حذف الحركة كان سببه أعم وأشمل مما ذكره سيبويه، فقد جاء عن تميم حذف الفتحة وهي حركة واسعة في نحو: الرَّغْد، والجَرْز، في قولهم: أرض جَرَز، والقَمْع والضَّلْع، وكلها في الأصل بفتح العين مما يرجح عندنا أن السبب في حذف الحركة عموماً هو توالي الحركات القصيرة، أي توالي المقاطع المفتوحة"^(١).

فالذين حذفوا الفتحة مع خفتها أرادوا التخلص من توالي الحركات من جهة واحدة حتى وإن كانت خفيفة.

مما سبق يتضح أن ما قاله الدميري بالنص على عدم تسكين الباء محل نظر - وإن كان العلماء على أن اللفظ بالتحريك - حيث لم ينص عليه غيره، وأيضاً فإن أمثال هذا اللفظ يجوز فيها الحذف للتخفيف.

و(الشَّبْتُ) وفقاً يتكون قبل الحذف من مقطعين، الأول: من النوع القصير المفتوح، والثاني: من النوع المتوسط المغلق، ش/ ص ح، بَثْ/ ص ح ص. وبعد الحذف يتكون من مقطع واحد من النوع المزدوج الإغلاق، هكذا: شَبْتُ/ ص ح ص ص. وهذا النوع من المقاطع تميل إليه القبائل البدوية.



(١) الحركات العربية في ضوء علم اللغة الحديث ص ٢١٨.

المطلب الرابع: النقد في التشديد والتخفيف

التشديد والتخفيف مصطلحان لغويان يدلان على ظاهرتين من الظواهر الصوتية التي شاعت في اللهجات العربية، وكان العربي يتكلم بواحدة منهما حسب بيئته التي يعيش فيها، وهذا الضرب من الاختلاف يُجيزه اللغة وتسيغه، وقد وردا التشديد والتخفيف في فصيح الكلام وبلغ القول، وكل وجه منهما سائغ مقبول^(١).

التشديد: هو تكرار الحرف وإدغامه في آخر من جنسه، ويُسمى التضعيف والتثقل في مقابل التخفيف، وقد حدّد الخليل علاقة التشديد بالإدغام بقوله: "التشديد علامة الإدغام"^(٢).

أو هو: الإبقاء على الشدة، نحو عظم وسر^(٣).
والتضعيفُ ثَقِيلٌ على اللسان لما فيه من الكلفة الشديدة لرجوع اللسان إلى مخرج الحرف مرتين متتاليتين.

والتخفيف ضد التثقل وهو: ترك الشدة، نحو عربي في عربي^(٤). وهو ظاهرة صوتية يميل إليها المتكلم طلباً للسهولة واليسر.

وقد نسب العلماء التشديد إلى قبائل تميم وقيس، وهي من القبائل الضاربة في البداوة، بينما آثرت التخفيف الحجاز وقريش، وهم من الحضرة^(٥).

وفيما يلي ذكر للأمثلة التي وقع فيها النقد على مستوى التشديد والتخفيف، في كتاب (حياة الحيوان الكبرى).

(١) ينظر: دراسات في القراءات القرآنية د/ محمد سليمان البماوي ص. ٢٩٤.

(٢) العين (ش د) ١/ ٤٩ - ٥٠.

(٣) المعجم المفصل في علم الصرف ص ١٧١ - ١٧٤.

(٤) المعجم المفصل في علم الصرف، لراجي الأسمر ص ١٧١.

(٥) ينظر: خصائص لهجتي تميم وقريش د/ المرافي الرفاعي البلي ص ٢٩٨.

أ- (السَّمَانِي)

قال الدميري: "السَّمَانِي ... بضم السين وفتح النون على وزن الحُبَارِي: اسم لطائر يلبد بالأرض ولا يكاد يطير إلا أن يطار. والسَّمَانِي: طائر معروف. ولا تقل سَمَانِي بالتشديد"^(١).

في النص السابق ذكر الدميري أن السَّمَانِي طائر، وهذا ما قاله كثير من العلماء. قال الاخليل: "والسَّمَانِي: طائر شبه الفَرُوجَة، الواحدة: سَمَانَةٌ"^(٢).

وذكر أن اللفظ مخفف الميم، فلا يقال بتشديدها. وهذا -أيضاً- قاله غير واحد من العلماء. قال ابن عباد: "والسَّمَانِي -خَفِيفَةٌ-: طَائِرٌ شَبَهُ الْفَرُوجَةَ"،^(٣) وقال الخطابي: "ومما يخفف والرواة يثقلونه ما جاء في قصة بني إسرائيل في تفسير قوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَى﴾ [البقرة: ٥٧] إنه السَّمَانِي. وأصحاب الحديث يقولون بتشديد الميم فيه، وإنما هو السَّمَانِي خفيف: اسم طائر"^(٤).

ومن العلماء من ذكر أن التشديد في اللفظ من كلام العامة. قال ابن قتيبة في باب ما جاء خفيفاً، والعامة تشدده: "ويقال: السَّمَانِي خفيفة، ولا يقال السَّمَانِي"^(٥). وقال ابن درستويه: "السَّمَانِي: الطير، والواحدة: سماناة؛ فإن العامة تشدد الميم منه، ولا تأتي في آخر بألف، فتقول: هو السَّمَان، والواحدة: سَمَانَة. والعرب لا تقول ذلك إلا بالألف والتخفيف"^(٦).

(١) حياة الحيوان الكبرى ٢/ ٣٦.

(٢) العين (س ن م). وينظر: المنتخب من كلام العرب لكراع النمل ص ٥٧٦.

(٣) المحيط في اللغة (س م ن).

(٤) غريب الحديث ٣/ ٢٣٦. وينظر: الصحاح (س م ن)، والمصباح (س م ن).

(٥) أدب الكاتب ص ٣٨٠.

(٦) تصحيح الفصيح وشرحه ٣٩٦. وينظر: تقويم اللسان لابن الجوزي ص ١٢٢.

مما سبق يتضح صحة ما ذكره الدميري من تخفيف الميم في (السَّمَانِي)، وأن تشديدها من الكلام العامة، فكلهم مجمعون على أنه بالتخفيف. وقد ترتب على اختلاف حال اللفظ بين الحذف والزيادة تحوُّل في نوع مقاطع الكلمة، فالسَّمَانِي مخففاً يتكون من ثلاثة مقاطع، الأول قصير مفتوح س/ ص ح، والثاني متوسط مفتوح، ما/ ص ح ح، والثالث مثله نِي/ ص ح ح. أما السَّمَانِي مشدداً فيتكون أيضاً من ثلاثة مقاطع، الأول متوسط مغلق سُم/ ص ح ص، والثاني متوسط مفتوح، ما/ ص ح ح، والثالث متوسط مفتوح نِي/ ص ح ح. فيلاحظ اختلاف المقطع الأول من القصير المفتوح إلى المتوسط المغلق؛ لما لحق باللفظ من زيادة نتجت عن تشديد صوت الميم.

ب- (القَارِيَّة)

قال الدميري: "القَارِيَّة: كسَارِيَّة، هذا الطائر القصير الرَّجْلَيْن، الطويل المِنْقَار، الأخضر الظهر، تُحِبُّهُ الْعَرَبُ وَتَتَيَّمَنُ بِهِ، وَيَشْبَهُونَ بِهِ الرَّجُلَ السَّخِيَّ. وَهِيَ مُخَفَّفَةٌ. قال الشاعر:

أَمِنْ تَرْجِيْعِ قَارِيَّةٍ تَرَكْتُمْ سَبَايَاكُمْ، وَأَبْتُمْ بِالْعَنَاقِ؟^(١)

قال ابن الأعرابي: معنى البيت أفزعتم لما سمعتم ترجيع هذا الطائر وتركتم سباياكم ورجعتم بالخيبة؟ فالعناق هنا الخيبة، والجمع القواري. قال يعقوب: والعامية تقول: قَارِيَّةٌ بِالتَّشْدِيدِ. كذا قاله الجوهري^(٢).

نقل الدميري عن الجوهري^(٣) أن لفظ (القارية) اسم طائر مخفف الياء، والذي نُقِلَ عن ابن السكِّيت أن اللفظ بالتشديد من لغة العامة^(٤).

(١) البيت من بحر الوافر، بلا نسبة في إصلاح المنطق لابن السكيت ص ١٣٧، والمعاني الكبير لابن

قتيبة ١/ ٣٠١، والاقتضاب في شرح أدب الكتاب للبطلوسي ٢/ ١٠٣.

(٢) حياة الحيوان الكبرى ٢/ ٣٢٣.

(٣) ينظر: الصحاح (ق ر ا).

(٤) ينظر: إصلاح المنطق ص ١٣٧.

وهذا الرأي قال به كثير من العلماء، قال البندنيجي: " والقارية: واحد القواري، وهي ضرب من الطير، وهو الذي تسميه العامة: القارية" (١).

وقال الأزهري: "وقال الليث: القارية... سُميت قارية لسوادها. قلت: هذا غلط، لو كان كما قال إنها سميت قارية لسوادها تشبيهاً بالقار، لقليل: قارية بتشديد الياء، كما قالوا عارية من أعار يُعير. وهي عند العرب قارية بتخفيف الياء" (٢).

وهذا الرأي خالفة الزبيدي، فذكر أن اللفظ يقال بالتشديد، فقال: " والقارية بالتشديد: طائرٌ قصيرُ الرجلِ طويلُ المنقارِ أصفرُهُ أخضرُ الظهرِ تحبُّ الأعرابُ وتَيَمَّنُ به، ويُشَبِّهُونَ الرَّجُلَ السَّخِيَّ بِهِ" (٣).

مما سبق يتضح أن اللفظ بالتخفيف أشهر وأعرف، وهو لغة أكثر العرب، والتشديد فيه قليل، نص عليه الزبيدي، وهذا يجعل نسبته إلى العامة أمراً غير دقيق. وكذلك لم يذكره أصحاب التأليف في لحن العامة (٤).

وقد ترتب على اختلاف حال اللفظ بين التشديد والتخفيف تحول في نوع بعض مقاطع الكلمة، فالقارية مخففاً وفقاً لتكون من ثلاثة مقاطع، الأول متوسط مفتوح قا/ ص ح ح، والثاني قصير مفتوح، ر/ ص ح، والثالث متوسط مغلق ية/ ص ح ص. واللفظ مشدد وفقاً لتكون أيضاً من ثلاثة مقاطع، الأول متوسط مفتوح قا/ ص ح ح، والثاني متوسط مفتوح، ري/ ص ح ح، والثالث متوسط مغلق ية/ ص ح ص. فيلاحظ اختلاف في المقطع الثاني حيث تحول من القصير المفتوح إلى المتوسط المغلق؛ لما لحق اللفظ من زيادة عن طريق تشديد حرف الياء.

(١) التقفية ص ٧٠٧.

(٢) التهذيب (ق ر ي). وينظر إسفار الفصح لأبي سهل الهروي ٢ / ٨٧٥.

(٣) تاج العروس (ق ر ي).

(٤) ينظر على سبيل المثال: ما تلحن فيه العامة للكسائي، ولحن العوام للزبيدي.

المطلب الخامس: النقد في المخالفة الصوتية

المخالفة عكس المماثلة، وهي: "حدوث اختلاف بين الصوتين المتماثلين في الكلمة الواحدة، ويحدث هذا الاختلاف في الكلمة المشتملة على التضعيف بأن يتغير أحد الصوتين المضعفين إلى صوت لين طويل، أي واو المد، أو ألف المد، أو ياء المد، أو إلى أحد الأصوات الشبيهة بأصوات اللين، وهي المسماة بالأصوات المائعة، وهي اللام والنون والميم والراء"^(١). وقيل هي: "تغير أحد الصوتين المثليين في كلمة من الكلمات إلى صوت آخر مخالف"^(٢).

والسبب في المخالفة الصوتية الميل إلى تيسير النطق، وتقليل الجهد الواقع على أعضاء النطق^(٣).

وقد أورد الديميري مثالاً واحداً للنقد في المخالفة الصوتية، هو:
(القُبْرَة) (القُبْرَة)

قال الديميري: "القُبْرَة: بضم القاف وتشديد الباء الموحدة واحدة القُبْر، قال الجوهري: وقد جاء في الشعر قُبْرَة كما تقول العامة، وقال البطليوسي، في شرح أدب الكاتب: وقُبْرَة أيضا بإثبات النون، قال: وهي لغة فصيحة، وهو ضرب من الطير يشبه الحُمْرَة"^(٤).

في النص السابق ذكر الديميري أن لفظ القُبْرَة-نوع من الطيور- يقال فيه (قُبْرَة) بالمخالفة بين المتماثلين، بإبدال الأول منهما صوتاً من أشباه أصوات اللين (النون)، وذكر أن الجوهري^(٥) نسبها بصورتها هذه إلى العامة، وأضاف أن البطليوسي قال بأنها لغة فصيحة^(١).

(١) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديث، د/ عبد العزيز مطر ص ٢٥٩.

(٢) ظاهرة المخالفة الصوتية ودورها في نمو المعجم العربي د/ أحمد هريدي ص ١٥.

(٣) ينظر: المزهر للسيوطي ١/ ١٥٢-١٥٣، وينظر أصوات العربية د/ العريان ٣٤٧.

(٤) حياة الحيوان الكبرى ٢/ ٣٢٥.

(٥) ينظر: الصحاح (ق ب ر).

(٦) ينظر: الإقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢/ ١٨١.

وقد ذهب كثير من العلماء إلى وقوع المخالفة في اللفظ، قال صاحب ابن عباد: " والقبر-مُخَفَّف-: هو القَبْرُ للطائر الذي يسمَّى القُبْرَةَ" (١). وقال أبو هلال العسكري: " والقبيرة، والجمع قنابر. قالوا: الفصيحُ القَبْرَةُ" (٢). وقال ابن سيده: " والقَبْرُ والقَبْرَةُ والقُنْبُرُ والقُنْبُرَةُ والقُنْبُرَاءُ: طَائِرٌ يُشْبِهُ الحُمْرَةَ" (٣).

وذهب بعضهم إلى أن اللفظ بالمخالفة لغة. قال ابن بطلان: " والقَبْرَةُ: وَاحِدَةٌ القُبْرِ: وَهُوَ صَرْبٌ مِنَ الطَّيْرِ... قَالَ الجَوْهَرِيُّ: والقُنْبُرَةُ: لُغَةٌ فِيهَا" (٤). وقال الرازي: " والقَبْرَةُ: وَاحِدَةُ القُبْرِ، وَهُوَ صَرْبٌ مِنَ الطَّيْرِ. والقُنْبُرَاءُ بِالْمَدِّ وَضَمِّ القَافِ وَالبَاءِ لُغَةٌ فِيهَا وَالجَمْعُ القَنَابِرُ. وَالعَامَّةُ تَقُولُ: القُنْبُرَةُ" (٥).

ونص الفيومي على هذه المخالفة فقال: " والقَبْرُ -وَرَانٌ سُكَّرٍ-: صَرْبٌ مِنَ العَصَافِيرِ، الوَاحِدَةُ قُبْرَةٌ. والقُنْبُرَةُ لُغَةٌ فِيهَا، وَهِيَ بِنُونٍ بَعْدَ القَافِ وَكَانَهَا بَدَلًا مِنْ أَحَدِ حَرْفَيْ التَّضْعِيفِ وَيُضَمُّ الثَّالِثُ وَيُفْتَحُ لِلتَّخْفِيفِ وَالجَمْعُ قَنَابِرٌ" (٦).

وبالنظر إلى مقاطع اللفظ قبل المخالفة وبعدها لا تجد أي تغيير في عددها أو حتى في نوعها، فاللفظ في الحالتين وقفاً يتكون من ثلاثة مقاطع، الأول: متوسط مغلق قُبْ - قُنْ/ ص ح ص، والثاني: قصير مفتوح بَ/ ص ح، والثالث: متوسط مغلق رَةٌ/ ص ح ص.

(١) المحيط في اللغة (ق ر ب).

(٢) التلخيص في معرفة أسماء الأشياء ص ٣٩٩.

(٣) المحكم (ق ر ب).

(٤) النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المذهب ١/ ٢٢٧.

(٥) مختار الصحاح (ق ر ب).

(٦) المصباح (ق ر ب).

فاللفظ قبل المخالفة وبعدها لم يطرأ عليه جديد من حيث مقاطعة، وإذا كان الأمر كذلك، فما الدافع إلى هذه المخالفة إذا؟

ربما كان الدافع عند أصحاب هذه اللغة (المخالفة) هو اعتيادهم طريقة معينة في نطق الحرف المشدد، ففسيولوجية الجهاز الصوتي تجعل للحرف المشدد عندهم غنةً اعتادوا نطقها، فالمخالفة عندهم طريقة في نطق الحرف المشدد، سواء في ذلك ترتب عليه تغيير في مقاطع الكلمة ونوعها أم لم يترتب عليه تغيير.

ومما يؤيد هذا ما ذكره الأزهري من أن لفظ: " الحَظُّ: النَّصِيبُ مِنَ الْفَضْلِ وَالْخَيْرِ ... وَنَاسٌ مِنْ أَهْلِ حِمصٍ يَقُولُونَ: حَنْظٌ، فَإِذَا جَمَعُوا رَجَعُوا إِلَى الْحِظْوِظِ، وَتِلْكَ النَّوْنُ عِنْدَهُمْ غُنَّةٌ، وَلَكِنَّهُمْ يَجْعَلُونَهَا أَصْلِيَّةً. وَإِنَّمَا يَجْرِي هَذَا اللَّفْظُ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ فِي الْمَشْدَدِ؛ نَحْوَ الرُّزِّ يَقُولُونَ: رُنْزٌ، وَنَحْوَ أُرْجَةٍ يَقُولُونَ: أُرْجُجَةٌ" (١).

مما سبق يتضح أن

- ١- القُبْرة لغة في القُبْرة بتشديد الباء، بالمخالفة بين المتماثلين.
- ٢- نص الجوهري على أن لغة المخالفة من كلام العامة، ونص البطليوسي على أنها لغة فصيحة، والجمع بينهما سهل، فكلا القولين صواب، حيث إن هناك كثيراً من كلام العامة لا يُعد من قبيل اللحن أو الخطأ، بل يتفق مع لهجات عربية فصيحة وصحيحة، فلا يشترط من كون اللفظ من كلام العامة أنه خطأ أو لحن.
- ٣- اللفظ فيه لغات غير التي ذكرها الدميري، وهي: القُبْراء بالمد.
- ٤- المخالفة بين المتماثلين ليس هو كل ما في اللفظ من تخفيف، فاللفظ يقال بضم الثالث وبفتحه وتخفيفاً، كما قال الفيومي.
- ٥- العامة في مصر ينطقون اللفظ بأعلى درجات الخفة، فيخالفون بين المتماثلين، ويفتحون الثالث فيقولون: (قُبْرة).
- ٦- بالقياس يمكن أن ينسب اللفظ بالمخالفة (التخفيف) لأهل حمص قياساً على لفظي (الحنظ والرُنْز)، كما عند الأزهري.

(١) التهذيب (ح.ظ).

المطلب السادس: النقد في التصحيف والتحريف

من أخطر الآفات التي تُبتلى بها العلوم عامة، وعلوم الدين، واللغة خاصة؛ إذ الإصابة بهما تُغيّر المراد من الكلام، بل ربما تقلبه فيعطي عكس المراد. وقد كاد هذا الداء أن يغتال تراث العلماء اغتيالاً، فكان يكفي أن يتهم أحد العلماء بالتصحيف ليُصْرَفَ الناس عنه غير عابئين بما يقوله؛ لأنه - في نظرهم - والجاهل سواء^(١).

والتصحيف أن يأخذ الرجل اللفظ من قراءته في صحيفة ولم يكن سمعه من الرجال فيغيّره عن الصواب^(٢). وقيل: "أن يخطئ القارئ في قراءة الكلمة وروايتها؛ لاتفاق في صورة أحرف الكلمتين، واختلاف في النقط"^(٣)، وقيل: "تغيير في نقط الحروف، أو حركاتها مع بقاء صورها على ما هي عليه"^(٤).

وأما التحريف فهو: تغيير صورة الكلمة عن وجهها، وذلك بالتغيير في الحروف، أو الزيادة، أو النقص^(٥).

والفرق بين المصطلحين: أن التصحيف خاص بالنقط، والحركات. والتحريف خاص بتغيير حرف مكان حرف يشبهه في الرسم كالبدال، واللام، والنون، والزاي^(٦). وقد ذهب بعض العلماء إلى أن المصطلحين مترادفان، فلا يفرق بينهما، وهذا الاتجاه لا يعول عليه بعد تخصص المصطلحات، في العصر الحديث^(٧).

(١) ينظر: أخبار المصحفين ي الحسن العسكري ص ١٨.

(٢) ينظر: المزهر للسيوطي ٢ / ٣٠٢.

(٣) نشوء اللغة العربية ونموها واکتھالها للأب أنستاس ماري الكرملی ص ٢١.

(٤) ينظر: التصحيف والتحريف د/ أحمد رزق مصطفى السواحلي ص ٦٤١.

(٥) ينظر السابق.

(٦) ينظر: مقدمة المحقق لكتاب التطريف في التصحيف للسيوطي ص ٧.

(٧) ينظر: التصحيف والتحريف د/ أحمد السواحلي ص ٦٤١.

وجاءت أمثلة النقد في التصحيف في كتاب (حياة الحيوان) على النحو التالي.

١- (البغل) (النغل)

قال الدميري: " وأنشد أبو عبيد القاسم بن سلام^(١) لهند ابنة النعمان بن بشير^(٢):

وَهَلْ هِنْدُ إِلَّا مُهْرَةٌ عَرَبِيَّةٌ سَلِيلَةٌ أَفْرَاسٍ تَجَلَّلَهَا بَغْلٌ

فَإِنْ نُبِجَتْ مُهْرًا كَرِيمًا فَبِالْحَرَى وَإِنْ يَكُ إِقْرَافٌ فَمِنْ قِبَلِ الْفَحْلِ^(٣)

... قال البطليوسي: قد أنكر كثير من الناس رواية بغلٍ بالباء؛ لأن البغل لا ينتج.

قالوا: والصوابُ نغلٌ بالنون، وهو الخسيس من الدواب^(٤).

البغل حيوان معروف "وهو المولد من بين الحمار والفرس جمع: بغال"^(٥).

في النص السابق نقل الدميري ما ذكره البطليوسي^(٦) من إنكار كثير من العلماء

للفظ (بغل) في البيت الأول، وذكر أن الصواب فيه (نغل)، وحجبتهم في ذلك أن البغل

حيوان لا يُنتج ولا يُنسل، وعلى هذا فاللفظ قد صُحِّف.

وهذا التصحيف نص عليه البطليوسي صراحة في موضع آخر، فقال: " وأنكر

كثير من أصحاب المعاني هذه الرواية، وقالوا: هي تصحيف؛ لأن البغل لا يُنسل.

والصواب: نغل بالنون، وهو الخيس من الناس والدواب^(٧).

(١) ينظر: أدب الكاتب ص ٤١.

(٢) تهجو زوجها روح بن زبياع، فهند أنصارية، وروح جذامياً، والأنصار أشرف من جذام.

(٣) البيتان من الطويل، منسوبان لها في التهذيب، واللسان، وتاج العروس مادة (س ل ل)، وشرح

ديوان المتنبي للعكبري ٤٧/٣، ومنسوبان لحميدة بنت النعمان بن بشير، في الإقتضاب في

شرح أدب الكتاب للبطليوسي ٤٩/٣.

(٤) حياة الحيوان الكبرى ٢/٢٨٧.

(٥) تاج العروس (ب غ ل).

(٦) ينظر: الإقتضاب شرح أدب الكتاب ٢/٢٩.

(٧) السابق ٤٩/٣.

وحكاة -أيضاً- ابن منظور ، فقال: " قَالَ ابْنُ بَرِّي: وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا تَصْحِيفٌ، وَأَنَّ صَوَابَهُ نَعْلٌ، بِالنُّونِ، وَهُوَ: الْحَخِيسُ مِنَ النَّاسِ وَالِدَّوَابِّ؛ لِأَنَّ الْبَعْلَ لَا يُسَلُّ" (١).
وبنى العلماء إنكارهم للفظ بالباء على أن البعل لا ينتج، وهذا الكلام صحيح،
"فالبغلة والبعل يعتريهما من الشَّبَقِ ما لا يعترى إناث السنانير، ثم هي مع ذلك لا تتلاقح، فإن لقحت في التُّدْرَةِ أخذت" (٢).

واعترض العلماء على اللفظ بالباء صحيح لو اعتُبر أن اللفظ على حقيقته، وأن هنذا مهرة حقيقية، وأن زوجها بعل حقيقي، ويكون اللفظ قد صُحِّفَ، والصواب النَّعْلُ، بمعنى الخسيس، قال الجوهري: " نَعْلٌ الْأَدِيمُ بِالْكَسْرِ، أَي فَسَدَ، فَهُوَ نَعْلٌ. ومنه قولهم: فلانٌ نَعْلٌ، إذا كان فاسدَ النَّسَبِ" (٣).

وقال ابن فارس: " النُّونُ وَالْغَيْنُ وَاللَّامُ كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى فَسَادٍ وَإِفْسَادٍ" (٤).

لكن من الممكن كون لفظ البعل صواب إذا اعتبر فيه المجاز -وهو كثير في الشعر- وأنها ما أرادت إلا أن تهجوه، وتحط من قدرة، وأنه ليس كفاً لها، بعيداً عن كونه له قدرة على الإنجاب أم لا، فشبهت نفسها بالمهرة العربية الكريمة الأصل، وشبَّهته بالبعل عديم الأصل، حيث إنه تولد بطريقة هجين، كما أن البعل مذموم عند العرب، فمن الممكن أن يكون اللفظ بالباء (البعل) ولا تصحيف فيه.

والذي يبدو لي أن هذا هو الصواب، وذلك لأمرين:
أولاً: ما ذكره البطليوسي ليس إجماعاً من أهل اللغة، فنصَّ على أنه رأي الأكثر،

(١) اللسان (س ل ل).

(٢) البغال للجاحظ ص ٩١. السَّانِيرُ جمع السَّنَوْرُ، وهو: الهَرُّ. وَالْخِدَاجُ النُّقْصَانُ، وأصل ذلك من خِدَاجِ النَّاقَةِ، إِذَا وُلِدَتْ وَلَدًا نَاقِصَ الْخَلْقِ، أَوْ لَغَيْرِ تَمَامِ. التهذيب (خ د ج).

(٣) الصحاح (ن غ ل).

(٤) المقاييس (ن غ ل).

ورواية ابن بري "وذكر بعضهم أنها تصحيفٌ"، وعليه فهناك من العلماء من جوز كون اللفظ بالباء، ومع هذا لا يمكن الجزم بوجود التصحيف.

ثانياً؛ لم أجد من العلماء من قال بالتصحيف في اللفظ إلا ما رواه البطليوسي وابن بري ومن نقله عنهما، في الوقت الذي لم يتعرض لهذا الأمر كثير من العلماء الذي ذكروا البيت^(١).

ثالثاً: أنها ربما ما قصدت أنه لا ينجب، ولكنها قصدت الإهانة، فإن أنجب كريماً فراجع لها هي؛ لأصالتها وعراقتها، وإن أنجب خسيماً فهو راجع له هو؛ لخستته ودنائه، وهذه الصفة كما هي في النعل فهي كذلك في البغل. قال الزبيدي: "ويقال: البغل نعل، وهو له أهل: أي ابن زنية"^(٢). وقال أيضاً: "وقال ابن عبّاد: النعل: ولد الزنية... يُقال: جارية نغلة كأنها بغلة"^(٣).

وليس معنى هذا أنني أنكر اللفظ بالنون، فربما كانت رواية في البيت، فيصح البيت بالروايتين، فالمعنى بينهما ليس بعيداً.

وسبب التصحيف راجع لصحة المعنى من عدمه، وذلك لما بين الحرفين من اتحاد في الصورة في حالة عدم النقط.

٢- (التُّعْلَبَان)

قال الدميري: "الثعلب: معروف والأنثى ثعلبة... وكنية الثعلب أبو الحصين وأبو النجم وأبو نوفل وأبو الوثاب وأبو الحنص. والأنثى أم عويل والذكر تُعْلَبَان. وأنشد الكسائي عليه:

(١) ينظر: البغال للجاحظ ص ١١٥، وبلاغات النساء لابن طيفور ص ٩٦، والعقد الفريد لابن عبد ربه ٧/١٢٤، وتصحيح الفصح لابن درستوية ص ٧٩، وتاج العروس للزبيدي (س ل ل).

(٢) تاج العروس (ب غ ل).

(٣) السابق (ن غ ل).

أَرَبُّ يَبُولُ الثُّعْلَبَانَ بَرَأْسَهُ لَقَدْ ذَلَّ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثَّعَالِبُ
هكذا أنشده جماعة، وهو وهم. فقد رواه أبو حاتم الرازي: الثُّعْلَبَانُ، بالفتح على
أنه تثنية ثعلب... وفي نهاية الغريب^(١) أنه كان لرجل صنم، وكان يأتي بالخبز والزبد،
فيضعه عند رأسه، ويقول له: أَطْعِمُ فِجَاءَ ثُعْلَبَانَ فَأَكُلُ الْخَبْزَ وَالزَّبْدَ، ثم عَصَلَ عَلَى
رَأْسِ الصَّنَمِ، أي بال. وَالثُّعْلَبَانُ ذَكَرَ الثَّعَالِبِ. وفي كتاب الهروي^(٢): فِجَاءُ ثُعْلَبَانٍ فَأَكَلَا
الْخَبْزَ وَالزَّبْدَ. أراد تثنية ثعلب. قال الحافظ بن ناصر^(٣): أَخْطَأَ الْهَرَوِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ،
وَصَحَّفَ فِي رَوَايَتِهِ. وإنما الحديث فِجَاءُ ثُعْلَبَانٍ، وهو الذَّكْرُ مِنَ الثَّعَالِبِ، اسم له
معروف لا مثني، فأكل الخبز والزبد ثم عصل، بالعين والصاد، على رأس الصنم^(٤).
الثعلبان في البيت والرواية السابقة بضم الثاء، على أنه الذكر من الثعالب، وافتحها
على أنه مثني تصحيف وخطأ، فَأَهْلُ اللَّغَةِ يَسْتَشْهَدُونَ بِهَذَا الْبَيْتِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الذَّكْرِ
وَالْأُنْثَى مِنَ الْحَيَوَانِ، كَمَا قَالُوا: الْأَفْعَوَانُ: ذَكَرُ الْأَفَاعِي، وَالْعُقْرَبَانُ: ذَكَرُ الْعَقَارِبِ.
لكن هناك من العلماء من جزم بأن اللفظ في البيت بفتح الثاء على التثنية وخطأ من
قال غير ذلك، وقد ذكر الدميري طرفاً من ذلك.

ويضاف إليه ذلك ما ذكره الضيروز آبادي، فقال: "الثَّعْلَبُ: معروف، وهي الأُنْثَى،
أو الذَّكْرُ ثُعْلَبٌ وَثُعْلَبَانٌ، بِالضَّمِّ وَاسْتِشْهَادُ الْجَوْهَرِيِّ بِقَوْلِهِ: "أَرَبُّ يَبُولُ الثُّعْلَبَانَ
بَرَأْسَهُ" غَلَطٌ صَرِيحٌ، وَهُوَ مُسْبُوقٌ فِيهِ، وَالصَّوَابُ فِي الْبَيْتِ فَتُحِ الثَّاءُ، لِأَنَّهُ مُثْنَى" ^(٥).
وقد أحسن الزبيدي في الرد عليه وعلى غيره ممن قال مثل قوله، لذا سأكتفي بما

(١) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (ع ص ل).

(٢) ينظر: الغريبين في القرآن والحديث (ع ص ل).

(٣) ينظر: التنبيه على الألفاظ في كتاب الغريبين لابن ناصر السلمي ص ٣١٠-٣١١.

(٤) حياة الحيوان الكبرى ١ / ٢٥٢-٢٥٣.

(٥) القاموس (ث ع ل ب).

ذكره الزبيدي، فقد جمع كل ما يمكن أن يقال، فقال في قوله غَلَطٌ صَرِيحٌ: " قَالَ شَيْخُنَا: وَهَذَا مِنْهُ تَحَامُلٌ بِالْعِ، كَيْفَ يُحْطَى هَذَيْنِ الْإِمَامَيْنِ، ثُمَّ إِنَّ قَوْلَهُ: وَهُوَ أَيُّ الْجَوْهَرِيِّ مَسْبُوقٌ، أَيُّ سَبَقَهُ الْكِسَائِيُّ فِي الْغَلَطِ، كَالْتَّأْيِيدِ لِتَغْلِيظِهِ، وَهُوَ عَجِيبٌ، أَمَّا أَوَّلًا: فَإِنَّهُ نَاقِلٌ، وَهُوَ لَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ الْغَلَطُ، وَثَانِيًا: فَالْكَسَائِيُّ مِمَّنْ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِيمَا قَالَهُ، فَكَيْفَ يَجْعَلُهُ مَسْبُوقًا فِي الْغَلَطِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ عِنْدَ التَّأَمُّلِ!؟

وَمِنْ قِصَّتِهِ (كَانَ غَاوِي بِنُ عَبْدِ الْعَزْزِيِّ) وَقِيلَ: غَاوِي بِنُ ظَالِمٍ، وَقِيلَ: وَقَعَ ذَلِكَ لِلْعَبَّاسِ بْنِ مُرْدَاسٍ، وَقِيلَ لِأَبِي ذَرِّ الْغِفَارِيِّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ، (سَادِنًا) أَيُّ خَادِمًا (لِصَنَمٍ) هُوَ سُوعٌ، قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ، وَكَانَتْ (لِبَنِي سُلَيْمٍ) بِنِ مَنْصُورٍ، بِالضَّمِّ الْقَبِيلَةَ الْمَعْرُوفَةَ، وَهَذَا يُؤَكِّدُ أَنَّ الْقِصَّةَ وَقَعَتْ لِأَحَدِ السُّلَمِيِّينَ، (فَبَيْنَا هُوَ عِنْدَهُ إِذْ أَقْبَلَ ثُعْلَبَانِ، يَشْتَدَّانِ) أَيُّ يَعْدُوَانِ (حَتَّى تَسَنَّمَاهُ): عَلَيْهِ، (فَبَالَآ عَلَيْهِ، فَقَالَ) حِينَئِذٍ (الْبَيْتِ) الْمَذْكُورِ آتِفًا. اسْتَدَلَّ الْمُؤَلِّفُ بِهَذِهِ الْقِصَّةِ عَلَى تَخْطِئَةِ الْكِسَائِيِّ وَالْجَوْهَرِيِّ، وَالْحَدِيثُ ذَكَرَهُ الْبَغَوِيُّ فِي مُعْجَمِهِ، وَابْنُ شَاهِينَ وَعَيْرُهُمَا، وَهُوَ مَشْرُوحٌ فِي دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ لِأَبِي نُعَيْمٍ الْأَصْبَهَانِيِّ وَنَقَلَهُ الدَّمِيرِيُّ فِي حَيَاةِ الْحَيَوَانَ، وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ نَاصِرٍ: أَخْطَأَ الْهَرَوِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ وَصَحَّفَ فِي رِوَايَتِهِ، وَإِنَّمَا الْحَدِيثُ: فَجَاءَ ثُعْلَبَانُ -بِالضَّمِّ- وَهُوَ ذَكَرَ الثُّعَالِبِ اسْمٌ لَهُ مُفْرَدٌ لَا مُثَنَّى، وَأَهْلُ اللُّغَةِ يَسْتَشْهَدُونَ بِالْبَيْتِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، كَمَا قَالُوا: الْأَفْعُونَ: ذَكَرَ الْأَفَاعِي، وَالْعُقْرُبَانُ: ذَكَرَ الْعَقَارِبِ، وَحَكَى الزَّمَخْشَرِيُّ عَنِ الْجَاحِظِ أَنَّ الرِّوَايَةَ فِي الْبَيْتِ إِنَّمَا هِيَ بِالضَّمِّ عَلَى أَنَّهُ ذَكَرَ الثُّعَالِبِ، وَصَوَّبَهُ الْحَافِظُ شَرَفُ الدِّينِ الدَّمِيَّاطِيُّ وَعَيْرُهُ مِنَ الْحَفَاطِ، وَرَدُّوا خِلَافَ ذَلِكَ، قَالَه شَيْخُنَا، وَبِهِ تَعَلَّمَ أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ: الصَّوَابُ، غَيْرُ صَوَابٍ (١).

وعليه: فاللفظ في البيت بالضم، والفتح فيه على أنه مثنى تصحيف وخطأ.

٣- (ذُبَابَةٌ) (ذُبَابَةٌ)

قال الدميري: "الذُّبَابُ: معروف، واحده: ذُبَابَةٌ، ولا تقل ذُبَابَةٌ"^(١).

ذكر الدميري أن الذُّبَابَ معروف، ويقصد به: الأَسْوَدُ الَّذِي يَكُونُ فِي البُيُوتِ، وَيَسْقُطُ فِي الإِنَاءِ والطَّعَامِ^(٢)، يقال في مفرده (ذُبَابَةٌ)، ولا يقال (ذُبَابَةٌ).

وقوله: "ولا تُتَلُّ: ذُبَابَةٌ، يعني بالكسْر، على أَنَّهَا واحِدَةُ الذُّبَابِ، بالكسْرِ، بناء على أَنَّهُ جنسٌ لا جمعُ ذُبَابٍ"^(٣). وهذا الذي ذكره الدميري منقول بِنَصِّهِ عن الجوهري^(٤).

وهذا المثال الكلام فيه من ناحيتين، هما:

الناحية الأولى: لفظ الذُّبَابُ هل هو جمع أم مفرد؟ العلماء على رأيين:

الأول: أنه اسم جنس جمعي يفرق بينه وبين مفرده بالهاء، وممن قال بذلك

الجوهري في النص السابق، وتابعه فيه الدميري.

وحكي عن الكسائي، فقال كراع: "والشَّدَاةُ: ذبابة... قال الكسائي: هي ذبابة

تعض الإبل... والنُّعْرَةُ: ذبابة تسقط على الدواب فتؤذيها... والشَّعْرَاءُ: ذبابة تدخل في

أنوف الدواب... واللُّقَاعَةُ: ذبابة؛ وجمعها لُقَاعٌ"^(٥).

وقال ابن يعيش: "فأما قولهم: ذُبُّ في جمع ذُبَابٍ، فهو شَادٌ، فإنه يقال: "ذُبَابَةٌ"

للوحد، وذُبَابٌ للجنس، على حد بَطَّةٍ، وبَطٌّ، وحمامةٍ، وحمَامٌ"^(٦).

(١) حياة الحيوان الكبرى ١/ ٤٨٨.

(٢) ينظر: اللسان (ذب ب).

(٣) سهم الألفاظ في وهم الألفاظ لابن الحنبلي ص ٣٨.

(٤) ينظر: الصحاح (ذب ب).

(٥) المنتخب من كلام العرب ص ١٢٨. وينظر: المدخل إلى تقويم اللسان للخمي ص ٤٤٢

(٦) المفصل في صنعة الإعراب ٣/ ٢٨٠. ينظر: المصباح المنير (ذب ب).

الثاني: يرى أن اللفظ مفرد، وهذا ما عليه كثير من أهل اللغة. قال الأزهري: "وَوَاحِدَ الذُّبَّانِ ذُبَابٌ بغير هاء" (١). وقال ابن سيده: "ولا يُقَالُ ذُبَابَةٌ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ... وَالصَّوَابُ ذُبَابٌ وَهُوَ وَاحِدٌ" (٢).

وقد نسب أبو هلال العسكري اللفظ على الجمع للعامّة ووسمه بالخطأ، فقال: "والذُّبَابُ وَاحِدٌ، وَالْجَمْعُ ذِبَّانٌ. وَالْعَامَّةُ تَقُولُ: ذِبَّانَةٌ لِلوَاحِدِ، وَالذُّبَابُ لِلْجَمِيعِ، وَهُوَ خَطَأً. وَيُقَالُ لِلْأُنْثَى: ذُبَابَةٌ" (٣).

وهنا سؤال، كيف لأبي هلال العسكري أن ينسب القول بالجمع للعامّة، وقد حكاها أهل اللغة فكيف تلحن به العامّة؟!

ثم كيف يسمها بالخطأ والعلماء على استخدامها عند العرب باعتبارها اسم جنس؟ واسم الجنس يستعمل للمفرد والجمع (٤).

وقد نصّ القاضي عياض على أن اللفظ يصح أن يكون مفردًا، ويصح وأن يكون جمعًا، وذكر أن هذه لغة العرب، فقال: "وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ الذُّبَابَ وَاحِدًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهُ جَمْعًا، وَلِكُلِّ شَاهِدٍ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ" (٥).

وقد منع ابن قتيبة لفظ الذُّبَابَةَ مفرد الذُّبَابِ، فقال: "وتقول: وقع في الشراب ذُبَابٌ، ولا تقول ذُبَابَةٌ" (٦).

وجعل أبو الفرج النهرواني هذه لغة ضعيفة، فقال: "قيل في هَذَا الْخَبَرِ الذُّبَابَةَ عَلَى لُغَةٍ حَكِيَتْ ضَعِيفَةً، يُقَالُ فِيهَا ذُبَابَةٌ فِي التَّوْحِيدِ وَذُبَابٌ فِي الْجَمْعِ، مِثْلَ رِقَاقَةٍ

(١) التهذيب (ذب).

(٢) المحكم (ذب). وينظر: اللسان (ذب ب)، وتاج العروس (ذب ب).

(٣) التلخيص في معرفة أسماء الأشياء ص ٣٩٠.

(٤) ينظر: شرح ديوان المتنبي للعكبري ٢ / ٢٠٢.

(٥) مشارق الأنوار (ذب ب).

(٦) أدب الكاتب ص ٤١٠. وينظر: إكمال الإعلام بتثليث الكلام لابن مالك الجياني ١ / ٢٢٦.

ورقاق، وثمامة وثمانم، وجزارة وجزار فَمَا أشبه هَذَا مِمَّا سبق جمعه واحده، وَكَانَتْ الهَاءُ فارقةً بَيْنَ واحده وَجمعه، فَأَمَّا اللُّغَةُ الفصيحَةُ فِي العَرَبِيَّةِ الفاشيةِ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ فَهُوَ أَنَّ الذُّبَابَ وَاحِدٌ" (١).

الناحية الثانية: هل لفظ (ذِبَّانَةٌ) خطأ وتصحيف للفظ ذِبَابَةٌ مؤنث الذُّبَابِ أم لا؟ جمهور العلماء على أن الأثنى يقال لها ذبابة بالباء، وَلَا يُقَالُ: ذِبَّانَةٌ. قَالَ ابن دريد: " فَأَمَّا قَوْل العَامَّةِ ذِبَّانًا فَخَطَأٌ" (٢)، وَقَالَ ابن مكي: " يقولون: ذِبَّانَةٌ. والصواب: ذِبَابَةٌ، وجمعها: ذُبَابٌ، وجمع الذُّبَابِ: أَدِبَّةٌ، وَذُبَانٌ، كَعُرَابٍ، وَأَعْرِبَةٍ، وَعِرْبَانٍ. فكما لا يقال: عِرْبَانَةٌ كذلك لا يُقَالُ: ذِبَّانَةٌ" (٣).

وقال الزبيدي: "ويقولون- أي العوام- لواحد الذُّبَابِ ذِبَّانَةٌ، قال محمد: والصواب: ذُبَابٌ، ثم يجمع الذُّبَابُ على أَدِبَّةٍ في أدنى عدده وَذِبَّانًا للكثير" (٤). وذهب العوتبي إلى أن اللفظ يقال للمذكر والمؤنث بلفظ واحد فقال: "الذُّبَابُ: اسمٌ واحدٌ للمذكر والأثنى، وكذلك العُرَابُ، والغالبُ عليه في الكلام التذكير، كما أن الغالب في العُقَابِ التأنيث" (٥).

واللفظ بالنون مستعمل إلى الآن في العامية المصرية، ولكن مع إبدال الذال دالاً، فيقولون فيها (ذِبَّانَةٌ).

وهذا الإبدال له ما يسوغه، فالذال والذال متجاوران في المخرج، وكذلك يشتركان في عدد من الصفات، فكلا الصوتين مجهور، مستفل، منفتح، مصمت، إلا أن الدال

(١) المجلس الصالح الكافي والأُنيس الناصح الشافي ص ٤٧٩.

(٢) الجمهرة (ب ذ).

(٣) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص ١٥٧. وينظر: تقويم اللسان لابن الجوزي ص ١٠٨.

(٤) لحن العوام ص ٨٦، ٨٥. وينظر: سهم الألفاظ لابن الحنبلي ص ٣٨.

(٥) كتاب الإبانة في اللغة ٢ / ٦٠.

صوت شديد، والذال صوت رخو^(١).

مما سبق يتضح أن العلماء لم تتحد كلمتهم في لفظ الذُّبَاب من ناحية العدد، فجماعة على القول بالإفراد، وجماعة على القول بالجمع، وبعضهم ذكر أن اللفظ بالإفراد والجمع معاً هو الذي عليه كلام العرب.

والذي يبدو لي أن هذا الأخير هو الصواب، فالإفراد والجمع نقلهما العلماء الثقات الذين يحتج بكلامهم، فلا مجال لإنكار أحدهما أو رميها بالضعف أو أنها من كلام العوام ما دام ثبت استعمال العرب لها.

ولعل السبب الذي دفع بعض العلماء لرفض كون لفظ الذُّبَاب جمعاً، حتى أنكر بعضهم الذبابة -بالهاء- هو استعمال القرآن للفظة بمعنى المفرد، وإجماع أهل التفسير على ذلك.

جمهور العلماء على أن اللفظ بإبدال النون من الباء تصحيف وخطأ، ومن كلام العوام، وليس من فصيح لغة العرب، وهو ما يؤيده الباحث.

٤- (الدَّرَّة) (الدُّرَّة)

قال الدميري: " وفي صحيح مسلم^(٢) وغيره من حديث أنس في شفاعته النبي -صلى الله عليه وسلم- يوم القيامة: «ثم يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يَزِنُ ذُرَّةً». صَحَّفَهَا شُعْبَةُ بن بسطام، وقال: مثقال ذُرَّةٍ بضم الذال وتخفيف الراء. وقال العبدري: إنما قال ذُرَّةً بالبدال المهملة وتشديد الراء واحدة الدَّرُّ وهو تصحيف التصحيف ... والدَّرَّةُ: النملة الصغيرة الحمراء، وهي أصغر ما يكون إذا مَرَّ عليها حَوْلٌ؛ لأنها تصغر وتحريئ كما تفعل الأفعى"^(٣).

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ٤٣-٤٣٦، وأصوات اللغة العربية د/ جبل ص ١٤٣-١٤٥.

(٢) (بابُ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةٌ فِيهَا)، حديث رقم (٣٢٥).

(٣) حياة الحيوان الكبرى ١/ ٤٩٤.

في النص السابق ذكر الدميري أن الذرّة: هي النملة الصغيرة الحمراء، وأن هذا هو المقصود في الحديث، غير أن شعبة صحّف اللفظ وذكر أنها الذرّة: الحبوب التي تؤكل، ثم صحّف العبدري تصحيف شعبة فجعلها الذرّة.

وقد نص على هذا التصحيف كثير من العلماء. قال ابن الجوزي: " وَقَوْلُهُ: (يُخْرِجُ مِنَ النَّارِ مَنْ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ ذَرَّةً) الذَّرَّةُ: النَّمْلَةُ الصَّغِيرَةُ. وَقَالَ شُعْبَةُ: ذُرَّةٌ بِتَخْفِيفِ الرَّاءِ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ لَيْسَ بِشَيْءٍ"^(١). وقال النووي: "الْمُرَادُ بِالذَّرَّةِ وَاحِدَةُ الذَّرِّ وَهُوَ الْحَيَوَانُ الْمَعْرُوفُ الصَّغِيرُ مِنَ النَّمْلِ وَهِيَ بَفَتْحِ الذَّالِ الْمُعْجَمَةِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ وَمَعْنَى يَزِنُ أَيَّ يَعْدِلُ وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِنَّ شُعْبَةَ جَعَلَ مَكَانَ الذَّرَّةِ ذُرَّةً، فَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ رَوَاهُ بِضَمِّ الذَّالِ وَتَخْفِيفِ الرَّاءِ، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ تَصْحِيفٌ مِنْهُ"^(٢).

وبيّن القاضي عياض السبب الذي أوقع شعبة في هذا التصحيف فقال: " وإنما أوقعه في هذا - والله أعلم - قوله في هذا الحديث أولاً: " مثقال شعيرة " ثم قال: مثقال ذرّة فقراه هو ذرّة؛ لموافقته الحبوب قبل في الجنس، والله أعلم. وقد وقع هذا عن شعبة عند العذري والستجالي والحسني ذرّة، بدال مهمله وراء مُشدّدة وهذا من التصحيف، والصواب في هذا كله ذرّة بفتح الذال المعجمة"^(٣).

ومما هو جدير بالذكر أن التغيير في اللفظ هنا على وجهين، هما:

الأول: ما يمكن أن يقال له تصحيف وهو التغيير الذي بين لفظي (الذرّة) و(الذرّة)؛ لأن التغيير في الحركات فقط.

الثاني: ليس من باب التصحيف بل هو من باب التحريف؛ لأنه بُعد عن نقط الحروف وشكلها، حيث أنقص بنية الكلمة بحذف حرف منها.

(١) كشف المشكل من حديث الصحيحين ٣/ ٢٢٠.

(٢) المنهاج شرح مسلم ٣/ ٦١.

(٣) إكمال المعلم بفوائد مسلم ١/ ٥٨١. وينظر: تحفة الأحوزي للمباركفوري ٧/ ٢٦٩.

غير أن العلماء قديماً لم يكونوا يرون فرقاً بين المصطلحين.

٥ (العَطْرَب) (الْفَطْرَب)

قال الدميري: "العَطْرَبُ: الأفعى، عن كُرَاع، وقال بعضهم: هذا تصحيف إنما هو بالعين المهملة والطاء المعجمة" (١).

نص الدميري أن (الغطرب) هي الأفعى، وذكر أن هذا منقول عن كراع النمل (٢)، ثم ذكر عن بعض العلماء أنه تصحيف، وأن صوابه (العِطْرَب) بالعين المهملة والطاء المعجمة، وعلى هذا فالعلماء على فريقين:

الأول: يرى أن اللفظ بالغين المعجمة والطاء اسم للأفعى، وهذا الرأي قاله كراع، ونقله عنه العلماء. جاء في اللسان "العَطْرَبُ: الأفعى، عن كراع" (٣).
الثاني: يرى أن اللفظ بالغين والطاء تصحيف، حيث نُقِلَ إعجام الطاء إلى العين المهملة قبلها، فصارت العين غيناً، وصارت الطاء طاءً.

قال الفيروز آبادي: "العَطْرَبُ: الأفعى، عن كُرَاع، وعندي: أنه تصحيف، إنما هو بالعين المهملة والطاء المعجمة" (٤).

وقد نقل الزبيدي عن شيخه الفاسي أنه تعقب الفيروز آبادي في دعواه تصحيف اللفظ، ورد عليه فيما أنكره على كُرَاع، ورفض القول بالتصحيف، ونبه على أهمية اتباع الرواية، وأنه لا يمكن رد قول من ثبت أنه ثقة إلا بقول ثقة، فقال: "قال شيخنا: والعندي لا تثبت بها اللغة، ولا يُصَادِمُ مَا نَقَلَهُ كُرَاع، وَهُوَ أَحَدُ الْمُعْتَمِدِينَ فِي الْفَنِّ، فَلَا بُدَّ مِنْ نَقْضِهِ بِنَقْلِ عَنِ إِمَامٍ مِنْ أئِمَّةِ هَذَا الشَّانِ، وَإِلَّا فَالْأَصْلُ ثَبَاتُ قَوْلِهِ. انتهى" (٥).

(١) حياة الحيوان الكبرى ٢/ ٢٥٤.

(٢) ينظر: المنجد في اللغة ص ١١١.

(٣) اللسان (غ ط رب). وينظر: تاج العروس (غ ط رب).

(٤) القاموس (غ ط رب).

(٥) تاج العروس (غ ط رب).

وعليه: فلا مجال لدعوى التصحيف؛ حيث إنه لم يُنقل عن أحد من أئمة اللغة الذين عايشوا العرب ونقلوا لنا لغتهم ما يخالف ذلك، وحتى يثبت هذا فاللفظ (الغطرب) مستعمل في دلالة علي الأفعى كما ذكر كراع.

أما اللفظ بالعين والظاء فلم ينكر أحد استعماله في دلالة -أيضاً- علي الأفعى، قال الصاحب بن عباد: "العِظْرُبُ الأفعى"^(١). وقال الفيروز آبادي: "العِظْرُبُ، بالكسر: الأفعى الصَّغِيرَةُ"^(٢).

مما سبق يتضح أن

١- الرأي القائل بالتصحيف ليس عليه دليل أكثر من تشابه الكلمتين في الخط واحتمال وقوع التصحيف فيها.

٢- هذه الدعوى أُجِيبَ عنها بأن الأصل في اللغة إتباع الرواية، والأولى عدم كونها مُصَحَّفَةً، وأنه لا يصح الحكم بالتصحيف بمجرد الاحتمال أو التشابه في الخط، أو العِنْدِيَّة؛ لأنها لا تقتضي تَغْلِيظَ الحُفَاظِ.

٣- اللفظين (الغَطْرَب) (العِظْرَب) مستعملان في الدلالة علي الأفعى.



(١) المحيط في اللغة (ع ظ ر ب).

(٢) القاموس (ع ظ ر ب). وينظر: تاج العروس (ع ظ ر ب).

المبحث الثاني: النقد على المستوى الدلالي

يُعدُّ المستوى الدلالي "من أهم أبواب اللغة وأوسعها، فهو يدرس الظواهر التي تؤثر في معاني الكلمات، وفي قواعد اللغة وأساليبها، فتؤدي إلى تطورها واختلافها"^(١)، كما يُعدُّ أساس الدراسات اللغوية وهدف اللغويين، بل هو المهمة الأساسية للمعاجم، فلأجله كان إنشاء المعجم.

وأتناول في هذا المبحث الألفاظ التي عرض لها الدميري بالنقد وتنتمي للمستوى الدلالي، من خلال كتابه (حياة الحيوان الكبرى).

وقد جاءت هذه الدراسة في عدة مطالب، تفصيل القول فيها كما يلي:

المطلب الأول: الخطأ في بيان معنى اللفظ

في بعض الأحيان قد يُخْتَلَف في بيان دلالة اللفظ، فيذهب العلماء فيه مذاهب مختلفة، وقد يكون الصواب حليفاً لبعضهم أو لجميعهم، لكن باختلاف وجهة النظر للفظ المُعرَّف أو المشروح. وقد رصدت هذا النوع من النقد في كتاب (حياة الحيوان الكبرى). من خلال الأمثلة التالية.

١ - (الزَّاع)

قال الدميري: "الزَّاع: من أنواع الغُرْبَان، يقال له: الزَّرْعِي، وَغُرَابُ الزَّرْع، وهو غراب أسود صغير، وقد يكون مُحَمَّرَ المنقار والرَّجْلَيْنِ، ويقال له: غراب الزيتون؛ لأنه يأكله. وهو لطيف الشكل حسن المنظر. لكن وقع في عجائب المخلوقات، أنه الأسود الكبير، وأنه يعيش أكثر من ألف سنة، وَهُوَ وَهْمٌ، والصواب الأول"^(٢).

ذكر الدميري أن الزَّاع نوع من الغربان، وهو أسود صغير، ثم ذكر أن صاحب

(١) علم الدلالة اللغوية د/ عبد التواب الأكرت ص ١١.

(٢) حياة الحيوان الكبرى ٣/٢.

كتاب عجائب المخلوقات^(١) يصفه بأنه الأسود الكبير، وجعل الدميري هذا من الوهم والخطأ، ونص على أن الصواب الأول.

ومن الواضح أن الذي يدور عليه الخلاف هو حجم هذا الطائر، هل هو الصغير أم الكبير؟ فهم متفقون على أن لونه أسود.

وبالرجوع إلى معاجم اللغة تبين صحة ما قاله الدميري. قال ابن الأثير: "الزَّاعُ: هُوَ نَوْعٌ مِنَ الْغُرْبَانِ صَغِيرٌ"^(٢). وقال الفيومي: "الزَّاعُ غُرَابٌ نَحْوُ الْحَمَامَةِ أَسْوَدُ بِرَأْسِهِ غُبْرَةٌ. وَقِيلَ: إِلَى الْبَيَاضِ وَلَا يَأْكُلُ حَيْفَةً"^(٣).

ومما تجدر الإشارة إليه أن الأزهري تردد في اللفظ بين كونه عربي أم معرَّب، فقال: "والزَّاعُ: هَذَا الطَّائِرُ... وَلَا أَدْرِي أَعْرَبِيٌّ أَمْ مَعْرَبٌ"^(٤).

وذهب الزبيدي إلى أن اللفظ ليس بعربي، بل مُعْرَبٌ من الفارسية، فقال: "قلت: الصَّحِيحُ أَنَّهُ فَارِسِيٌّ ثُمَّ عَرَبٌ، وَلَكِنْ يُطْلَقُ عَلَى مُطَلَّقِ الْغُرْبَانِ صَغِيرًا أَمْ كَبِيرًا، فَلَمَّا عَرَّبَ خُصَّصَ لِنَوْعٍ وَاحِدٍ مِنْهَا"^(٥). وقال آدي شير: "الزاع: غراب صغير إلى البياض لا يأكل الحيف، فارسيته زاع، وفُسرَّ بالغرَابِ وضرب من الحمام"^(٦).

وعلى هذا الذي قاله الزبيدي فاللفظ عام يطلق على كل غراب كبيراً كان أو صغيراً، ثم حدث له تطور دلالي، فخصصت دلالته بعد التعريب بالصغير من الغربان فقط، بعد أن كان يطلق على جميعها صغيرها وكبيرها.

(١) ينظر: عجائب المخلوقات والحيوانات وغرائب الموجودات لزكريا القزويني ص ٣٤٦.

(٢) النهاية (زي غ). وينظر: العباب الزاخر واللباب الفاخر للصغاني ص ٣٦٤.

(٣) المصباح (ز و غ).

(٤) التهذيب (غ زي).

(٥) تاج العروس (زي غ).

(٦) الألفاظ الفارسية المعربة ص ٨٢.

ومن هنا يتضح أن ما قاله القزويني ليس وهمًا كما وصفه الدميري، بل هو صواب -أيضًا- لكن باعتبار أصل دلالة اللفظ في اللغة الفارسية، فلما عُرِب اللفظ خصصت دلالته بالصغير من الغربان دون الكبير. فمن الممكن أن يكون القزويني نص على دلالته في لغته الفارسية قبل التعريب، والتزم الدميري بما استقرت عليه دلالة اللفظ بعد التعريب.

٢- (السَّمُور)

قال الدميري: "السَّمُورُ: وهو بفتح السين وبالميم المشددة المضمومة، على وزن السَّمُودِ والكَلُوبِ، حيوان بري يشبه السَّنُور... ومن غريب ما وقع للنووي، في تهذيب الأسماء واللغات^(١)، أنه قال: السَّمُورُ طائر، ولعله سبق قلم. وأعجب منه ما حكاه ابن هشام في شرح الفصيح^(٢)، أنه ضرب من الجن"^(٣).

ذكر الدميري أن السَّمُورَ حيوان برّي، وذكر أن النووي أغرب في تعريفه فنص على أنه طائر^(٤)، وذكر أن ابن هشام جاء بما هو أغرب وأعجب فجعله ضربًا من الجن.

وبالرجوع لكتب اللغة وما قاله العلماء تبين صحة ما قاله الدميري. قال النبدنجي: "والسَّمُور: وهي دَابَّةٌ يُؤَخِّدُ وَبَرِّهَا فَيَلْبَسُ"^(٥).

وقال الأزهري: "والسَّمُورُ: دَابَّةٌ مَعْرُوفَةٌ تُسَوَّى مِنْ جُلُودِهَا فِرَاءً غَالِيَةً الأثمان"^(٦).

(١) ينظر: تهذيب الأسماء واللغات ٣/ ١٥٥.

(٢) ينظر: ص ١٢٩.

(٣) حياة الحيوان الكبرى ٢/ ٤٦.

(٤) ولم يترك الأمر هكذا بل التمس له عذرًا في ذلك، بأنه من سبق القلم، في إشارة منه إلى علو قدر النووي في العلم والعربية فهو لا يخطئ في مثل هذا الأمر الظاهر.

(٥) التقفية ص ٣٩٩.

(٦) التهذيب (س ر م).

وقال الضيومي: "وَالسَّمُورُ حَيَوَانٌ بِبِلَادِ الرُّوسِ وَرَاءَ بِلَادِ التُّرْكِ يُشْبِهُ النَّمْسَ، وَمِنْهُ أَسْوَدٌ لَامِعٌ"^(١).

مما سبق يتضح أن

- ١- السَّمُورُ دابة مشهورة ومعروفة عند كثير من الشعوب.
 - ٢- السَّمُورُ دابة محل اهتمام كثير من الناس، فهو مرغوب فيه بسبب جلوده وفرائه التي تباع بأعلى الأثمان.
 - ٣- أغرب بعض العلماء في تحديد دلالتها، فمنهم من جعلها من جنس الطيور، ومنهم من جعلها من جنس الحِنِّ، وزاد الزبيدي أن منهم من جعلها من جنس النبات.
- ٣- (النَّهَارُ)
- قال الدميري: "النَّهَارُ: ولد الحُبَارَى... قال البطليوسي، في شرح أدب قد اختلف اللغويون في النَّهَارِ، فقال قوم: هو فرخ القطة، وقال قوم: إنه ذكر البوم، والأنثى صيف، وقيل: إنه ذكر الحبارى، والأنثى ليل، وقيل: إنه فرخ الحُبَارَى، قال الشاعر:

وَنَهَارٌ رَأَيْتُ مُتَّصِفَ اللَّيْلِ، وَلَيْلٌ رَأَيْتُ وَسَطَ النَّهَارِ^(٣)

وهذا القول هو الصواب والله أعلم"^(٤).

نصَّ الدميري على أن النَّهَارَ ولد الحُبَارَى، ثم نقل عن البطليوسي اختلاف العلماء

(١) المصباح (س م ر). وينظر: تاج العروس (س م ر).

(٢) ينظر: الإقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢/ ٨٤.

(٣) البيت من الخفيف، بلا نسبة في الإقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢/ ٨٤، والمحاضرات والمحاورات للسيوطي ص ٢٩٦.

(٤) حياة الحيوان الكبرى ٢/ ٥٠٤. والحبارى: اسم طائر.

في دلالة اللفظ، ثم رجَّح ما ذكره أولاً من أنه ولد الحُبَارَى أو فرخ الحبارى، ونص على أنه هو الصواب.

وبالرجوع إلى أقوال العلماء في اللفظ لم أجد من اقتصر في دلالة اللفظ على كونه ولد الحبارى غير الجوهري فيما نقله عن الأصمعي، فقال: " والنَّهَارُ: فرخ الحُبَارَى: ذكره الأصمعي في كتاب الفرق" (١)، ربما كان هذا هو السبب في تصويب هذه الدلالة واقتصار الدميري عليها دون غيرها، فهو كثيراً ما يعتمد كلام الجوهري عن غيره. وجُلُّ العلماء على أن اللفظ متعدد الدلالات يطلق على غير واحد من الطيور. قال الأزهري: " وَقَالَ اللَّيْثُ: النَّهَارُ: فرخُ القَطَا، وَثَلَاثَةُ أَنهْرَةٍ. وَقَالَ غَيْرُهُ: النَّهَارُ: فرخُ الحُبَارَى" (٢).

وقال ابن سيده: " والنَّهَارُ: فرخ القَطَا والغَطَاطِ، وَالْجَمْعُ أَنهْرَةٌ، وَقِيلَ: النَّهَارُ: ذكر البوم، وَقِيلَ: هُوَ ولد الكروان، وَقِيلَ: هُوَ ذكر الحباري وَالْأُنثَى: لَيْلٌ" (٣). وقال الزبيدي: " والنَّهَارُ: فرخُ القَطَا والغَطَاطِ، أَوْ ذَكَرُ البُومِ، أَوْ وَلَدُ الكَرَوَانِ، أَوْ ذَكَرُ الحُبَارَى، جَمْعُ أَنهْرَةٍ وَنُهْرٍ، وَأَنثَاهُ اللَّيْلُ" (٤).

والذي يبدو من أقوال العلماء أن اللفظ عام يطلق على فرخ الحُبَارَى وغيره من أنواع الطيور التي ذكروها، لما بينها من تشابه، وليس مقصوراً على نوع واحد كما قال الدميري، ومما يؤيد هذا أن العلماء لم يبدووا في تفسير دلالة اللفظ بذكر الحُبَارَى، بل جاء عند بعضهم ثانياً، وعند بعضهم ثالثاً، وعند بعضهم رابعاً.



(١) الصحاح (ن هـ ر).

(٢) التهذيب (هـ ن ر). وينظر: المحيط في اللغة للصاحب بن عباد ص ٣٠٦.

(٣) المحكم (هـ ن ر).

(٤) تاج العروس (ن هـ ر).

المطلب الثاني: النقد في الفروق اللغوية

الفروق اللغوية هي "تلك المعاني الدقيقة التي يلتبسها اللغوي بين الألفاظ المتقاربة المعاني، فيُظنّ ترادفها لخفاء تلك المعاني إلا على متكلمي اللغة الأَفْحاح، أو الباحث اللغوي"^(١).

وهي من المباحث المهمة في الدرس الدلالي، والتي تكشف عن مدى دقة العربية وتميزها في تلمّس الفروق الدقيقة بين الألفاظ التي قد يُظنّ أنها متحدة الدلالة. فدقة الدلالة وخصوصية الكلمة من أهم ما تتميز به اللغة العربية.

وقد رصدت لهذا النوع من النقد في كتاب (حياة الحيوان) مثالين هما:

١- (الحدأة) و(الحدأة)

قال الدميري: "الحدأة: - بكسر الحاء المهملة - أخس الطير، كنيته أبو الخطاب، وأبو الصلت، ولا تقل: حدأة بفتح الحاء؛ لأنها الفأس التي لها رأسان"^(٢).
في النص السابق ذكر الدميري لفظ الحدأة: التي هي أخس الطير، وبين أنها مكسورة الحاء، ولا تقال بفتحها، فهي بالفتح الفأس ذات الرأسين.
وبالنظر في أقوال العلماء وجد أنها لا تسير على وتيرة واحدة، فمنهم من وافق كلام الدميري كلامه.

قال الضرابي: "الحدأة: الفأس ذات الرأسين"^(٣). وقال ابن سيده: "الحدأة: الطائر... والحدأة: الفأس ذات الرأسين، وألجمع حدأ. وأكسر لغة. وقيل الحدأة الفأس العظيمة، وقيل الحدأ رؤوس الفؤوس"^(٤).

وقال الأجدابي: "والحدأة: بفتح الحاء الفأس التي لها رأسان. وأما الحدأة

(١) دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني لمحمد ياس خضر الدوري ص ٧.

(٢) حياة الحيوان الكبرى ١ / ٣٢٥ - ٣٢٦.

(٣) ديوان الأدب ٤ / ١٦٠.

(٤) المحكم (ح د أ).

بِكَسْرِ الْحَاءِ: فَهِيَ هَذَا الطَّائِرُ الْمَعْرُوفُ" (١).

ومنهم من جعل اللفظ بالفتح للفأس التي لها رأس واحدة. قال الخليل: "الْحِدَاةُ: طَائِرٌ يَصِيدُ الْجِرْدَانَ... وَالْحَدَأُ، مَهْمُوزٌ مَقْصُورٌ -بِفَتْحِ الْحَاءِ- شَبَهُ فَأْسَ تَنْقَرُ بِهِ الْحِجَارَةُ مُحَدَّدُ الطَّرْفِ" (٢). وقال ابن دريد: "والْحِدَاةُ: ضَرْبٌ مِنَ الطَّيْرِ، وَالْجَمْعُ حَدَأٌ. وَالْحِدَاةُ: الْفَأْسُ الَّتِي لَهَا رَأْسٌ وَاحِدٌ وَجَمَعَهَا حَدَأٌ، مَهْمُوزٌ مَقْصُورٌ" (٣). وفرَّق ابن قتيبة بين الْحِدَاةِ وبين الْفَأْسِ فقال: "الْحِدَاةُ: الْفَأْسُ ذَاتُ الرَّأْسَيْنِ، وَجَمَعَهَا حَدَأٌ مَقْصُورٌ... فَإِذَا كَانَ لَهَا رَأْسٌ وَاحِدٌ فَهِيَ فَأْسٌ" (٤).

ومنهم من جعل اللفظ بالفتح والكسر في الطائر، وجعل الكسر أجود. قال الأزهري: "وَقَالَ ابْنُ الْأَثْبَارِيِّ الْحِدَأُ جَمْعُ الْحِدَاةِ، وَهُوَ طَائِرٌ، وَرُبَّمَا فَتَحُوا الْحَاءَ فَقَالُوا حَدَاةً، وَحَدَأٌ، وَالْكَسْرُ أَجُودٌ. وَقَالَ الْحَدَأُ الْفُؤُوسُ، بِفَتْحِ الْحَاءِ" (٥).

ومنهم من جعل اللفظ بالفتح والكسر في الطائر، والفتح والكسر في الفأس دون تفضيل. قال صاحب ابن عباد: "الْحِدَاةُ: طَائِرٌ يَصِيدُ الْجِرْدَانَ... وَقَدْ يُفْتَحُ حَاؤُهَا فِي لُغَةٍ. وَالْحَدَأُ: شَبَهُ فَأْسٍ تُنْقَرُّ بِهِ الْحِجَارَةُ، وَقَدْ يُكْسَرُ الْحَاءُ" (٦). واعترض القاضي عياض على هذا الأخير فقال: "الْحِدَاةُ بِكَسْرِ الْحَاءِ وَفَتْحِ الدَّالِ وَالْهَمْزِ مَقْصُورٌ وَهُوَ طَائِرٌ مَعْرُوفٌ لَا يُقَالُ إِلَّا بِكَسْرِ الْحَاءِ" (٧).

(١) كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ ص ٢٣٦.

(٢) العين (ح د أ).

(٣) الجمهرة (أ ح د).

(٤) الجرائم ١/ ٤١٦.

(٥) التهذيب (ح د أ).

(٦) المحيط في اللغة (ح د أ).

(٧) مشارق الأنوار (ح د أ).

وقال الزبيدي: " الحِدَاةُ كَعِنَبَةٍ: قَالَ الْجَوْهَرِيُّ وَالصَّاعِقَانِي: وَلَا تَقُلُ الحِدَاةُ بِالْفَتْحِ طَائِرٌ مَعْرُوفٌ، وَكُنَيْتُهُ أَبُو الحُطَّافِ وَأَبُو الصَّلْتِ، يَصِيدُ الحِرْدَانَ... وَنَقَلَ أَبُو حَيَّانٍ فِيهِ الفَتْحَ عَنِ العَرَبِ، وَنَقَلَ شُرَّاحُ الفَصِيحِ عَنِ ابْنِ الأَعْرَابِيِّ أَنَّهُ يُقَالُ [حِدَاةٌ] وَحَدَاً بِالفَتْحِ فِيهِمَا، لِلفَأْسِ وَلِلطَّائِرِ جَمِيعًا، وَحَكَاهُ ابْنُ الأَنْبَارِيِّ أَيْضًا، وَقَالَ: الكَسْرُ فِي الطَّائِرِ أَجُودٌ، جَمَعَ حَدَاً، مِثَالُ: حَبْرَةٌ وَحَبْرٌ وَعِنَبَةٌ وَعِنَبٌ، وَهُوَ بِنَاءٌ نَادِرٌ؛ لِأَنَّ الأَغْلَبَ عَلَيَّ هَذَا البِنَاءُ الجَمْعُ نَحْوِ قِرْدٍ وَقِرْدَةٌ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ جَاءَ لِلوَاحِدِ، وَهُوَ قَلِيلٌ" (١).

مما سبق يتضح أن

١- الـدميري من العلماء الذين يفرقون بالحركات بين الحِدَاةِ والحَدَاةِ، وهو في ذلك معتمد على ما قاله الجوهرى.

٢- الحِدَاةُ للطائر يجوز فيه الفتح والكسر، والكسر أفضل، وكذلك الحَدَاةُ للفأس يجوز فيه الفتح والكسر.

٣- لم يجمع العلماء على أن لفظ الحِدَاةِ خاص بالفأس ذات الرأسين، فهو يطلق على الفأس التي يقطع بها الحجر (الصخر) سواء كان لها رأسان أو رأس واحد.

٢- (الْوَبْرُ) (الْوَبْرُ)

قال الـدميري: " الوَبْرُ -بفتح الواو وتسكين الباء الموحدة-: دويبة أصغر من السنور طحلاء اللون لا ذنب لها تقيم في البيوت، وجمعها وُبُورٌ وَوِبَارٌ وَوِبَارَةٌ والأُنثى وَبْرَةٌ، وقول الجوهرى: لا ذنب لها أي لا ذنب طويل، وإلا فالوبر له ذنب قصير جدًا... وقال ابن الأثير في النهاية: والْوَبْرُ: دويبة على قدر السنور وجمعها وُوبْرٌ وَوِبَارٌ، وإنما شبهه بالوبر تحقيرا له. ورواه بعضهم بفتح الباء مِنْ وَبَرِ الإِبِلِ تحقيرا له أيضا. والصحيح الأول" (٢).

(١) تاج العروس (ح د أ).

(٢) حياة الحيوان الكبرى ٢ / ٥٣٤.

في حديث الدميري عن لفظ (الوبر) عرض لقول ابن سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ فِي أَبِي هُرَيْرَةَ -رضي الله عنه-: **وَاعَجَبًا لَوَبْرٍ تَدَلَّى عَلَيْنَا مِنْ قَدُومٍ ضَانٍّ**^(١).

وذكر أن اللفظ بسكون الباء، يراد به الدابة التي سبق وصفها، لتقليل من شأن أبي هريرة وتشبيهه بها، نقلًا عن الجوهرى^(٢)، ثم نقل عن ابن الأثير^(٣) أن بعض رواة الحديث يروون اللفظ بفتح الباء على أنه من وَبَرَ الإبل تحقيرا له أيضا، ثم نصَّ على أن الصحيح الأول أي بتسكين الباء.

وبالنظر في أقوال العلماء يتضح أن ما ذكره الدميري عن ابن الأثير صحيح، فالعلماء على أن اللفظ مراد به الدابة ساكن العين فقط.

قال ابن سيده: " **وَالْوَبْرُ دُوَيْبَةٌ عَلَى قَدْرِ السَّنُورِ غَبْرَاءُ أَوْ بَيْضَاءُ مِنْ دَوَابِّ الصَّحْرَاءِ، وَالْأُنْثَى وَبَرَةٌ، وَالْجَمْعُ وَبْرٌ وَوُبُورٌ وَوِبَارٌ وَوِبَارَةٌ وَإِبَارَةٌ**"^(٤).

وقال ابن الجوزي: " **وَالْوَبْرُ بِتَسْكِينِ الْبَاءِ: دُوَيْبَةٌ طَحْلَاءُ، وَمَعْنَى طَحْلَاءُ أَنَّهَا تُشَبِّهُ الطَّحَالَ**"^(٥). وجاء في اللسان " **وَالْوَبْرُ، بِالتَّسْكِينِ: دُوَيْبَةٌ عَلَى قَدْرِ السَّنُورِ غَبْرَاءُ أَوْ بَيْضَاءُ مِنْ دَوَابِّ الصَّحْرَاءِ... وَالْأُنْثَى وَبَرَةٌ، بِالتَّسْكِينِ**"^(٦).

وعليه: فاللفظ بسكون الباء على أن المراد منه الدابة الموصوفة، وأما اللفظ بفتح الباء هو للدلالة على شعر الإبل وهو غير مراد هنا، فالقول بالتسكين أولى؛ لأنه الأنسب للسياق والأقرب للدلالة المرادة، وهي التي عليها جمهور الرواة.

(١) الحديث في صحيح البخاري وقد سبق تخريجه.

(٢) ينظر: الصحاح (و ب ر).

(٣) ينظر: النهاية (و ب ر).

(٤) المحكم (و ب ر).

(٥) كشف المشكل من حديث الصحيحين ٣/ ٥٤٤. وينظر: مطالع الأنوار لابن قرقول (و ب ر).

(٦) اللسان (و ب ر).

المطلب الثالث: النقد في العموم والخصوص

من الظواهر البارزة الأهمية في العربية عموم معنى اللفظ وخصوصه، وتكمن أهميته في أنه يتصل "بما وقف عنده اللغويون القدماء من العلاقات الدلالية القائمة على المساحة أو الدرجة التي تشغلها دلالة الألفاظ، فهناك - كما لاحظوا - كلمات ذات دلالة عامة تشمل كلمات أخرى كثيرة"^(١).

ولذلك "فحينما وضعت الألفاظ للتعبير عما في النَّفسِ، منها ما وضع خاصًا لمعنى خاص لا يتعداه بحيث يكون وحده الذي يستعمل للتعبير عن ذلك المعنى المرتبط بمجال، أو هيئة، أو غيرها، ومنها ما وضع عامًا لمعنى عام يوجد في مجالات مختلفة وصور مختلفة، ومع ذلك ينظر إليه على أنه هو ويعبر عنه بلفظ واحد"^(٢).

أولاً: العموم

العام: "لفظ وضع وضعًا واحدًا لكثير غير محصور مُسْتَعْرِقٍ بجميع ما يصلح له"^(٣). وقع لهذا النوع من النقد في (حياة الحيوان) مثال واحد هو:

(الحَمَام)

قال الـدميري: "الْحَمَامُ: قال الجوهري: هو عند العرب ذوات الأطواق، نحو: الفَوَاحِشِ وَالْقَمَارِيِّ وَسَاقِ حُرٍّ وَالْقَطَا وَالْوَرَاثِينَ، وأشبه ذلك ... وعند العامة إنها الدَّوَاخِنُ فقط"^(٤).

في النص السابق نقل الـدميري تعريف لفظ الحمام عن الجوهري^(٥)، الذي بيّن فيه

(١) ينظر: مدخل إلى فقه اللغة العربية. د/ أحمد محمد قدور ص ٣٠٥.

(٢) علم الدلالة تأصيلًا ودراسة وتطبيقًا د/ عثمان الحاوي ص ٩١.

(٣) التعريفات ص ١٤٥.

(٤) حياة الحيوان الكبرى ١/ ٣٦٣.

(٥) ينظر: الصحاح (ح م م).

أن اللفظ عام استعمله العرب لكل ما له طوق من الطيور - والمراد بالطوق الحُمْرة أو الخُضرة أو السَّواد المحيط بعنق الحمامة في طوقها، أي له ريش في رقبتة يخالف لون جسمه - كالفواخيت والقَماري والوراشين وغيرها، قال ابن سيده: "والحَمَامُ من الطير: البَرِّي الَّذِي لَا يَأْلَفُ الْبُيُوتَ. وَقِيلَ هُوَ كُلُّ مَا كَانَ ذَا طُوقٍ كَالْقُمْرِيِّ وَالْفَاخِتَةِ وَأَشْبَاهَهُمَا، وَاحِدَتُهُ حَمَامَةٌ"^(١)، ثم ذكر أن اللفظ تخصصت دلالاته عند العامة، فقصرته على الدواجن فقط التي تسكن البيوت.

وهذا الذي ذكره الدميري قاله غير واحد ممن أَلَّفَ في التصويب اللغوي. قال ابن الجوزي: "والحَمَام: ذَوَاتُ الْأَطْوَاقِ وَمَا أَشْبَهَهَا، مِثْلُ الْفَوَاحِتِ وَالْقَمَارِيِّ، وَالْقَطَا. وَالْعَامَّةُ تَخْصُّ بِذَلِكَ الدَّوَاجِنَ الَّتِي تَسْتَفْرُخُ فِي الْبُيُوتِ"^(٢). وقال الصفدي: "وتقول العامة: الحمام: الدواجن التي تسكن البيوت خاصة. والعرب تقول ذلك لكل ذات طوق"^(٣).

ومن العلماء من فرَّق بين ماله طوق من الطير وما ليس له طوق، فما له طوق حمام، وما ليس له طوق يمام. قال الفارابي: "والحَمَامُ: مَا كَانَ ذَا طُوقٍ مِنْ نَحْوِ: الْفَوَاحِتِ وَالْقَمَارِيِّ وَالْقَطَا وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ"^(٤). وقال الأجدابي: "وَالْحَمَامُ عِنْدَ الْعَرَبِ هِيَ الْبَرِّيَّةُ ذَوَاتُ الْأَطْوَاقِ، كَالْفَوَاحِتِ وَالْقَمَارِيِّ وَنَحْوَهَا. وَأَمَّا الدَّوَاجِنُ فِي الْبُيُوتِ فَهِيَ وَمَا أَشْبَهَهَا مِنْ طَيْرِ الصَّحْرَاءِ: الْيَمَامُ"^(٥).

(١) المحكم (ح م م).

(٢) تقويم اللسان ص ٩٥.

(٣) تصحيح التصحيف وتحريف التحريف ص ٢٣٢.

(٤) ديوان الأدب ٦٦/٣. وينظر: التلخيص في معرفة أسماء الأشياء للعسكري ص ٣٩٥.

(٥) كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ في اللغة العربية ص ١٣٨.

وقال الضيومي: " وَالْحَمَامُ عِنْدَ الْعَرَبِ كُلُّ ذِي طَوْقٍ مِنَ الْفَوَاحِتِ وَالْقَمَارِيِّ
وَسَاقِ حُرٍّ وَالْقَطَا وَالِدَّوَّاجِنِ وَالْوَرَّاشِينَ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ الْوَاحِدَةُ حَمَامَةٌ ... وَالْعَامَّةُ
تَخُصُّ الْحَمَامَ بِالِدَّوَّاجِنِ. وَكَانَ الْكِسَائِيُّ يَقُولُ: الْحَمَامُ هُوَ الْبَرِّيُّ. وَالْيَمَامُ: هُوَ الَّذِي
يَأْلَفُ الْبُيُوتَ. وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: الْيَمَامُ حَمَامٌ الْوَحْشِ، وَهُوَ ضَرَبٌ مِنْ طَيْرِ
الصَّحْرَاءِ"^(١).

مما سبق يتضح

١- صحة ما ذكره الدميري من أن لفظ الحمام عام، يستعمله العرب لكل ذي
طوق من الفواخت والقماري وساق حر والقطا والدواجن والوراشين من الطيور،
وأشباه ذلك.

٢- أن تخصيص دلالة اللفظ بالدواجن التي تقيم في البيوت خطأ، وهو من كلام
العامّة، وليس من استعمال العرب الفصحاء، وإن كانت الدواجن من جنس ما يسمى
بالحمام، ولكن اللفظ ليس لها على وجه الخصوص.

ثانياً: الخصوص

والخصوص "في اللفظ كونه هو وحده الذي يستعمل للتعبير عن ذلك المعنى
المرتبط بمجال أو هيئة أو غيرهما"^(٢). وقد وقع لهذا النوع من النقد في كتاب (حياة
الحيوان الكبرى) مثال واحد هو:

(البعير)

قال الدميري: " الْبَعِيرُ: سُمِّيَ بَعِيرًا؛ لِأَنَّهُ يَبْعَرُ. يُقَالُ: بَعَرَ الْبَعِيرُ بَفَتْحِ الْعَيْنِ فِيهِمَا
بَعْرًا - بِإِسْكَانِ الْعَيْنِ - كَذَبَحٍ يَذْبَحُ ذَبْحًا، قَالَهُ ابْنُ السَّكَيْتِ. وَهُوَ اسْمٌ عَلَى الذَّكَرِ
وَالْأُنْثَى، وَهُوَ مِنَ الْإِبِلِ بِمَنْزِلَةِ الْإِنْسَانِ مِنَ النَّاسِ... قَالَ مُجَاهِدٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿

(١) المصباح (ح م م).

(٢) علم فقه اللغة العربية أصلته ومسائله د/ محمد حسن جبل ص ٥٢.

وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ ﴿يوسف: ٧٢﴾، أراد بالبعير الحِمَار؛ لأن بعض العرب يقول للحمار: بعير، وهذا شاذ^(١).

يفهم من النص السابق أن الدميري من العلماء القائلين بخصوص لفظ البعير، وأنه لا يطلق إلا على جنس الإبل دون سواها من الحيوانات.

وهذا قال به كثير من العلماء، قال الخليل: "والعرب تقول: هذا بعيرٌ ما لم يَعْرِفُوا، فإذا عَرَفُوا قالوا للذَّكَر: جمل، وللأنثى: ناقة"^(٢). وقال الأصمعي: "والبَعِيرُ مِثْلُ الْإِنْسَانِ، وَالْجَمَلُ مِثْلُ الرَّجُلِ، وَالنَّاقَةُ مِثْلُ الْمَرْأَةِ، وَالْبَعِيرُ لِلْجَمَلِ وَالنَّاقَةُ كَمَا تَقُولُ لِلْمَرْأَةِ وَلِلرَّجُلِ: إِنْسَانٌ"^(٣). وقال ابن سيده: "والبَعِيرُ: الْجَمَلُ الْبَازِلُ، وَقِيلَ الْجَذَعُ، وَقَدْ يَكُونُ لِلْأُنْثَى"^(٤).

غير أنه نقل عن مجاهد أن لفظ البعير يطلق - كذلك - على الحمار في قول الله تعالى: ﴿وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ﴾، وحكم على هذا التفسير بالشذوذ.

وهذا الإنكار لم يَسْبِقْ إليه الدميري، فقد سبقه من العلماء من لم يقبل هذا التأويل، قال المنحاس: "قال مجاهد: يعني وَثَرُ حِمَارٍ. وقال بعضهم: يسمي الحِمَارُ بَعِيرًا، يعني أنها لغة. فأما أهل اللغة فلا يعرفون أنه يقال للحمار: بعير. والله أعلم بما أراد"^(٥).

(١) حياة الحيوان الكبرى ١ / ١٩٣.

(٢) العين (ع ر ب).

(٣) الإبل ص ١٠٩. ونقله عنه ابن السكيت، والأزهري والجوهري. ينظر على الترتيب: إصلاح المنطق ص ٣٢٦، والتهديب (ع ر ب)، والصحاح (ب ع ر).

(٤) المحكم (ع ر ب).

(٥) معاني القرآن ٣ / ٤٤١.

وقال السمعاني: " وَقَوْلُهُ: ﴿وَنَزَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ﴾ [يوسف: ٦٥] قَالَ مُجَاهِدٌ: الْبَعِيرُ هَاهُنَا: هُوَ الْحِمَارُ، قَالَ: هُوَ لُغَةٌ، وَكَانُوا أَصْحَابَ حُمْرٍ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ إِبِلٌ. وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ الْبَعِيرُ الْمَعْرُوفُ" (١).

وقال أبو حيان: " وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْبَعِيرَ هُوَ مِنَ الْإِبِلِ. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: كَيْلُ حِمَارٍ، قَالَ: وَبَعْضُ الْعَرَبِ تَقُولُ لِلْحِمَارِ: بَعِيرٌ، وَهَذَا شَاذٌ" (٢).

وهذا الذي قاله مجاهد لم ينفرد به بين العلماء. قَالَ ابْنُ بَرِّي: " وَفِي الْبَعِيرِ سَوْأَلٌ جَرَى فِي مَجْلِسِ سَيْفِ الدَّوْلَةِ ابْنِ حَمْدَانَ، وَكَانَ السَّائِلُ ابْنَ خَالَوَيْهِ، وَالْمَسْئُولُ الْمُتَنَبِّي، قَالَ ابْنُ خَالَوَيْهِ: وَالْبَعِيرُ - أَيْضًا - الْحِمَارُ، وَهُوَ حَرْفٌ نَادِرٌ أَلْقَيْتُهُ عَلَى الْمُتَنَبِّي بَيْنَ يَدَيْ سَيْفِ الدَّوْلَةِ، وَكَانَتْ فِيهِ خُنْزَوَانَةٌ وَعُنْجُهِيَّةٌ، فَكَسَرَتْ مِنْ غَرَبِهِ، وَهُوَ أَنَّ الْبَعِيرَ فِي الْقُرْآنِ الْحِمَارُ، وَذَلِكَ أَنَّ يَعْقُوبَ وَإِخْوَةَ يُوسُفَ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - كَانُوا بِأَرْضِ كَنْعَانَ، وَلَيْسَ هُنَاكَ إِبِلٌ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ﴾ أَي حِمْلُ حِمَارٍ... وَفِي زُبُورِ دَاوُودَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَنَّ الْبَعِيرَ كُلُّ مَا يَحْمِلُ، وَيُقَالُ لِكُلِّ مَا يَحْمِلُ بِالْعِبْرَانِيَّةِ: بَعِيرٌ" (٣).

وذكر الماوردي الوجهين فقال: " وَفِي حِمْلِ الْبَعِيرِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: حِمْلُ جَمَلٍ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ. الثَّانِي: حِمْلُ حِمَارٍ، وَهُوَ لُغَةٌ" (٤).

مما سبق يتضح أن

١ - عدم دقة ما ذهب إليه الدميري من تخصيص لفظ البعير، فالراجح أن البعير من ألفاظ العموم يطلق على الإبل وعلى الحُمُر كذلك.

(١) تفسير القرآن للسمعاني ٣/ ٤٦. وينظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن للبقوي ٢/ ٥٠٢.

(٢) البحر المحيط ٦/ ٢٩٦.

(٣) التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح (ب ع ر) ٢/ ٨٧.

(٤) النكت والعيون ٣/ ٦٢.

- ٢- الأشهر والأعراف في اللفظ إطلاقه على الإبل، ولعل هذا هو السبب الذي جعل بعض العلماء يقتصرون عليها في الدلالة دون غيرها.
- ٣- دلالة اللفظ على الحمار ثبت أنها لغة ومستعملة في اللغة العبرانية، وهي لغة سامية أصيلة، وأخت للعربية، فلا مجال لإنكار دلالاته.
- ٤- وصف العلماء لدلالة اللفظ على الحمار بالشذوذ لا يُعَوَّل عليها، ما دام قد نقل اللفظ الثقات ممن يحتج بكلامهم، ومما هو ثابت أن من حفظ حجة على من لم يحفظ، كما أن الواقع اللغوي يؤيده.
- ٥- الذين أنكروا هذه الدلالة لم يأتوا بدليل يؤيد ما ذهبوا إليه، أو يمنع استعمال اللفظ في الحمير، ولكنهم اعتمدوا على شهرة اللفظ في الدلالة على الإبل، وشهرة اللفظ في معنى لا تمنع دلالاته على معان أخرى.
- ٦- دلالة اللفظ على الحمار في الآية هو الموافق للواقع الفعلي، وَذَلِكَ أَنَّ يَعْقُوبَ وَإِخْوَةَ يُوسُفَ كَانُوا بِأَرْضِ كَنْعَانَ، وَلَيْسَ هُنَاكَ إِبِلٌ، وَإِنَّمَا كَانُوا يَمْتَارُونَ عَلَى الْحَمِيرِ، وكذلك ذكره مُقَاتِلُ بْنُ سَلِيمَانَ فِي تَفْسِيرِهِ^(١).



(١) ينظر: تاج العروس (ب ع ر).

المطلب الرابع: النقد في المشترك اللفظي

المشترك اللفظي ظاهرة على خلاف الأصل، ومع ذلك فهو ظاهرة لغوية تشترك فيها كثير من اللغات، ولا تختص بها العربية وحدها، وإن كانت العربية لها فيها النصيب الأوفر^(١).

عرّفه السيوطي بأنه: "اللفظ الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة"^(٢). عرّفه المحدثون بـ "ما اتحدت صورته واختلف معناه"^(٣). وقيل هو: "دلالة اللفظ على معنيين أو أكثر على التساوي"^(٤).

وقد وقع هذا النوع من النقد في كتاب حياة الحيوان في لفظين، هما:
١- (السَلْوَى)

قال الماوردي: "السَلْوَى: قال ابن سيده: إنه طائر أبيض مثل السمانى واحدته سلوة. والسَلْوَى: العسل. قال خالد بن زهير الهذلي:

وقاسمها بالله جهداً لأنتمم ألدُّ
من السَلْوَى إذا ما نشورُها^(٥)

قال الزجاج: أخطأ خالد، إنما السلوى طائر"^(٦).

نقل الدميري عن ابن سيده^(٧) تعريفه لفظ السلوى، حيث ذكر إنه طائر يشبه السمانى، ثم ذكر أن السلوى -أيضاً- اسم للعسل. وعلى هذا فاللفظ من المشترك اللفظي.

(١) ينظر: دراسات في اللهجات العربية د/ فتحي الدابولي ص ٢١٣.

(٢) المزهر ١/ ٢٩٢.

(٣) دراسات في فقه اللغة د/ صبحي الصالح ص ٣٠٢.

(٤) علم الدلالة اللغوية د/ عبد الغفار هلال ص ٩٠.

(٥) البيت من الطويل، وهو له في شرح أشعار الهذليين ص ٢١٥.

(٦) حياة الحيوان الكبرى ٢/ ٣٥.

(٧) ينظر: المحكم (س ل و).

ثم استشهد على هذا المعنى بيت من الشعر، ثم ذكر اعتراض الزجاج على هذا المعنى، بتخطئه لخالد الهذلي في استعمال اللفظ في معنى العسل، بذكر كلمة نشورها: أي نجتنيها.

وبالرجوع إلى ما قاله العلماء في اللفظ يتضح أن هناك إجماعاً على ثبوت الدالتين للفظ. قال الإخيل: " والسَّلَوَى: طَيْرٌ أمثال السَّمَانِي، الواحدة: سلواة ... والسَلَوَى: العسل"^(١). وقال كراع: " والسَّلَوَى: طائرٌ. والسَّلَوَى: العسل، وهي مؤنثة"^(٢). وقال ابن دريد: " وسلوى، وهو ضرب من الطير معروف. والسَّلَوَى من السَّلُو أيضاً. والسَّلَوَى أيضاً: العسل"^(٣). وقال ابن الأنباري: " والسَّلَوَى: قال المفسرون: هو السَّمَانِي، والسَّلَوَى عند العرب: العسل"^(٤).

بل إن من العلماء من قصر دلالة على الطائر باستعماله في القرآن فقط قال الأزهري: " أبو العباس عن ابن الأعرابي قال... والسَّلَوَى: طائرٌ؛ وهو في غير القرآن العسل"^(٥). وقال الهروي: "قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلَوَى﴾ [البقرة: ٥٧] قيل: هو طائر يشبه السَّمَانِي، ولا واحد له. والسَّلَوَى في غير هذا العسل"^(٦). وقد ردّ الفارسي ما أنكره الزجاج، فقال: " السَّلَوَى: كُلُّ مَا سَلَكَ، عَنِ الْفَارِسِيِّ، وَبِهِ سُمِّيَ الْعَسَل"^(٧).

(١) العين (س ل و).

(٢) المنجد في اللغة ص ٩٢.

(٣) الجمهرة (س ل و).

(٤) الزاهر في معاني كلمات الناس ٤٥ / ٢.

(٥) التهذيب (س ل و).

(٦) الغريبين في القرآن والحديث ٩٢٥ / ٣.

(٧) تاج العروس (س ل و).

ثم بيّن علة تسمية العسل بهذا الاسم، فقال: " وَقِيلَ لِلْعَسَلِ سَلَوَى؛ لَأَنَّهُ يُسَلِّكُ بِحَلَاوَتِهِ وَتَأْتِيهِ عَنْ غَيْرِهِ مِمَّا تَلَحَّقُكَ فِيهِ مَوْوَنَةُ الطَّبَخِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَنْوَاعِ الصَّنَاعَةِ، يَرُدُّ بِذَلِكَ عَلَيَّ أَبِي إِسْحَاقَ " (١).

وعليه: فالسَلَوَى من المشترك اللفظي، يدل على طائر السَّمَانِي وعلى العسل، ولا وجه للزجاج في إنكاره، فقد أثبت الدلالة للفظ كثير من العلماء الثقات، ومنهم من بيّن علة تسميته بهذا الاسم، وعلة التسمية دليل على صحة المأخذ الاشتقاقي.

٢- (الغزاة)

قال الدميري: " الغزال: ولد الظبية إلى أن يقوى ويطلع قرناه، وَالْجَمْعُ غِرْزَةٌ وَغِرْلَانٌ مِثْلُ غِلْمَةٍ وَغِلْمَانٍ، وَالْأُنْثَى غِرَالَةٌ. كذا قاله ابن سيده (٢) وغيره، واستعمله الحريري في آخر المقامة الخامسة (٣)، كذلك في قوله: فلما ذر قرن الغزاة طمر طمور الغزاة، أراد بالأول الشمس، وبالثاني الأنثى من أولاد الأطباء، وقد غلّطه في ذلك بعضهم. والصَّوَابُ عدم تغليطه. قال الصلاح الصفدي، في شرح لامية العجم ... وقد غلطوا الحريري في قوله ... قالوا: لم تقل العرب الغزاة إلا للشمس، فلما أرادوا تأنيث الغزال، قالوا: الظبية. ثم هي بعد ذلك ظبية، والذكر ظبي، قاله في التحرير، وقال: اعتمده، فقد وقع فيه تخليط في كتب الفقهاء (٤).

في النص السابق ذكر الدميري ما يفيد أن لفظ الغزاة من ألفاظ المشترك اللفظي، حيث إنه يدل على الغزاة المعروفة -أنثى الغزال- وكذلك الشمس، ثم بيّن أن

(١) اللسان (س ل ا).

(٢) ينظر: المحكم (غ ز ل).

(٣) مقامات الحريري لأبي محمد القاسم بن علي الحريري، ص ٥٥.

(٤) حياة الحيوان الكبرى ٢ / ٣٥١.

الحريري استعمل اللفظ بالداليتين في مقاماته، وردَّ على من غلَّطه، بأن الصواب عدم تغليطه، حيث قال بعض العلماء إن اللفظ لم يستعمل إلا في الدلالة على الشمس .
وبالرجوع إلى أقوال العلماء يتضح أنهم أثبتوا الداليتين للفظ، فممن ألف في المشترك كراع، قال: " والغزالة: الأثني من الغزلان. والغزالة: الشمس " (١). وقال اليزيدي: " الغزالة: الظبية. والغزالة: غزاة الضحى، وذلك بعدما تنبسط الشمس " (٢).

وكذلك فعل أصحاب المعاجم، قال الاخليل: " والغزاة: عين الشمس. والغزاة: الضحى " (٣). وقال ابن دريد: " والغزال والغزاة: معروفان. والغزاة: الشمس عند طُلُوعها، يُقال: طلعت الغزاة، وَلَا يُقال: غَابَتِ الغزاة، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: لَيْسَ الغزاة الشَّمْسُ بِعَيْنِهَا، وَلَكِنِ الغزاة: وَقْتُ طُلُوعِ الشَّمْسِ " (٤).

وقال الفيومي: " وَالغزَالُ وَلِدُ الظَّبْيَةِ وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي تَسْمِيَّتِهِ بِحَسَبِ أَسْنَانِهِ وَاعْتَمَدْتُ قَوْلَ أَبِي حَاتِمٍ لِأَنَّهُ أَعْلَمُ وَأَضْبَطُ وَكَلَامُهُ فِيهِ أَجْمَعُ وَأَشْمَلُ، قَالَ: أَوَّلُ مَا يُوَلَّدُ فَهُوَ طَلًا ثُمَّ هُوَ غَزَالٌ وَالْأَثْنِي غَزَالَةٌ... وَالغزاةُ بِالْهَاءِ الشَّمْسُ " (٥).

ومن العلماء من جعل أصل دلالة اللفظ ولد الظبية، ودلالته على الشمس مستعارة. قال ابن فارس: " العَيْنُ وَالزَّاءُ وَاللَّامُ ثَلَاثُ كَلِمَاتٍ مُتْبَايَنَاتٍ، لَا تُقَاسِ

(١) المنجد في اللغة ص ٧٥.

(٢) ما اتفق لفظه واختلف معناه ص ٢٤.

(٣) العين (غ ز ل).

(٤) الجمهرة (ز غ ل).

(٥) المصباح (غ ز ل).

مِنْهَا وَاحِدَةٌ بِأُخْرَى... وَالثَّالِثَةُ: الْغَزَالُ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ، وَالْأُنْثَى غَزَالَةٌ، وَلَعَلَّ اسْمَ الشَّمْسِ مُسْتَعَارٌ مِنْ هَذَا، فَإِنَّ الشَّمْسَ تُسَمَّى الْغَزَالَةَ ارْتِفَاعَ الضُّحَى" (١).

ووجه النقد هو عدم استعمال لفظ (الغزالة) على أنثى (الغزال) الحيوان المعروف، فيرون أنها يقال لها: ظبية.

وهذا الرأي ردَّ عليه الزبيدي، فقال: " قَالَ شَيْخُنَا: وَظَاهِرُهُ يُؤْهِمُ أَنَّ الْغَزَالَ خَاصٌّ بِالذُّكُورِ، وَأَنَّهُ لَا يُقَالُ فِي الْأُنْثَى، وَإِنَّمَا يُقَالُ لَهَا ظَبِيَّةً، وَهُوَ الَّذِي جَزَمَ بِهِ طَائِفَةٌ مِنْ فُقَهَاءِ اللُّغَةِ، وَمَالَ إِلَيْهِ الْحَرِيرِيُّ وَالصَّفَدِيُّ وَغَيْرُهُمَا وَصَحَّحُوهُ، وَالصَّوَابُ خِلَافُهُ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا فِي الذَّكَرِ غَزَالٌ، وَفِي الْأُنْثَى غَزَالَةٌ، كَمَا نَقَلَهُ الْفَيْوُمِيُّ فِي الْمِصْبَاحِ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأُمَّةِ، فَلَا اعْتِدَادَ بِمَا زَعَمُوهُ، وَإِنْ قِيلَ إِنَّ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ رُبَّمَا يُؤْهِمُ مَا زَعَمُوهُ فَلَا التَّفَاتَ إِلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ" (٢).

مما سبق يتضح أن

١ - الغزالة من ألفاظ المشترك اللفظي، حيث إنه يدل على أنثى الغزال والشمس دلالة على السواء.

٢ - السبب في دخول اللفظ في دائرة المشترك المجاز كما قال ابن فارس.

٣ - لا مجال لإنكار دلالة اللفظ على ولد الظبي وقد نصَّ عليها كثير من علماء اللغة الثقات الذين يحتج بكلامهم.



(١) مقاييس اللغة (غزل).

(٢) تاج العروس (غزل).

الخاتمة

الحمد لله الذي بعونه تتم الصالحات، وبفضله ترفع الدرجات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد

فقد انتهت -بعون الله- من دراسة (النقد الصوتي والدلالي في كتاب حياة الحيوان الكبرى للدميري) وقد أسفرت الدراسة عن عدة نتائج أجملها فيما يلي:

١- اهتم الدميري بالتصويبات الصوتية والدلالية؛ لبيان وجه الصواب فيما يعرض له من مادة علمية -على عادة العلماء الكبار- حتى لا يقع القارئ في خطأ أو لبس عند الرجوع إلى كتابه.

٢- بعض النقود التي ذكرها الدميري كانت تحتاج منه إلى روية؛ للفصل فيها، كما في لفظ (فأرة المسك) والتي أثبت البحث أنها تُقال بالهمز والتسهيل على حد سواء، من دون تفضيل للغة على أخرى.

٣- أحياناً كان الدميري يكتفي بنقل الحكم النقدي دون مناقشة أو رد كما في (بصق-بزق-بسق)، لكن هذا لا ينفي أن له آراءً نقديةً نصّ هو عليها من خلال قراءته وكثرة مطالعته، كما في لفظ (البرغوث).

٤- كان الدميري يعرض للرأي والرأي الآخر دون ترجيح أو تعليل، فيترك الباب مفتوحاً وراءه للبحث والتنقيب عن وجه الصواب.

٥- اعتمد الدميري بشكل كبير في المسائل النقدية على العلماء الأثبات الثقات كابن قتيبة والجوهري وابن سيده والبطلوسي والنووي وغيرهم.

٦- لم ينفرد الدميري بحكم نقدي خالف فيه جمهور العلماء، فما حكم عليه من ألفاظ بالصحة أو الشذوذ جاء رأيه موافقاً لآراء غيره فلم يخالفهم إلا في لفظ واحد (الشَّبْث) فقد نصّ على تسكين الباء والعلماء على فتحها.

٧- كثير من الأحكام النقدية تحتاج إلى إعادة نظر، وعدم الركون إلي كل ما قاله العلماء دون بحث في كل فروع المسألة، حتى يظهر وجه الصواب.

٨- مصطلح (لغة العامة) من المصطلحات الموهمة، فقد يطلقه العالم ولا يريد به الضعف أو الشذوذ أو عدم الفصاحة، بل يريد به وصف حال اللفظ واستعماله وشهرته على لسان العوام، فقد يوافق قول العامة لهجة عربية فصيحة صحيحة، كما في لفظ (الشِّقْرَاق).

٩- وافق البحث الدميري في بعض الأحكام النقدية التي ذكرها، وخالفه في بعضها، وأظهر وجه الصواب فيها بالأدلة المعتمدة عند أهل العربية.

١٠- ليس للعلماء معيار دقيق مُعْتَمَدٌ في النقد يمكن أن يُحْتَكَمَ إليه، فاللفظ الواحد تتعدد فيه الأحكام النقدية من (فصيح، أفصح، أكثر، قليل، شاذ، خطأ... وغير ذلك) وربما كان سبب ذلك عدم وجود معيار موحد أو محدد يُعْتَمَدُ إليه في مسألة التصويب أو التخطئة.

١١- كثرت النقود الصوتية في الكتاب عن النقود الدلالية، وهذا أمر طبيعي فإن الخطأ في اللفظ أكثر وأوضح من الخطأ في المعنى.

١٢- لغة العامة واحدة، تتوارثها الأجيال بالتلقي من جيل إلى جيل، فابن الصلاح ذكر في دال (الضفدع) وفتحها أشهر في السنة العامة وأشبه العامة من الخاصة، وهذا ما عليه العوام حتى زمننا هذا.

١٣- اتضح من خلال البحث ما للدراسة النقدية من أهمية كبيرة في معرفة الخطأ من الصواب، ومن ثم العصمة من الخطأ في فهم النصوص.

وبعد

فهذا جهدي وهو جهد المقل. فإن كنت أصبت فبعون الله وتوفيقه، وإن كانت الأخرى فحسبي أنني اجتهدت، وما قصدت إلا الصواب.

وأخبر دعرانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين

ثبت المصادر

- ١- الإبدال لابن السكيت- تح/د/ حسين محمد شرف- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
- ٢- الإبدال لأبي الطيب اللغوي-تح/ عز الدين التنوخي- دمشق ١٣٧٩هـ-١٩٦٠م.
- ٣- الإبدال والمعاقبة للزجاجي-تح/ عز الدين التنوخي- دمشق ١٣٨١هـ-١٩٦٢م.
- ٤- الإبل للأصمعي، تح/د حاتم صالح الضامن دار البشائر- دمشق-سوريه، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- ٥- الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالاته د/ محمد حسن جبل، دار الفكر.
- ٦- أخبار المصحفين لأبي الحسن العسكري تح/ إبراهيم صالح- دار البشائر- الطبعة الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- ٧- أدب الكاتب لابن قتيبة الدينوري، تح/ محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.
- ٨- أسس علم اللغة لماريوباوي ترجمة د/ أحمد مختار عمر، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- ٩- إصلاح المنطق لابن السكيت، تح/ أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف- القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٤٩م.
- ١٠- أصوات العربية بين الوصف والتنظيم د/ محمد عبد الحفيظ العريان- الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- ١١- أصوات اللغة العربية دراسة نظرية وتطبيقية أ.د. محمد حسن جبل، الطبعة الثالثة- ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- ١٢- الأصوات اللغوية د/ إبراهيم أنيس، نهضة مصر.
- ١٣- الأضداد لابن الأنباري- تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم- المكتبة العصرية - صيدا- بيروت ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ١٤- أعلام الحديث للخطابي، تح/د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، جامعة أم القرى الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.
- ١٥- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي، تح/أ. مصطفى السقا، مطبعة دار الكتب المصرية- القاهرة-١٩٩٦م.
- ١٦- الاقتضاب في غريب الموطأ واعرابه على الأبواب، للبقرني، تح/د. عبد الرحمن بن سليمان، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- ١٧- إكمال الأعلام بتثليث الكلام لابن مالك الجباني، تح/ سعد بن حمدان الغامدي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

- ١٨- إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض تح/د/ يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- ١٩- إيضاح الوقف والابتداء، لأبي بكر الأنباري، تح: محيي الدين عبد الرحمن، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٠هـ-١٩٧١م.
- ٢٠- البغال، للجاحظ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ.
- ٢١- بلاغات النساء لابن طيغور، تح/ أحمد الألفي، مطبعة مدرسة والدة عباس الأول، القاهرة، ١٣٢٦هـ-١٩٠٨م.
- ٢٢- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، تح/ مجموعة، دار الهداية.
- ٢٣- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تح/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين- بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ٢٤- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، لابن مكي الصقلي، تح/ مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية-بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م
- ٢٥- تحرير أفاظ التنبيه للنووي، تح/ عبد الغنى الدقر، دار القلم-دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- ٢٦- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدي، تح/ السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ٢٧- تصحيح الفصيح وشرحه لابن دُرستويه، تح/ د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- القاهرة، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- ٢٨- تصحيحات المحدثين لأبي أحمد الحسن العسكري تح/ محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة- القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.
- ٢٩- التصحيف والتحريف د/ أحمد رزق السواحلي، بحث في مجلة عالم الكتب العدد (٦)، المجلد (١٤) الهيئة المصرية للكتاب ١٤١٤هـ-١٩٩٢م.
- ٣٠- التعريفات لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، تح/ إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- ٣١- تقويم اللسان لأبي الفرج ابن الجوزي، تح/ د عبد العزيز مطر، دار المعارف، الطبعة الثانية ٢٠٠٦م.
- ٣٢- التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، لأبي هلال العسكري تح/ د. عزة حسن، دار طلاس للدراسات والترجمة، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
- ٣٣- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح لابن بري، تح/ عبد الصمد محروس، ود/ محمد حسن عبد العزيز، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

- ٣٤- تهذيب الأسماء واللغات للنوي، تح/ شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ٣٥- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، تح/ محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.
- ٣٦- الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي لأبي الفرج النهرواني تح/ عبد الكريم الجندي، دار الكتب العلمية، ط أولي ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- ٣٧- جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تح/ رمزي منير بعلبكي دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.
- ٣٨- الرحمة في القراءات السبع لابن خالويه، تح/ د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق - بيروت الطبعة الرابعة، ١٤٠١هـ.
- ٣٩- الحذف والتعويض في اللهجات العربية من خلال معجم الصحاح للجوهري د. سلمان السحيمي، مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
- ٤٠- الحركات العربية في ضوء علم اللغة الحديث د/ الموافي الرفاعي البيلي، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- ٤١- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
- ٤٢- حياة الحيوان الكبرى لمحمد بن موسى بن عيسى بن عليّ الدميري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ.
- ٤٣- الحيوان لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تح/ عبد السلام محمد هارون، دار الجيل - بيروت لبنان ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- ٤٤- الخصائص لابن جني تح/ محمد عليّ النجار- الهيئة العامة لقصور الثقافة.
- ٤٥- دراسات صوتية في روايات غريب الحديث والأثر د/ أبو السعود الفخراني، دار وهبة، القاهرة ١٩٩٦م.
- ٤٦- دراسات في التجويد والأصوات اللغوية د/ عبد الحميد أبو سكين، مطبعة الجريسي - القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- ٤٧- دراسات في فقه اللغة د/ صبحي الصالح - دار العلم للملايين- الطبعة السادسة عشرة ٢٠٠٤م.
- ٤٨- دراسات في اللهجات العربية والقراءات القرآنية د/ فتحي الدابولي، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- ٤٩- دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني، رسالة دكتوراه في جامعة بغداد، للباحث/ محمد ياس خضر الدوري، ٢٠٠٥م.

- ٥٠- ديوان الأحوص، تح/د/ إبراهيم السامرائي، مطبعة عدنان-بغداد، ١٣٨٨هـ-١٩٦٩م.
- ٥١- ديوان الأدب، للفارابي، تح/د. أحمد مختار عمر، مراجعة د/ إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب، القاهرة ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- ٥٢- ديوان الأعشى شرح وتعليق د/ محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميزت.
- ٥٣- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح وتقديم أ/ حسن علي فاعور، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ٥٤- ديوان العجاج رواية الأصمعي، تح/د. عزة حسن، دار الشرق العربي-بيروت ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- ٥٥- ديوان عنتره، محمد سعيد مولدي، المكتب الإسلامي، ١٩٦٤م.
- ٥٦- ديوان علقمة بن عبدة الفحل، شرح وتعليق/ سعيد نسيب مكارم، دار صادر-بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- ٥٧- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له أ/ علي فاكور، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ٥٨- ديوان المزد بن ضرار الغطفاني، رواية ابن السكيت وغيره وشرح ثعلب، تحقيق/ خليل إبراهيم العطية، مطبعة أسعد-بغداد، ١٩٦٢م.
- ٥٩- ديوان مسكين الدارمي، جمع وتحقيق/ عبد الله الجبوري، و خليل إبراهيم العطية، مطبعة دار البصري-بغداد، ١٣٨٩هـ-١٩٧٠م.
- ٦٠- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة لمكي بن أبي طالب، تح/د. أحمد حسن فرحات، دار عمار، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ-١٩٩٦.
- ٦١- الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري، تح/د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة-بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- ٦٢- سر صناعة الإعراب، لابن جني، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ٦٣- سنن الترمذي، تح/ أحمد محمد شاكر، وآخرون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي-مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
- ٦٤- سهم الألفاظ في وهم الألفاظ لابن الحنبلي، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، عالم الكتب-بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ٦٥- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد، تح/ محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- ٦٦- شرح أدب الكاتب لابن قتيبة، لأبي منصور الجواليقي، قَدَّم له: مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت.

- ٦٧- شرح أشعار المهذبيين لأبي سعيد الحسن بن الحسين السكرى، تح/ عبد الستار احمد فراج، راجعة/ محمود محمد شاكر، دار العروبة ١٩٩٥ م.
- ٦٨- شرح ديوان جرير، لمحمد الصاوي، مطبعة الصاوي، الطبعة الأولى.
- ٦٩- شرح المفصل لابن يعيش، قدم له: د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- ٧٠- شرح نقائض جرير والفرزدق لأبي عبيدة، تح/ محمد إبراهيم حور، طبعة المجمع الثقافي-أبو ظبي- الإمارات، الطبعة الثانية ١٩٩٨ م.
- ٧١- شرح ديوان المتنبي للعكبري، تح/ مصطفى السقا، إبراهيم الإياري، عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة - بيروت.
- ٧٢- الشعر والشعراء، لابن قتيبة الدينوري، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣ هـ.
- ٧٣- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان الحميري، تح/ د حسين بن عبد الله العمرى، دار الفكر - بيروت - ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٧٤- صبح الأعشى في صناعة الإنشا، لأحمد بن علي القلقشندي، تح/ د. يوسف علي طويل، دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٧.
- ٧٥- صحيح البخاري، تح/ محمد زهير بن ناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية) الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ.
- ٧٦- صحيح مسلم، تح/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٧٧- طبقات الحفاظ للسيوطي، تح/ الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية.
- ٧٨- طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة، تح/ د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ.
- ٧٩- الطرثوث في خبر البرغوث للسيوطي، تحقيق د/ عبد الهادي التازي، مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٧٥)، الجزء (٢).
- ٨٠- ظاهرة المخالفة الصوتية ودورها في نمو المعجم العربي للدكتور/ أحمد عبد المجيد هريدي - مكتبة الزهراء - بدون طبعة - وبدون تاريخ.
- ٨١- عجائب المخلوقات والحيوانات وغرائب الموجودات للقزويني، تح/ علي طراط الحق، مؤسسة الأعلمي بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٨٢- العقد الفريد، لابن عبد ربه، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ.
- ٨٣- علم الأصوات د. كمال بشر، دار غريب - القاهرة - ٢٠٠٠ م.
- ٨٤- علم الأصوات لبرتيل مالبرج - تعريب د/ عبد الصبور شاهين - مكتبة الشباب - بدون طبعة، وبدون تاريخ.

- ٨٥- علم الدلالة تأصيلاً ودراسة وتطبيقاً د/ عثمان محمد الحاوي، مكتبة المتنبّي، المملكة العربية السعودية، طبعة أولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٦م.
- ٨٦- علم الدلالة اللغوية د/ عبدالنواب الأكرت، كتاب دراسي مقرر على الفرقة الرابعة، ٢٠١٩م.
- ٨٧- علم الصوتيات د/ عبد الله ربيع، د/ عبد العزيز علام، مكتبة الطالب الجامعي - مكة المكرمة، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ٨٨- علم الصوتيات وتجويد آيات الله البينات د/ إبراهيم أبو سكين، ط أولى.
- ٨٩- علم فقه اللغة العربية أصالته ومسائله د/ محمد حسن جبل، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- ٩٠- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي د/ محمود السعران، دار النهضة - بيروت.
- ٩١- عن علم التجويد القرآني في ضوء الدراسات الصوتية الحديثة د/ عبد العزيز علام، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- ٩٢- العين للخليل بن أحمد تح/ د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي دار ومكتبة الهلال ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ٩٣- غريب الحديث للخطابي، تح/ عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، دار الفكر - دمشق، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٩٤- الغريبين في القرآن والحديث لأبي عبيد الهروي، تح/ أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الأرز، الرياض، ط أولى ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- ٩٥- الفرق، لأبي حاتم السجستاني تح/ حاتم صالح الضامن، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد (٣٧)، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- ٩٦- الفرق بين الأحرف الخمسة لابن السيد البطلوسي، تح. د/ علي زوين، مطبعة العاني، بغداد ١٩٧٦م.
- ٩٧- في النقد اللغوي دراسة تقويمية د/ عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- ٩٨- القاموس المحيط للفيروز آبادي، تح/ مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثامنة ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- ٩٩- الكتاب لسيبويه، تح/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ١٠٠- كتاب الإبانة في اللغة العربية للعوتبي، تح/ د/ عبد الكريم خليفة، وزارة التراث القومي والثقافة - مسقط، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- ١٠١- كتاب الأفعال لابن القطّاع، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

- ١٠٢- كتاب شرح أشعار الهذليين، صنعه أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري، تح/ عبد الستار أحمد فرج، مكتبة دار العروبة.
- ١٠٣- الكشف والبيان عن تفسير القرآن للشعبي، تح/ أبو محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠٢ م.
- ١٠٤- كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ في اللغة العربية، للأجدابي، تح/ السائح علي حسين، دار اقرأ للطباعة والنشر- طرابلس- الجماهيرية الليبية.
- ١٠٥- لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديث د/ عبد العزيز مطر، دار المعارف، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ- ١٩٨١ م.
- ١٠٦- لحن العوام لأبي بكر الزبيدي، تح: د/ رمضان عبدالنواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية ٢٠٠٠ هـ.
- ١٠٧- لسان العرب لابن منظور، دار صادر، الطبعة الثالثة- ١٤١٤ هـ.
- ١٠٨- لغة تميم دراسة وصفية تاريخية د/ ضاحي عبد الباقي- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٥ م.
- ١٠٩- اللهجات العربية د/ إبراهيم نجا، دار الحديث- القاهرة، ١٤٢٩ هـ.
- ١١٠- اللهجات العربية في التراث د/ أحمد علم الدين الجندي، الدار العربي للكتاب
- ١١١- اللهجات العربية في شرح المفصل لابن يعيش لمحمد غلام محمد. طبعة دار الهلال- أسبوط، ١٤١٩ هـ- ١٩٩٩ م.
- ١١٢- اللهجات في الكتاب سيبويه أصواتاً وبنية، د/ صالحة راشد ال غنيم، جامعة أم القرى، ١٤٠٢ هـ.
- ١١٣- ما اتفق لفظه واختلف معناه لإبراهيم بن أبي محمد اليزيدي، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧ م.
- ١١٤- ما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشجري، تح/ عطية رزق، دار المناهل- بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ- ١٩٩٢ م.
- ١١٥- المجموع المغيث في غربي القرآن والحديث، لأبي موسى المدني، تح/ عبد الكريم العزاوي، جامعة أم القرى- مكة، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.
- ١١٦- المحاضرات والمحاورات للسيوطي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط أولى، ١٤٢٤ هـ.
- ١١٧- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تح/ عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ- ٢٠٠٠ م.
- ١١٨- المحيط في اللغة للصاحب بن عباد، تح/ الشيخ محمد حسن ال ياسين، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ.

- ١١٩- مختار الصحاح لأبي بكر الرازي، تح/ يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية-الدار النموذجية، بيروت، الطبعة الخامسة ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- ١٢٠- المخصص لأبي الحسن علي بن سيده، تح/ خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- ١٢١- المدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللخمي، تح/ د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- ١٢٢- المدخل إلى علم اللغة د/ محمود فهمي حجازي- دار قباء ١٩٩٨م.
- ١٢٣- مدخل إلى فقه اللغة العربية د/ أحمد محمد قدور، دار الفكر، الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- ١٢٤- المذكر والمؤنث، لابن الأنباري، تح/ الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر، ١٤١٩هـ.
- ١٢٥- مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع لابن شمائل القطيعي البغدادي دار الجيل- بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- ١٢٦- المنزه في علوم اللغة العربية وفنونها للسيوطي، تح/ فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- ١٢٧- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تح/ شعيب الأرنؤوط- عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
- ١٢٨- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض، المكتبة العتيقة ودار التراث.
- ١٢٩- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي، المكتبة العلمية- بيروت.
- ١٣٠- المطلع على ألفاظ المقنع، لمحمد بن أبي الفتح البجلي، تح/ محمود الأرنؤوط، مكتبة السوادي، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
- ١٣١- معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس، تح/ محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى - مكة المكرمة الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.
- ١٣٢- معالم السنن، للخطابي، المطبعة العلمية، حلب، ط أولى ١٣٥١هـ-١٩٣٢م
- ١٣٣- المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم، د/ محمد حسن جبل، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠١٠هـ.
- ١٣٤- معجم البلدان لياقوت الحموي، دار صادر، الطبعة الثانية ١٩٩٥م.
- ١٣٥- معجم الصواب اللغوي د. أحمد مختار عمر، بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- ١٣٦- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لأبي عبيد البكري، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.

- ١٣٧- المغرب في ترتيب المعرب للمُطَرِّزِيّ، دار الكتاب العربي، بدون طبعة.
- ١٣٨- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، تح/ صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية- بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- ١٣٩- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تح/ د. علي أبو ملح، مكتبة الهلال- بيروت الطبعة الأولى، ١٩٩٣هـ.
- ١٤٠- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لبدر الدين العيني، تح/ د. علي فاخر، دار السلام للطباعة، القاهرة- ط أولي، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.
- ١٤١- مقامات الحريري، للقاسم بن علي الحريري، دار المعارف، بيروت ١٨٧٣م.
- ١٤٢- مقاييس اللغة لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، تح/ عبد السلام محمد هارون، دار الفكر ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- ١٤٣- المقتضب للمبرد، تح/ محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. القاهرة ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
- ١٤٤- المنتخب من غريب كلام العرب، لكراع النمل، تح/ د. محمد بن أحمد العمرى، (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي) ط أولي ١٤٠٩هـ.
- ١٤٥- المنجد في اللغة لكراع النمل، تح/ د. أحمد مختار عمر، ود/ ضاحي عبد الباقي، عالم الكتب- القاهرة- الطبعة الثانية ١٩٨٨م.
- ١٤٦- من قضايا فقه اللسان د/ الموافي البيلي- الطبعة الثانية ١٤٢٤- ٢٠٠٣م.
- ١٤٧- نشوء اللغة العربية ونموها واكتهاؤها، للأب أنستاس ماري الكرمللي، مكتبة الثقافة الدينية، بدون طبعة، بدون تاريخ.
- ١٤٨- النقد اللغوي بين أبي عبيد وابن قتيبة، د/ حلمي أبو الحسن، دار الكتاب العربي بشربين، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
- ١٤٩- النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن الرابع الهجري د/ نعمة رحيم العزاوي، منشورات وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العراقية ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.
- ١٥٠- الثنك والعيون، للماوردي، تح/ السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان.
- ١٥١- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تح/ طاهر أحمد الزاوي- محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية- بيروت ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٢٤٥	ملخص البحث
٢٤٩	المقدمة
٢٥٠	أسباب اختيار الموضوع
٢٥١	مشكلة الدراسة والدراسات السابقة
٢٥٤	التمهيد: إمطة اللثام عن مفردات العنوان، وفيه ثلاثة مطالب
٢٥٤	الطلب الأول: التعريف بالدميري.
٢٥٥	الطلب الثاني: التعريف بكتاب حياة الحيوان الكبرى.
٢٥٧	الطلب الثالث: التعريف بالنقد اللغوي.
٢٥٨	المبحث الأول: النقد على المستوى الصوتي. وفيه مطالب:
٢٥٨	الطلب الأول: النقد في الهمز والتسهيل.
٢٦٥	الطلب الثاني: النقد في الإبدال.
٢٩٦	الطلب الثالث: النقد في حذف الحركة.
٣٠٠	الطلب الرابع: النقد في التشديد والتخفيف
٣٠٤	الطلب الخامس: النقد في المخالفة الصوتية.
٣٠٧	الطلب السادس: النقد في التصحيف والتحريف.
٣٢٠	المبحث الثاني: النقد على المستوى الدلالي، وفيه مطالب.
٣٢٠	الطلب الأول: الخطأ في بيان معنى اللفظ.
٣٢٥	الطلب الثاني: النقد في الضروق اللغوية.
٣٢٩	الطلب الثالث: النقد في العموم والخصوص.
٣٣٥	الطلب الرابع: النقد في المشترك اللفظي.
٣٤٠	خاتمة البحث
٣٤٢	ثبت المصادر
٣٥١	فهرس الموضوعات

